

جامعة 8 ماي 1945  
- قالممة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في  
شعبة العلوم الاقتصادية  
تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تحت عنوان:

# التحرير المالي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر

إشراف الأستاذ:

أ.د / صاولي مراد

إعداد الطلبة:

- براهيمية هاني
- مومن فوزية

السنة الجامعية: 2021-2022



جامعة 8 ماي 1945  
- قالممة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في  
شعبة العلوم الاقتصادية  
تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

تحت عنوان:

# التحرير المالي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر

إشراف الأستاذ:

أ.د / صاولي مراد

إعداد الطلبة:

- براهيمية هاني
- مومن فوزية

السنة الجامعية: 2021-2022



# شكر وتقدير

﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَأَهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾ - النمل: 40-

الشكر أولا وأخيرا لله عز وجل على أن وفقنا و أمدنا القوة و الإزادة لإتمام هذا العمل نصلي و نسلم على سيدنا محمد ﷺ

و على أله و صحبه أجمعين يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل و فائق التقدير و الاحترام إلى الأستاذ و الدكتور الفاضل " صاولي مراد "

للإشراف على هذه المذكرة وما بذله من جهد وإرشاد و النصيح و توجيه و على ملقينا منه من رحابة صدر و عون و مساعدة لإنجاز وإتمام هذا العمل إلى صورته النهائية .  
كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة و تصحيح وإثراء هذه المذكرة.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد لإنجاز هذه الرسالة و تقديمها في أحسن صورة.

نتقدم بالشكر إلى قسم العلوم الاقتصادية خاصة تخصص اقتصاد نقدي وبنكي وإلى كافة أعضاء إدارة القسم .

كما نشكر جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة قلمة .

# حكاية تخرج

بدأت حكايتنا منذ كنا صغارا

أباء يمهّدون الطريق ، ومعلمون ينيرونه

زرعوا فينا الطموح وحب التعلم

كبرنا وكبر معنا الحلم

ألم العقبات تحطمه لذة الطموح

واجتمعنا تحت صرح واحد

نتعلم، نمرح ، نضحك، نتشارك الأحزان قبل الأفراح

لم أكن أعرفك، لكنني لم أعد أتخيل الحياة بدونك

نعم سنفترق ، لكن ستظل القلوب متصلة

ننثر الخير في ربوع بلادنا

ننمو بحاضرنا، ونضيء مستقبل من بعدنا

ونجتمع على نهضتنا.....

# إِهْدَاء

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

الفضل و الشكر كله لله , احمده حمدا يليق بعظيم جاهه و سلطانه, فلولا توفيقه لما وصلت إلى ما أنا فيه.

اهدي ثمرة جهدي و عصارة سنين الدراسة و الكفاح إلى من قال فيهما جل شأنه :

(وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)

إلى نبع الحنان إلى من حملتني وهن على وهن إلى التي ربت و علمت و كبرت و تتعب ولا تبالي اعجز عن ذكر فضلها إلى غاليتي : إليك يا أماه

إلى مصدر قوتي و عزيمتي ، إلى من ضحى بشبابه من أجلنا، إلى من أعطى دائما دون مقابل، و كان شمعة تذوب لتنير درب حياتي، و مهما قلت فيه فلن توفيه كل كلمات العالم حقه: إليك يا أبي أدامكما الله و أطال الله عمرهما وأدام صحتهما.

إلى جداي و جدتي رحمهم الله و إلى جدتي أطال الله في عمرها و حفظها

إلى إخوتي: نسيم و عبد الكريم الذين كانوا لي دعما وسندا في هذه الحياة

إلى كل أفراد العائلة كل باسمه و كتاكت العائلة: زينب، يوسف، أروى، أرسلان، راسم، يزن، انس، سارة، إسراء . أسأل الله أن يحفظهم و يرعاهم

إلى جميع أصدقائي: زياد باشا، أيمن، احمد، محمد ،إسلام، نور الدين ،توفيق، هشام ، إسحاق ، شفيق ، شمس الدين، صبري، أنيس، صهيب، جميع إخوتي في المديرية الفرعية لنشاط العلمية و الثقافية و الرياضية لجامعة قالمة ، إلى مدربي بدر الدين و جميع الرياضيين في نادي نخبة شلال للفوفينام فيات فو داو. إلى أختي وزميلتي في المذكرة : مومن فوزية ، إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد.

أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نافعا يستفيد منه الطلبة في قادم السنوات.

أهدي ثمرة جهدي إلى كل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى كل أساتذتنا الأفاضل

لقسم العلوم الاقتصادية و دفعة 2022 اقتصاد نقدي و بنكي .



## براهمية هاني

# إِهْدَاء

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ سورة آل عمران - الآية 19

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ....  
ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.....  
ولا تطيب الجنة إلا برويتك . الله ﷻ  
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة.... إلى نبي الرحمة ونور العالمين .

سيدنا محمد ﷺ

إلّمن كلكه الله بالهيبه والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظار....  
إلى من أحمل إسمه بكل افتخار.....  
والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة..... إلى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ...  
إلى بسمة الحياة وحبية القلب .  
إلى من دعائها سرنجاعي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى الحبايب .  
أمي الحبيبة نور حياتي.

إلى أميراتي ومنيرات حياتي وفراشات قلبي أخواتي وصديقاتي ورفيقات  
دربي ونسمات حياتي أخواتي الثلاثة: هاجر، سلوى، نادية . زوج أختي وأخي  
زوهير غسل حياتي وكتاكت العائلة أولاد أختي : اميرتي تيماء رتاج، إلى أمرائي  
أحمد مؤيد، محمد ريان، سائد عمران إلى صديقتي ورفيقة عمري وأختي  
الرابعة: سعيدة . إلى رفيق مشواري الجامعي وأخي العزيز وزميلي في المذكرة :  
هاني براهيمية . إلى جميع صديقاتي ورفيقات المشوار اللاتي قاسمني لحظاتي رعاهم  
الله ووقفهم: نور الهدى. إخلاص. سارة، سمارة، نجيبة. إلى كل قسم اقتصاد نقدي و  
بنكي وجميع دفعة 2022. إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين  
مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة أساتذتنا الأفاضل

## مومن فوزية





## الملخص:

تهدف هذه الدراسة للبحث في نتائج تطبيق سياسات التحرير المالي باعتباره العمود الفقري لتمويل التنمية الاقتصادية وهذا بعد انتهاج الدول النامية لمنهج تحرير المالي للتخلص من الآثار السلبية التي نتجت عن سياسة الكبح المالي خاصة بعد الأزمات المالية و الانهيارات التي عصفت باقتصاديات تلك الدول من جهة وسعيها منها لتطوير و تحديث أنظمتها المالية من جهة أخرى

ومحاولة من الاقتصاديات الدولية لإتمام مختلف جوانب سياسة التحرير المالي الذي اتضح أنها لها عدة إبعاد منها ما هو داخلي مرتبط بالمتطلبات العمولة كمرحلة جديدة في مسيرة الإصلاحات المالية و المحققة لحرية البنوك المحلية لتطوير و تحديث خدماتها من تقليدية إلى خدمات حديثة لمنافسة البنوك العالمية من خلال تحرير القروض وخفض الاحتياطات الإلزامية و العمل على إلغاء حواجز الدخول بالنسبة للبنوك و المؤسسات المالية و الأجنبية ، و من جهة أخرى ما هو خارجي و الذي يعمل على إلغاء ضوابط الصرف و تحرير كل من حساب رأس المال و معاملاتها في الأسواق المالية و العمل على حرية تدفق رؤوس الأموال و كل هذا يتطابق و يتوافق مع قوانين العرض و الطلب .

وقد تم التخصيص في هذه الدراسة جوانب تحليل الأداء المصرفي للبنوك الجزائرية و ما مدى تأني سياسات التحرير المالي عليها و دراسة مختلف الجوانب التي تشككها من الاستغلال الأمثل لموارد هذا البنك ،وتحديد المسار الزمني للإصلاحات التي تسبقه حيث مهدت لصدور قانون النقد و القرض 10-90 الذي ساهم بصورة واضحة و كبيرة في مختلف التغييرات التي مست بنية القطاع المصرفي الجزائري و الذي كان الدفع القوية في مجال و تطوير النشاط المصرفي و تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي سعيها منها لتحقيق ارتباط وثيق للإصلاح المصرفي الجزائري بالتطورات المختلفة للخدمات المصرفية القائمة على إستراتيجيات و حلول مستقبلية لمواجهة مختلف الصعوبات و المتغيرات التي يمكن مواجهتها.

الكلمات المفتاحية : التحرير المالي ، الكبح المالي ، الخدمة المصرفية ، تطوير الخدمات المصرفية ، الإصلاحات ، البنوك الجزائرية .

## **Abstract :**

The aim of this study is to examine the results of the application of financial liberalization policies as the backbone of financing economic development, and this is after developing countries adopted the approach of financial liberalization to get rid of the negative effects that resulted from the policy of financial repression, especially after the financial crises and collapses that afflicted the economies of those countries on the one hand and seeking to develop and Modernization of its financial systems on the other hand.

And an attempt by international economics to complete the various aspects of the policy of financial liberalization, which turned out to have several dimensions, including what is internally related to the requirements of globalization as a new stage in the process of financial reforms and achieved the freedom of local banks to develop and modernize their services from traditional to modern services to compete with international banks through the liberalization of loans and reducing Compulsory precautions and work to abolish entry barriers for banks and financial and foreign institutions, and on the other hand what is external, which works to abolish exchange controls and liberalize both the capital account and its transactions in the financial markets and work on the free flow of capital and all This is consistent with the laws of supply and demand.

In this study, aspects of analyzing the banking performance of Algerian banks and the extent of the impact of financial liberalization policies on them have been devoted, and the various aspects that enable them to make optimal use of the resources of this bank, and to determine the time course of the reforms that that preceded it, as it paved the way for the issuance of the Monetary and Loan Law 10-90, which clearly and significantly contributed to the various changes that affected the structure of the Algerian banking sector, which was the strong impetus in the field and development of banking activity and achieving integration into the global economy in an effort to achieve a close link to reform The Algerian banker is aware of the various developments of banking services based on future strategies and solutions to face the various difficulties and changes that can be faced.

**Keywords:** financial liberalization, financial repression, banking service, development of banking services, reforms, Algerian banks.

## **Résumé :**

Nous visons à examiner les résultats de l'application des politiques de libéralisation financière en tant qu'épine dorsale du financement du développement économique, après que les pays en développement ont adopté une approche de libéralisation financière pour se débarrasser des effets négatifs de la politique de restriction financière, en particulier après les crises et les effondrements financiers qui ont frappé les économies de ces pays d'une part et dans un effort pour développer et moderniser leurs systèmes financiers d'autre part.

Et une tentative de l'économie internationale de compléter les différents aspects de la politique de libéralisation financière, qui s'est avérée avoir plusieurs dimensions, y compris internes, liées aux exigences de la mondialisation comme nouvelle étape dans le processus de réformes financières qui a réalisé la liberté des banques locales à développer et moderniser leurs services des services traditionnels aux services modernes pour concurrencer les banques internationales à travers la libéralisation des prêts Réduire les réserves obligatoires et éliminer les barrières à l'entrée pour les banques et les institutions financières et étrangères, et d'autre part ce qui est externe, ce qui travaille à abolir le contrôle des changes et à libéraliser à la fois le compte de capital et ses transactions sur les marchés financiers et travaille sur la libre circulation des capitaux, Tout cela est conforme aux lois de l'offre et de la demande.

Dans cette étude, les aspects de l'analyse de la performance bancaire des banques algériennes et de l'ampleur de l'impact des politiques de libéralisation financière sur celles-ci ont été répartis, ainsi que les différents aspects qui leur permettent d'utiliser de manière optimale les ressources de cette banque, et déterminer le déroulement temporel des réformes qui l'ont précédé, qui ont ouvert la voie à la promulgation de la loi monétaire et de crédit 10-90, qui a clairement et significativement contribué aux divers changements qui ont affecté la structure du secteur bancaire algérien, qui a été la forte impulsion dans le domaine et le développement de l'activité bancaire et la réalisation de l'intégration dans l'économie mondiale dans le but de réaliser un lien étroit à la réforme bancaire algérienne avec les différents développements des services bancaires basés sur des stratégies et des solutions futures pour faire face aux diverses difficultés et variables auxquelles on peut faire face.

Mots clés : libéralisation financière, répression financière, service bancaire, développement des services bancaires, réformes, banques algériennes.



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الواجهة
	الشكر والتقدير
	الإهداء
	ملخص باللغة العربية
	ملخص باللغة الانجليزية
	ملخص باللغة الفرنسية
I-VI	قائمة المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال البيانية
VI	قائمة الاختصارات
أ - د	مقدمة عامة
42-2	<b>الفصل الأول: مدخل نظرية لسياسات الكبح والتحرير المالي</b>
2	مقدمة الفصل
3	<b>المبحث الأول: ماهية النظرية لسياسات الكبح المالي</b>
3	أولا- نشأة الكبح المالي
4	ثانيا- مفهوم سياسات الكبح المالي
6	ثالثا- أسباب الكبح المالي
7	رابعاً- أشكال الكبح المالي
14	<b>المبحث الثاني: مفاهيم وشروط نجاح سياسة التحرير المالي</b>
14	أولا - مفاهيم سياسة التحرير المالي
20	ثانيا- شروط نجاح سياسة التحرير المالي
25	ثالثا- الانتقادات الموجهة لسياسة التحرير المالي
28	<b>المبحث الثالث: دور التطور المالي في إنجاح سياسة التحرير المالي</b>
28	أولا- ماهية القطاع المالي
34	ثانيا- العلاقة بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي المحرر
40	ثالثا- قنوات انتقال التأثير الإيجابي لسياسة التحرير المالي
42	خلاصة الفصل
75-43	<b>الفصل الثاني : النظام المالي والمصرفي</b>
44	مقدمة الفصل
45	<b>المبحث الأول: الأسس النظرية العامة لسياسة التحرير المالي والمصرفي</b>
45	أولا - نظرة تاريخية حول التحرير المالي والمصرفي

قائمة المحتويات

46	ثانيا -المبادئ العامة لإصلاح القطاع المالي والمصرفي
47	ثالث- أشكال تطوير الخدمات المصرفية والمالية
52	المبحث الثاني : الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي في الاقتصاديات الدولية
52	أولا- ظهور وانتشار قواعد وتنظيمات النشاط المصرفي
55	ثانيا- تطور هيكل القطاع المصرفي
56	ثالثا- الخدمات المصرفية (المحلية – الدولية )
62	المبحث الثالث :إستراتيجية النظام المصرفي في مواجهة تحديات التحرير المالي
62	أولا- مظاهر التحرير المالي في القطاع المصرفي
64	ثانيا- الجهود المستقلة لتحرير الخدمات المالية و المصرفية الدولية
69	ثالثا- انعكاسات سياسة التحرير المالي على النظام المصرفي
75	خلاصة الفصل
103-76	الفصل الثالث : الإطار الإستراتيجي لسياسات تحرير النظام المصرفي في الجزائر
77	مقدمة الفصل
78	المبحث الأول: النظام المالي و المصرفي الجزائري من التقييد إلى التحرير
78	أولا- النظام المالي و البنكي الجزائري خلال فترة التقييد
79	ثانيا- إجراءات التحرير المالي في الجزائر
81	ثالثا- الإصلاحات المالية في الجزائر
83	رابعا- مؤشرات السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال مسار التحرير المالي في الجزائر
85	المبحث الثاني : تحليل مؤشرات التحرير المالي في الجزائر في ضوء التوجهات الجديدة للاقتصاد
85	أولا- تحليل تطور مؤشر المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2016-2017 )
86	ثانيا- تحليل تطور مؤشر نمو الكتلة النقدية في الجزائر
84	ثالثا - تحليل تطور مؤشر سيولة الاقتصاد في الجزائر (M2/PIB)
89	رابعا- تحليل تطور مؤشر الانتماء الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي
91	خامسا - تحليل تطور معدلات الفائدة ( معدل الفائدة الحقيقي ، معدل الفائدة على الودائع، معدل الفائدة على الودائع )
95	المبحث الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري وموقفه من التحرير المالي
95	أولا- الآثار الايجابية والسلبية لسياسة التحرير المالي والمصرفي في الجزائر
98	ثانيا- إستراتيجية تحرير القطاع المالي وتطوير الخدمات المصرفية في الجزائر
99	ثالثا- تحديات تحرير الخدمات المصرفية والانفتاح المالي في الجزائر
103	خلاصة الفصل
105	خاتمة عامة
109	قائمة المراجع

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
10	أشكال الكبح المالي	01
15	تاريخ التحرير المالي في بعض دول العالم	02
18	معايير تصنيف التحرير المالي	03
56	هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية عام 2006	04
84	تطورات معدلات الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة ( 1990-2015 )	05
85	مؤشرات المالية العامة في الجزائر	06
86	معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2020 )	07
88	تطور سيولة الاقتصاد ( M2/PIB ) في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2020 )	08
90	تطور معدل الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	09
92	تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2020)	10

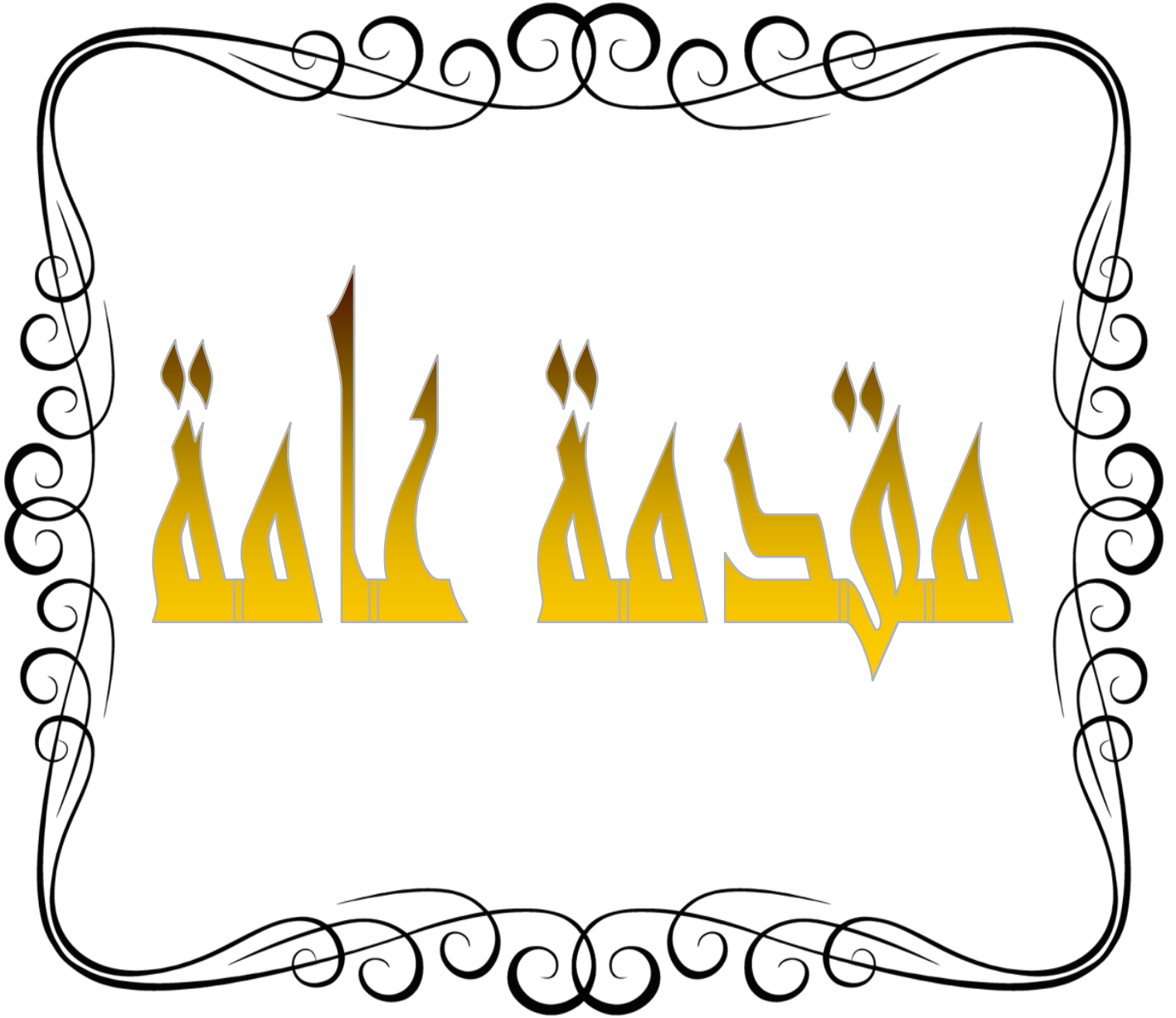
## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان	الرقم
24	منهج التحرير المالي	01
36	الكيفية التي يؤثر بها التطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال ما وضعه levine	02
37	يوضح العلاقة الثنائية الاتجاه التي تربط ما بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي المحرر	03
41	قنوات انتقال الأثر الإيجابي لسياسة التحرير المالي	04
48	طرق ومصادر الحصول على أفكار جديدة للمنتجات المالية	05
49	خطوات تطوير الخدمة المالية	06
60	أنواع الخدمات المصرفية المقدمة لجذب المتعاملين	07
69	أثر ارتفاع سعر الفائدة على الادخار والاستثمار	08
71	دور الوساطة غير الرسمية	09
87	معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	10
89	تطور سيولة الاقتصاد (M2/PIB) في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	11
91	تطور معدل الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	12
93	معدل الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	13
93	تطور معدل الفائدة على القروض في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	14
94	تطور معدل الفائدة على الودائع في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	15



قائمة المحتويات

الاختصار	الشرح باللغة العربية	الشرح باللغة الاجنبية
<b>FR</b>	القمع المالي	<b>Financially Repressed</b>
<b>IFL</b>	التحرير المالي الداخلي (المحلي)	<b>Internal financial liberalization</b>
<b>EFL</b>	التحرير المالي الخارجي (الدولي)	<b>External financial liberalization</b>
<b>BSL</b>	تحرير الجهاز المصرفي	<b>Banking sector liberalization</b>
<b>FML</b>	تحرير الأسواق المالية	<b>Financial markets liberalization</b>
<b>CAL</b>	تحرير حساب رأس المال	<b>capital account liberalization</b>
<b>LPL</b>	مدرسة التفضيلات لأجل السيولة	<b>Lecole de preference pour liquidite</b>
<b>OMC</b>	المنظمة التجارة العالمية	<b>Organisation mondiale du commerce</b>
<b>FED</b>	مجلس الحزينة الفدرالية	<b>Reserve fédérale des États-Unis</b>
<b>SA</b>	النظام المصرفي قطاع مدار	<b>Secteur administré</b>
<b>ATM</b>	جهاز الصراف الآلي	<b>automatic teller machine</b>
<b>UB</b>	للبنوك المنفردة	<b>Unit Bank</b>
<b>FDIC</b>	بصندوق التأمين على الودائع	<b>Federal Deposit Insurance Corporation</b>
<b>BS</b>	شركات التمويل العقاري	<b>Building Societies</b>
<b>MN</b>	نقود الشبكة	<b>Money Net</b>
<b>PE</b>	محفظة النقود الإلكترونية	<b>PURSES ELECTRIC</b>
<b>DC</b>	النقود السائلة الرقمية	<b>Digital Cash</b>
<b>DIDMCA</b>	قانون إدارة مؤسسات الإيداع ومونتيري	<b>Dépositaire Institutions Dérégulation and Monterey Act</b>
<b>MMDA</b>	ودائع السوق النقدي	<b>money market deposits</b>
<b>OECD</b>	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	<b>Organisation de cooperation et de developpement economiques</b>
<b>GDP</b>	الناتج المحلي الإجمالي	<b>Gross domestic product</b>



لقد أصبح السير نحو اقتصاد السوق تحديا تفرضه التحولات الاقتصادية العالمية تحت هيمنة العولمة على توجهات اقتصاد العالمي وخاصة العولمة المالية، فقد انعكست اختلافات الأنظمة الاقتصادية على تغيرات هيكلية على القطاع المالي، كما ساهمت هذه التغيرات الإستراتيجية المطبقة على تحرير القطاع المالي ومصرفي والأهداف المطلوبة منه والمتمثلة في ضمان تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية والقيام بتوجيهها بطرق صحيحة لدعم نجاح الخطط الاقتصادية، وبالإضافة إلى الاعتماد على التدخل الحكومي وسياساتها، و التي تلخصت في مصطلح الكبح المالي من قبل "ماكينون و شاو".

وتعد التطورات الاقتصادية التي فرضت من قبل العولمة المالية فأصبح القطاع المصرفي قناة ربط بين الأنظمة المالية و ذلك في ظل التوجه نحو تحقيق التطور والنمو التنموية الاقتصادية، وبما أن الاعتماد على القطاع المالي وذلك بهدف تبني سياسات تحرير النظام المالي والانفراج الاقتصادي، للوصول إلى التكامل المالي مع الأسواق والمؤسسات، ومعالجة مواطن الاختلال وترشيد القرارات المستقبلية المتعلقة بأداء القطاعات الاقتصادية التي تربطها المعاملات البنكية.

بالإضافة بالأخذ بعين الاعتبار النظريات الاقتصادية تمكننا من خلال التحرير المالي من توفير للنظام المصرفي والمالي من ارتفاع مستوى الكفاءة والإنتاجية من خلال توفير بنية أكثر تنافسية ومرونة وتعزيز التنافسية داخل القطاع المصرفي، كما بالإضافة إلى جانب استفادة البنوك من حجم التطور الملحوظ والمتزايد المسجل على مستوى القطاع المالي والمصرفي على المستوى الدولي والعالمي نتيجة التحرير المالي.

#### ❖ إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة التساؤل التالي:

■ ما مدى مساهمة التحرير المالي في إعادة صياغة نشاط النظام المصرفي الجزائري الحالي؟  
ويندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1 - ما مدى فعالية السياسات الدولية للتخفيف من الآثار السلبية لسياسة الكبح المالي؟
- 2 - ما هي انعكاسات التحرير المالي على المنظومة المصرفية العربية؟
- 3 - هل أن التحرير المالي وما ينجر عنه من آثار، يعتبر بالنسبة للبنوك الجزائرية خيارا استراتيجيا أم ضرورة حتمية؟

#### ❖ فرضيات الدراسة:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- 1- تعتبر سياسة الكبح المالي مؤشرا على عدم فعالية البنوك وعجز الحكومات على التحكم في السياسة المالية الدولية.
- 2- يعتبر التحرير المالي وما ينجر عنه من آثار سلبية بالنسبة للمنظومة المصرفية العربية محفزا للهدلات النمو الاقتصادي مع ضرورة توافر الشروط اللازمة لضمان نجاح عملية التحرير.
- 3- تبني البنوك الجزائرية لسياسة التحرير المالي يمكن أن تتحقق من خلال إتباع استراتيجيات تطوير خدماتها المصرفية.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة التحرير المالي الذي طبقته معظم الدول النامية ، والاعتماد على الأدوات المباشرة في إدارة السياسة النقدية والانفتاح على الأسواق المالية الخارجية ، واستحداث أنواع جديدة من الخدمات المصرفية من أهمها تحرير أسواق المالية بين الدول ومواجهة الآثار السلبية العولمة المالية والمنافسة القوية في الأسواق الدولية ومحاولة للانفتاح المالي على المستوى الدولي من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة في أداء الأعمال البنكية.

❖ أهداف الدراسة :

بناء على ما تقدم فإن هذا البحث يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ تحديد مفهوم الكبح و التحرير المالي ومراحل تطوه تاريخيا ؛
- ✓ تحديد الشروط اللازمة لنجاح سياسة التحرير المالي والانتقادات الموجهة له؛
- ✓ تحديد الاستراتيجيات التي تكمن من إصلاح وتحديث النظم المصرفية والمالية حتى تمكن من مواجهة تحديات المرحلة الراهنة والمستقبلية في ظل تزايد المنافسة والتطورات التي تعرفها البيئة المصرفية الدولية ؛
- ✓ الوقوف على واقع وأفاق التحرير المالي في الجزائر ومعرفة اثر أهم الإصلاحات النقدية على النمو الاقتصادي.

❖ حدود الدراسة :

يقتصر الإطار المكاني على دراسة سياسة التحرير المالي وآليات تطوير الخدمات المصرفية على مستوى البنوك الجزائر. أما الإطار الزمني فيشمل الفترة من (2000-2020).

❖ الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

باعتبار هذا البحث امتداد لبحوث أخرى فان من بين أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع والتي تم الاستعانة بها لإعداد هذا البحث منها:

✓ دراسة بن قرين جمال 2018 دكتوراه في العلوم الاقتصادية المركز الجامعي عين تموشنت تحت عنوان:

**تنافسية البنوك الجزائرية في ظل تحديات تطوير وتنوع آليات الخدمات المصرفية والتحرير المصرفي**

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة أفاق عملية تطوير الخدمات المصرفية إلى مستوى يفضله الزبائن وحتمية تبني مفهوم شامل لتطوير الخدمات البنوك والمؤسسات المالية.

وقد استخلص الباحث من هذه الدراسة إلى أنه أصبح من الضروري تطوير الخدمات المصرفية بسبب تعدد وتنافسية البنوك والهيئات المالية والمصرفية العالمية. أما بالنسبة للبنوك الجزائرية بذلت جهدا كبيرا لتطوير الخدمات المصرفية في الآونة الأخيرة في إطار النظام المصرفي الجزائري إلا أنها بعيدة بدرجة كبيرة عن مواصفات المطلوب توفرها فيها للاندماج مع الاقتصاد العالمي.

✓ دراسة بن علال بلقاسم 2014 دكتوراه في العلوم الاقتصادية النقدي و المالي جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان تحت عنوان:

**سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها.**

هدفت هذه الأطروحة إلى تقييم طبيعة التأثير المحتمل لسياسة التحرير المالي على معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية مع توفر بعض الشروط في الاقتصاد الكلي والمالية، وإجراء دراسة لعينة من مجموعة دول (56) دولة خلال الفترة (1980-2010).

وقد استخلص الباحث من هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي بنوعها الداخلي والخارجي والمتبعة في اغلب الدول النامية كان لها الأثر الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي المحققة، من قبل هذه الدول كما أن نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في هذه الدول يجب أن يسبقه تعزيز مستويات التطور المالي والمؤسسي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

✓ دراسة بن احمد لخضر 2012 دكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر 3 تحت عنوان:

#### متطلبات تطوير وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر (دراسة الواقع و الأفاق).

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ لعمل السياسة الائتمانية ودور الاستراتيجي الذي تقوم به المصارف حاليا وفي المستقبل للاتجاه نحو بناء اقتصاد قوي.

وقد استخلص الباحث من هذه الدراسة إلى الإصلاح المالي خطوة كبيرة للإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي وظهور العولمة المالية التي تضع المصارف في وضعية صعبة لعدم التحكم الجيد في استخدام مناهج العمل والتسيير المصرفي. إن التطورات المالية أصبحت ضرورة ملحة بسبب المنافسة القوية التي يشهدها العالم حاليا وضرورة توفير بنية تكنولوجية ملائمة لتطوير المنتجات المالية والخدمات لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن والمستثمرين .

✓ دراسة بريش عبد القادر 2006 دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر تحت عنوان:

#### التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

هدفت هذه الأطروحة إلى البحث على انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية في ظل التطورات المالية العالمية والاقتصادية. وماهي الآليات التي يمكن للبنوك إتباعها لمواجهة تحديات التحرير المصرفي والعولمة وكيف يمكن تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للمصارف الجزائرية وخاصة بعد الانفتاح الاقتصاد الجزائري ودور البنوك الجزائرية لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد استخلص الباحث من هذه الدراسة إلى إن العولمة الاقتصادية بمختلف أبعادها لعبت دورا مميذا بالاتجاه نحو التحرر وترابط الاقتصاديات، بين الدول وأن تبني الجزائر لسياسات الإصلاح الاقتصادي والمصرفي ظهرت بداية من التسعينات من القرن الماضي والانتقال من نظام الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوق .

✓ دراسة نعمان عبد الله على غلاب 2006 دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية بالأردن تحت عنوان :

#### اثر سياسة التحرير المالي على كفاءة القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية – دراسة تطبيقية على المصارف التجارية

##### العاملة في اليمن.

هدفت هذه الأطروحة إلى تحليل وضع المصارف في اليمن ومعرفة مدى تأثير سياسة التحرير وبعض العوامل النظام المالي على كفاءة القطاع المصرفي وقدرة المصارف اليمنية على مواجهة التحديات المستقبلية في ظل سيطرة الدول المتقدمة اقتصاديا والاستفادة من المزايا وتجنب التهديدات المحتملة الحدوث .

وقد استخلص الباحث من هذه الدراسة إلى أن سياسة التحرير المالي تؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي وإكساب المصارف القدرة على تجنب الأزمات المستقبلية، وتحديات التحرر المالي وتأثير بعض عوامل مثل كفاية رأس المال وحجم المصرف على كفاءة القطاع المصرفي.

❖ **مناهج الدراسة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المفاهيم المتعلقة بالسياسة التحرير المالي ومن جهة أخرى وصف وتحليل متغيرات الاقتصاديات منها معدلات الفائدة وكتلة النقدية والسيولة وغيرها . والمنهج دراسة حالة من خلال دراسة حالة خلال الفترة من سنة 2000 الى 2020.

❖ **صعوبات الدراسة:** ومثل أي دراسة علمية اعترضت هذه الدراسة مجموعة من العراقيل ولعل من أبرزها:

- ✓ شاسعة الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به ؛
- ✓ قلة المراجع التي تعنى بالموضوع كعنوان مباشر ؛
- ✓ صعوبة الحصول على الإحصائيات وجمعها؛
- ✓ تعدد المؤشرات التي تقيس التحرير المالي والذي له أبعاد مختلفة.

❖ **هيكل الدراسة :**

للإجابة على التساؤلات المطروحة ولاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم وضع المقدمة كمدخل لموضوع وخاتمة تشمل اختبارا الفرضيات وأهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى توصيات الدراسة ويتوسطها ثلاث فصول مرتبة كالآتي:

**الفصل الأول :** سنتعرض فيه إلى مدخل نظري لسياسات الكبح والتحرير المالي وذلك في ثلاثة مباحث، المبحث الأول نبرز فيه الأسس النظرية لسياسات الكبح المالي، أما المبحث الثاني نبرز فيه أهم مفاهيم وشروط نجاح سياسة التحرير المالي، أما المبحث الثالث نتطرق فيه إلى دور التطور المالي في إنجاح سياسة التحرير المالي .

**الفصل الثاني:** تعرضنا فيه إلى النظام المالي والمصرفي وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه الأسس النظرية العامة لسياسة التحرير المالي والمصرفي، أما المبحث الثاني نسلط فيه الضوء على الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي في الاقتصاديات الدولية، أما المبحث الثالث نتطرق فيه إلى إستراتيجية النظام المصرفي في مواجهة تحديات التحرير المالي.

**الفصل الثالث:** ويمثل الجزء التطبيقي من الدراسة تعرضنا فيه إلى الإطار الإستراتيجي لسياسات تحرير النظام المصرفي في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى النظام المالي والمصرفي الجزائري من التقييد إلى التحرير، أما المبحث الثاني تحليل مؤشرات التحرير المالي في الجزائر في ضوء التوجهات الجديدة للاقتصاد ، أما المبحث الثالث نسلط الضوء على الجهاز المصرفي الجزائري وموقفه من التحرير المالي.

الفصل الأول:

مداخل نظرية لسياسات الكيم

والتحرير المالي

## مقدمة الفصل :

يحتل النظام المالي مركزا محوريا في النظم الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، بحيث يمثل أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية المعاصرة، نظرا لكونه المحرك الأساسي لأي عملية تنمية، لهذا اهتمت الدول بالنظام المالي وجعلت له الأولوية في برامجها التنموية والإصلاحات الدورية. غير أن هذا الاهتمام ارتبط بالنماذج النظرية التي تبنتها هذه الدول ولقد ظلت الأنظمة المالية في الكثير من الدول وخاصة النامية منها تعاني من القيود التي فرضت على عمل القطاع المالي، والتي ميزها التدخل الحكومي الواسع كفرض أسقف المعدلات الفائدة، وتخصيص الائتمان، وتقييد حركة رؤوس الأموال الأجنبية، فيما عرف بسياسة الكبح المالي، ما أدى إلى تشويه الأنظمة المالية وجعلها مصدرا للاختلالات الكلية والأزمات الاقتصادية. هذه الأسباب كانت كفيلة بقيام الدول النامية في أواخر السبعينات بإصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية والاقتصادية وبإعجاز من البنك وصندوق النقد الدوليين اتخذت العديد من هذه الدول إجراءات تهدف إلى إصلاح القطاع المالي وذلك بالتوجه إلى سياسات التحرير ويرجع ذلك إلى عدت عوامل سلبية أدت إلى التخلي عن سياسة الكبح المالي.



## المبحث الأول: الأسس النظرية لسياسات الكبح المالي

أدت الظروف الاقتصادية في العالم إلى وجود اختلاف في الأنظمة المالية في الدول، إذ نجد في السبعينات تعزيز دور الدولة من طرف معظم الدول النامية استنادا إلى النظرية الكينزية، لكنها وبتطبيقها لسياسات الكبح المالي ظلت تعاني من انعدام فعالية الأنظمة المالية خصوصا فيما يتعلق بالوساطة المالية وعدم قدرتها على تحقيق تطور مالي في ظل تقييد حركة رؤوس الأموال وانغلاق الأسواق المالية، وقد عانت من انخفاض الاستثمارات مقابل ارتفاع المديونية الخارجية، فشرعت هذه الدول إلى إجراء تغييرات جذرية للانتقال من الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق، وذلك بدءا بتحرير أنظمتها المالية والسعي نحو تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي ، لذا سنعرض فيما يلي مفهوم سياسة الكبح المالي وأثاره، ثم ننتقل إلى مفهوم التحرير المالي.

## أولا- نشأة الكبح المالي:

لقد دعت العوامل المتعلقة بأوضاع الأنظمة المالية في الدول النامية والمتمثلة في الظروف التي عاشتها في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تميز القطاع المالي آنذاك بقلة المؤسسات المالية المملوكة من أطراف أجنبية، وتنامي نسبة القطاع المالي غير الرسمي الذي أوجد حالة من الازدواجية المالية خصوصا فيما يتعلق بمعدلات الفائدة التي تتسم بالثبات لفترة طويلة في السوق الرسمي ولا ترتبط بتفاعل الطلب والعرض، في حين تتحدد معدلات الفائدة في السوق المالي غير الرسمي حسب قوى الطلب والعرض وعادة ما تتجاوز معدلات الفائدة في السوق الرسمي ، فتعكس أنواعا غير متجانسة لمعدلات الفائدة تؤثر سلبا على فعالية السياسة النقدية بخصوص تكلفة رأس المال وهي الظاهرة التي تضيف على اقتصاد الدول النامية خاصية تجزؤ وانقسام النظم الاقتصادية.

كما تعاني الدول النامية من ضحالة القطاع المالي لعدم وجود خدمات مالية محددة، إضافة إلى عدم تنوع الأدوات المالية في ظل تفشي ظاهرة الازدواجية في القطاع البنكي ، حيث تتركز البنوك في مناطق محددة، وهو ما أدى إلى تواجد المؤسسات المالية والبنوك إلى جانب المؤسسات التجارية والصناعية تنشط داخل سوق تمويلية متقدمة نسبيا، في حين تبقى المؤسسات المالية في المناطق الريفية تعاني من ضعف التمويل.

وتتميز الأنظمة المالية في الدول النامية بتخلف هياكل المعلومات وانعدام قواعد البيانات، إلى جانب نقص الوعي المصرفي عند الأفراد والتعامل بالسيولة وهو ما أدى إلى انخفاض الادخار الذي يعد عاملا أساسيا في الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان.

لقد أدت هذه الظروف التي عاشتها الأنظمة المالية في الدول النامية لتدخل الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية بدافع إصلاح أنظمتها المالية عن طريق تمويل عجز الميزانية بتكاليف منخفضة استرشادا بنظرية كينز التي دعا من خلالها إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي وفرض رقابة الدولة على النظام المالي وذلك بتخفيض معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة مستوى النمو الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

(1) فاطمة الزهراء طلحاوي، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري دراسة قياسية (2000-2016)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2018، ص 3-4.

تاريخيا- مفهوم سياسات الكبح المالي :

1- تعريف الكبح المالي:

يتمثل الكبح المالي في الحالات التي تتدخل فيها الدولة بوسائل ضريبية أو أدوات الأخرى مثل :

- وضع سقوف على أسعار الفائدة والتدخل في توظيف الائتمان للنشاط المالي، مما يشوه السوق ويحيد بها عن العمل وفقا لاعتبارات العرض والطلب وبالتالي ينحرف القطاع المالي والمصرفي بعيدا عن مقتضيات الكفاءة الاقتصادية، فهذه السياسة كان لها الأثر السلبي على القطاع المالي في الدول النامية خاصة القطاع المصرفي، حيث حرم هذا القطاع من أداء وظائف التقليدية الأمر الذي اثر بشكل كبير على قدرته التنافسية وقد واكب ذلك ضعف الهياكل القانونية والمؤسسية للقطاع المالي ككل وانخفاض درجة الشفافية نتيجة لتجاهل متطلبات الإفصاح.

لقد ظهر مفهوم الكبح المالي لأول مرة من طرف الاقتصاديان رونالد ماكينون R.Mckinon و إدوارد شو E.Sanw سنة

1973، حيث لاحظا أن اقتصاديات الدول النامية تعاني الكثير من العوائق والقيود في العديد من أوجه النشاط الاقتصادي، وبالأخص فيما تعلق بأنظمتها المالية، هذه العوائق مرتبطة بالدرجة الأولى حل الدولة في جميع أوجه النشاط الاقتصادي والمالي، من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج فقد كان القطاع المالي مملوكا كلية للدولة في أغلب الدول النامية، مما ترتب على ذلك فرض قيود وضوابط على النشاط المالي بشكل عام والبنوك بشكل خاص تعيق حسيهما الدور الحقيقي والحيوي للقطاع المالي في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية وتجلي ذلك بوضوح في تعريفهما للكبح المالي وتعريف الاقتصاديين الذين أتوا من بعدهم وأكدوا هذا المفهوم من خلال مجموعة من الدراسات والنماذج اقتصادية وفيما يلي بعض أهم هذه التعاريف:

- تعريف ماكينون وشو (1973): حيث كان الاقتصاديان أول من أطلق اصطلاح الكبح المالي لأول مرة سنة 1973، فيكون اقتصاد ما مكبوح مالية " Financially Repressed " عندما تكون هنالك ضرائب تفرضها الحكومة أو غيرها من الوسائل المماثلة، يكون محصلتها الإخلال بأسواق رأس المال الوطنية بالإضافة إلى القيود على أسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي الضخمة على الودائع المصرفية والمخصصات الائتمانية الإجبارية تتفاعل جميعها مع التضخم المستمر في الأسعار ويشرح ماكينون الكبح المالي في تعريفه الآخر سنة 1989 على أنه تدخل الدولة بوسائل ضريبية أو أدوات أخرى، حيث يأخذ صورتين وهما: وضع سقوف على أسعار الفائدة وكذا التدخل في توظيف الائتمان في النشاط المالي، بما يشوه آليات السوق ويحيد بها عن العمل وفقا لاعتبارات العرض والطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض والاستثمار وينحرف بالقطاع المالي بعيدة عن مقتضيات الكفاءة الاقتصادية. (1)

- الطريق الأمثل للخروج من الحالة الكبح المالي التي تفرضها الدول حيث يعتبر الحل فعال و بسيط لمساعدة الدول النامية في تحقيق النمو الاقتصادي. (2)

(1) عبد الكريم بوغزالة أمجد، أثر الانفتاح والتحرير المالي على القطاع المالي الجزائر بدراسة لما بعد إصلاحات 1990، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 23.24

(2) Belkacem Benallal, **les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970-2010)**, étude économétrique avec la méthode de cointegration, actes de la jeune recherche en économie, société et culture lauréats du concours FES Algérie 2012, p 05

- يعرف **MC Kinnon (1989)**: ينصرف مفهوم الكبح المالي أو القمع المالي "financial repression" إلى القيود المفروضة على النظام المالي ومن أهمها:
  - التحديد الإداري لأسعار الفائدة على القروض والودائع؛
  - رقابة إدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة (كالقطاع الزراعي والقطاع الحكومي وقطاع الصناعات الصغيرة) مع تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية لبعض القطاعات؛
  - فرض ضريبة ضمنية مرتفعة على القطاع المصرفي من خلال المبالغة في تحديد متطلبات مرتفعة للاحتياطي؛
  - إلزام مؤسسات المالية بشراء الأوراق المالية الحكومية وبمعايير منخفضة؛
  - فرض قيود صارمة على تحركات رؤوس الأموال الأجنبية سواء كانت تدفقات داخلية أم خارجة وذلك بهدف تعزيز وحماية ترتيبات القطاع المالي المحلي. <sup>(1)</sup>
- تعريف **كبنغ و ليفان (1993)**: فإن الكبح المالي يؤدي إلى تقليص أو تحجيم الخدمات المالية المعروضة من طرف النظام المالي على المدخرين المقاولين، المنتجين، مع تضيق على الأنشطة الاقتصادية الجديدة وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي. <sup>(2)</sup>
- الكبح المالي هو التأثير في النظام المالي عن طريق مجموعة من الأدوات المباشرة منها فرض الضرائب عن طريق الاقتطاع من الدخل أو أرباح البنوك، أما الغير مباشرة عن طريق إجبار البنوك على دفع أو الاحتفاظ بنسبة من ودائعها في شكل احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي. <sup>(3)</sup>
- تعريف **Pilhon (2001)**: ويعرف الكبح المالي على أنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي مدارا بشكل كلي من السلطات العمومية، الهدف من وراء ذلك هو دعم القطاعات ذات الأولوية في برامجها التنموية وكذلك بهدف تمويل العجز في الموازنة العامة. <sup>(4)</sup>
- يمكن تعريف الكبح المالي على أنه مجموعة من الإجراءات والقرارات وقيود صارمة لضبط النظام المالي من خلال تحديد أسعار الفائدة (الدائنة والمدينة) وفرض الضرائب وإلزام البنوك بدفع احتياطي إجباري لدى البنك المركزي وعدم حرية الدخل في إلى القطاع المالي و البنكي داخل الدولة. <sup>(5)</sup>

(1) عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 195.

(2) بن بوزيان محمد، بوغرة بومدين غربي ناصر صلاح الدين، سياسة التحرير المالي في الدول النامية (دراسة قياسية لرحلة الجزائر)، مجلة العوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 5/2010، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، -سيدي بلعباس-سعيدة، الجزائر، ص 4.

(3) Nawal Bentahar, **les conditions prealables au succes de la liberalisation financiere**, these pour l'obtention du titre de docteur en science economique, universite d'auvergne clermont 1 , france, 2005, p 29

(4) لعوج بن عمر ، أثر التحرير المالي على الوساطة المالية-دراسة قياسية لعينة 22 دولة نامية خلال الفترة (1995-2017) باستعمال تحليل بيانات بانل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان ، 2019-2020، ص 17.

(5) Amel ben hassena, **l'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire**, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de maîtrise en hautes études commerciales, école supérieure de commerce de Sfax, université de Sfax, Tunisie , 2006, p26

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن:

الكبح المالي هو مجموعة من الإجراءات والقوانين المفروضة من قبل الحكومات الدول على شكل قوانين وسياسات تفرض على الخدمات المالية والمصرفية وذلك بغية السيطرة على النشاط الوساطة المالية، من أجل توجيه المدخرات نحو تمويل الكافي للقطاع العام وينعكس هذا الأخير على الأنشطة الاقتصادية الجديدة من خلال التضييق عليها و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

### ثالثا- أسباب الكبح المالي:

اعتبرت الحكومات في الدول النامية القطاع المالي كقطاع استراتيجي وأخضعته لمختلف الأشكال من الرقابة والقيود على نشاطه ويمكن إرجاع تدخل الدولة كبحا للنشاط المالي إلى مجموعة من المبررات أو الأسباب تتمثل في - بروز الفكر الكينزي بظهور النظرية الكينزية سنة 1936 وفشل المدرسة الكلاسيكية في إعادة التوازنات الآلية للسوق خاصة بعد أزمة الكساد الكبير 1929، حيث نادى كينز في نظريته إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما أوضح أن معدل الفائدة يلعب دورا مهما في تحديد مستوى الاستخدام والإنتاج من خلال تأثيره على الاستثمار وعلى خلاف الكلاسيكي اعتبر كينز أن الادخار دالة في الدخل وأن مستوى الادخار لا يحدد مستوى الاستثمار مما ينعكس سلبا على حجمه وبالتالي على النمو الاقتصادي ولهذا دعا كينز إلى ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي وفرض الرقابة على النظام المالي لغرض تشجيع الاستثمار ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي وبعد الحرب العالمية الثانية اتجهت معظم الدول الصناعية وكذا النامية إلى تبني الفكر الكينزي السائد من أجل تفعيل مساهمة قطاعاتها المالية في النمو والتنمية الاقتصادية.

عانت القطاعات المالية غداة استقلالها من العديد من المشاكل وتميزت بقصور وضحالة في تقديم الخدمات المالية وضعف وعدم تنوع الأدوات المالية، بالإضافة إلى قصور هياكل المعلومات، الأمر الذي يؤثر على عمليات اتخاذ القرار الذي يقوم به المدخرون والمستثمرون، ولما كانت عملية الحصول على المعلومات على المقترضين مكلفة جدا بالنسبة للبنوك ومع ضعف الضمانات المقدمة اتجهت البنوك إلى وضع قيود الائتمان في ظل مشكلة عدم تماثل المعلومات، تأثر السياسات الاقتصادية في الخمسينات والستينات بالفكر الكينزي فيما يتعلق بتفضيل السيولة، حيث أكد كينز أن منافسة البنوك فيما بينها لتحفيز الأفراد لإيداع مدخراتهم وأموالهم لديها والتخلي عن السيولة جعلتهم يرفعون أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات تتعدى سعر الفائدة الحقيقي الذي يتحقق عنده على أسعار الفائدة الاسمية.

- احتكمت بعض النظم التشريعية في البلدان النامية ومنها الإسلامية إلى تعريف الربا على أنه سعر الفائدة المرتفع والمغالي فيه وذلك كنتيجة لتأثرها بقوانين الربا الغربية، إذ اتجهت بعض الدول إلى وضع سقف لأسعار الفائدة الاسمية بحيث تتراوح بين 3% و 7%<sup>(1)</sup>.

(1) حسيب سهيلة، دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، 2020/2021، ص 29، 28.

من مبررات الكبح المالي أيضا هي الحاجة إلى تمويل عجز الموازنة العامة والمشايخ الكبرى التي تقوم بها الدولة تمويلا منخفض التكاليف إذ اعتبر التمويل بالعجز في تلك الفترة وسيلة مقبولة لتمويل التنمية في مقابل محدودية الموارد وعجز القطاع الخاص عن القيام بعملية التنمية .

- وفي نفس السياق يرى كل من (Giovannini and De Melo (1993 أن عملية تقييد القطاع المالي في أغلب الدول النامية كان وراءها المبررات التالية:

- تسهل عملية الكبح المالي على الحكومة والسلطات النقدية السيطرة بشكل أكثر على السياسة النقدية للدولة؛
- تمويل الحاجات المالية للحكومة بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال اعتبار هذه السياسة أي الكبح المالي كضريبة تمارس على النظام المالي والمصرفي (رسوم ضريبية مرتفعة على الخدمات المالية والمصرفية بما فيها الاحتياطات الإيجابية)؛
- لا بد أن تكون الحكومة على دراية أفضل من السوق عن الاستثمارات المرغوب فيها والاستثمارات التي يكون اقتصاد الدولة بحاجة إليها؛

- الحكومة تتولى مهمة حماية المقرضين لذلك تتجه إلى ضبط حرية تحديد معدلات الفائدة؛  
وعليه فإن الدول النامية كانت تنظر إلى أن تطبيق سياسة الكبح المالي سيحقق لها فوائد للاقتصاد وذلك كون هذه السياسة في نظر حكومات هذه الدول ستحد من الممارسات الاحتكارية لبعض البنوك والمؤسسات المالية التي تسعى للسيطرة على الأسواق المالية بتعظيم أرباحها، فتفرض هذه الأخيرة معدلات فائدة مرتفعة على القروض في مقابل دفع فوائد جد منخفضة على الودائع وبالتالي فإن هذه الممارسات تضر بالنشاط الاقتصادي ولا تخدم إلا مصلحة هذه البنوك.<sup>(1)</sup>

#### رابعا- أشكال الكبح المالي:

ظهرت سياسة الكبح المالي في الدول النامية وبعض اقتصاديات الدول المتقدمة من اجل رفع وتيرة النمو الاقتصادي و بصورة مستمرة وقد استخدمت عدة أشكال للكبح المالي التي اتبعتها تلك الدول وطبقها بصرامة على أنظمتها المالية بصفة عامة وعلى أجهزتها المصرفية بصفة خاصة.

#### 1- أشكال الكبح المالي:

- أ- الرقابة على الائتمان: ويكون ذلك من خلال مجموعة من الضوابط تهدف في مجملها إلى تحقيق نتائج اقتصادية مرغوب فيها من قبل الدولة من منظور أصحاب الفكر التقليدي الكابح، من خلال تشجيع قطاع ما أكثر من قطاعات أخرى وذلك على حسب القطاعات أو المشروعات التي تحتل الدرجات المتقدمة في سلم الأولويات وقد يكون هذا التمييز في تكلفة الحصول على الائتمان أو في حجمه أو أجال استحقاقه وفيما يلي أهم هذه الأدوات:
- تحديد أجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها حيث تمنح قروض طويلة المدى بمعدلات مدعومة للقطاعات ذات الأولوية التنموية ;

(1) ساعد ابتسام ، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008/2009، ص21.

- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: ويكون هذا الإجراء من خلال إجبار المستوردين على وضع قيمة الواردات على شكل ودائع لدى البنك المركزي لفترة محددة ، يهدف البنك المركزي من خلال هذا الإجراء إلى إضعاف قدرة البنوك التجارية على منح قروض جديدة بالإضافة إلى رفع تكلفة الاستيراد؛

- الضمانات وذلك بأن يطلب من البنوك التجارية التشدد في ضمانات التسهيلات المقدمة للقطاعات الغير مرغوبة كالاستيراد والعكس بالتساؤل مع القطاعات المستهدفة كالصناعة والزراعة؛

- إصدار تعليمات أو تشريعات تحظر على البنوك التجارية تمويل القطاعات التي يعتقد البنك المركزي أن هاوصلت إلى حد الإشباع؛

- اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة عندما يتجاوز الائتمان حدة معينة؛

- تحديد حصص الثمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية، كزيادة الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء القاعدة الصناعية وتخفيض الائتمان المقدم للاستهلاك مثلا.

ويمكن القول بشكل عام أن هذه الأدوات تستهدف وضع قيود على أنشطة المصارف من مزاولة أنواع معينة أو توظيف مواردها في بعض الأصول الغير مرغوب فيها من وجهة نظر صناعات السياسات التنموية والحقيقة أن الرقابة على الائتمان أو (توجيه أو تخصيص الائتمان) يعتبر أهم شكل من أشكال الكبح المالي، حيث أن أغلب الدول النامية اطلعت بدور كبير في عملية تخصيص الائتمان ومن ذلك مثلا أن 70 % من القروض الجديدة التي قدمتها البنوك الوطنية في باكستان عام 1986 وهي بالطبع البنوك التي تهيمن على النظام المصرفي قد تم توجيهها من قبل الحكومة، أما في الهند فقد تعين على جميع البنوك وضع نصف أصول البنك إما في الاحتياطي بمقتضى القانون وإما في سندات الحكومة، مع ضرورة إقراض 40 % من الباقي إلى القطاعات ذات الأولوية بأسعار فائدة خاضعة للرقابة وفي يوغسلافيا سابقا كان 58 % من القروض قصيرة الأجل يمثل الإئتمانات موجهة في عام 1986 ومثلت برامج الائتمان الحكومية في البرازيل عام 1987 ما يزيد عن 70% من الائتمان القائم في القطاعين العام والخاص وفي تركيا فإن حوالي ثلاثة أرباع جميع المبالغ المدفوعة سلفا من النظام المالي في أوائل عقد الثمانينات قد تمت بتوجيه من الحكومة أو بأسعار تفضيلية أو بكليهما وفي ماليزيا شكل الائتمان موجه يقدر بنسبة 30 % من محافظ البنوك في نفس الفترة وقد استهدفت برامج الائتمان الموجه عادة الوصول إلى الصناعة والمشروعات المملوكة للدولة والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (وبدرجة أقل) الإسكان والصادرات والمناطق المفتقرة إلى التنمية وقد تمثل الهدف في حالة الصناعة في توفير تمويل أرخص وطويل الأجل وكذلك النقد الأجنبي وبهذه الكيفية يتم النهوض بالاستثمار والتصنيع السريع وفي حالة الزراعة تمثل الهدف في زيادة الغلة والإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات الجديدة، أما الائتمان الموجه للمشروعات الصغيرة فقد أريد به توفير فرص العمالة، أما الإسكان فكان الهدف هو توفير المنازل للعائلات الفقيرة، أما برامج الصادرات فقد سعت إلى ملء الفترة ما بين الإنتاج والدفع.<sup>(1)</sup>

ب-برامج الائتمان الموجه : تعتبر الرقابة على الائتمان (الائتمان الموجه) من أهم صور الكبح المالي والتي تسعى من خلاله السلطات النقدية إلى ضمان توجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل : قطاعات الصناعات التي حددت

(1) عبد الرزاق حساني، النظرية السياسية النقدية والتوازن الاقتصادي، واقع السياسة النقدية و أفاقها في سورية، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، كلية الاقتصاد -جامعة دمشق-2002، ص86.

أولويتها وقطاعات التصدير، أو حتى توجيه الائتمان للحكومة ذاتها ، عند حدوث عجز مالي للبنك المركزي على تدبير موارد التمويل المباشرة بها للدولة من سلطة سيادية أو تقرير حوافز خاصة للمؤسسات المالية لإقراض الحكومة وتأخذ هذه الحوافز عادة شكل الإعفاءات الضريبية وعادة ما يستجيب البنك المركزي للضغوط المتزايدة من الحكومة نتيجة الأهداف السياسية للتنمية وهي ضغوط تؤدي لا محالة للتضخم، كما أن البنك المركزي عادة ما يلجأ إلى وضع ضوابط كمية لإقراض القطاع الخاص ويفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بمعدلات عالية من الاحتياطي القانوني وتؤدي تلك الضوابط إلى ترشيد نصيب القطاع الخاص من الائتمان كما أن حالة الميزانية الحكومية لدى أغلب الدول النامية ومدى حاجياتها للتمويل عن طريق الاقتراض تعتبر من أهم أسباب ترسيخ سياسات الكبح المالي، حيث أنه ولغياب أسواق منظمة للسندات المالية الأولية تلجأ الحكومة إلى إجبار البنوك التجارية والادخارية على الاحتفاظ باحتياطات ضخمة في مقابل الودائع، إلى جانب إجبارها على شراء السندات الحكومية ذات العائد المنخفض من أجل توفير التمويل الحكومي بالإضافة إلى تخفيض معدلات التضخم وإذا كانت الاحتياطات المطلوبة قد أصبحت مرتفعة فعلا، فإن إخفاق الحكومة في البلدان النامية في تغطية المزيد من مصروفاتها عن طريق فرض ضرائب يعني غالبا أن السندات الحكومية يجب أن تباع للبنك المركزي وتحول إلى سيولة نقدية فورا.<sup>(1)</sup>

ت- تقييد إدارة المحافظ المالية للبنوك التجارية والمؤسسات المالية: وهي تتمثل في التشريعات المتعلقة بتكوين المحافظ المالية والتي تصدر عن الحكومة والسلطات النقدية وتفرض على البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتخصيص جزء عالي من سيولتها النقدية لشراء أوراق مالية حكومية وأوراق مالية صادرة عن المؤسسات العمومية ذات العائد المنخفض وتوثر هذه التشريعات سلبا على المنافسة البنكية لأنها تحد من عائد البنوك التجارية والمؤسسات المالية.<sup>(2)</sup>

ث- تقييد التدفقات النقدية: في الأنظمة المالية التي يسيطر عليها الكبح المالي لا يمكن تدفق رؤوس أموال إليها أو منها إلى الخارج وذلك راجع إلى القيود المفروضة على حركة رأس المال وخاصة إذا كان موجه نحو الخارج، فالسلطات النقدية تقوم بتقييد كل المعاملات المالية الدولية وتضع حواجز أمام دخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى السوق المالي، كما تقوم بتثبيت أسعار الصرف للعملة المحلية عند مستوى معين ولا تتوقف سياسة التقييد في هذا الجانب حيث تشمل تعقيد إجراءات الخروج من السوق المالي المحلي بتعقيد إجراءات التصفية وعمليات الدمج للحد من تسرب رؤوس الأموال نحو الخارج وهو الأمر الذي يعطل دور الوساطة المالية.<sup>(3)</sup>

ج- التحديد الإداري لمعدلات الفائدة: حيث تتجه الحكومات التي اتبعت سياسة الكبح المالي إلى اتخاذ إجراءات إدارية من شأنها تحديد سعر الفائدة على القروض والودائع، وعادة ما يكون هذا المعدل تحت السعر التوازني أي عند مستوى منخفض وعادة ما يكون سعر الفائدة في هذه الدول سالب ولفترات طويلة من الزمن، وتبرر الحكومات هذا الإجراء بأن أسعار الفائدة

(1) عبد الكريم بو غزالة أمجد، أثر الانفتاح والتحرير المالي على القطاع المالي الجزائري دراسة لما بعد إصلاحات 1990، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص ص 23-24.

(2) رورونالد ماكينون، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق، ترجمة صليب بطرس و سعاد الأسطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الثانية، 1996، ص ص 77-78.

(3) مدياني محمد، أثر سياسات التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدى دول منظمة التعاون الإسلامي، جامعة أدرار، الجزائر

المنخفضة على القروض سياستهم في التقليل من تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة أرباح المستثمرين ومن ثم تشجيع الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام، من جهة أخرى تعتبر الحكومات هذه السياسة جد مفيدة للاقتصاد، بحيث تمنع البنوك من القيام بممارسات احتكارية في السوق المالي، هذا بالإضافة إلى أن تحديد أسعار الفائدة تحت مستواها التوازني سيسهل على الحكومة تمويل العجز الموازي بأقل تكلفة وكذا توفير التمويل اللازم للمؤسسات العمومية التي تعاني من مشاكل مالية.<sup>(1)</sup>

جدول رقم (01-01) : أشكال الكبح المالي

تفسير	قيود سياسة الكبح المالي		
وجود رقابة وتدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة و المدينة .	معدلات الفائدة الدائنة و المدينة.	تحرير الجهاز المصرفي Banking sector liberalization	التحرير المالي الداخلي (المحلي) Internal financial liberalization
- وجود رقابة على القروض والاحتياطات الإلزامية و الدخول إلى القطاع البنكي كما يلي : - توجيه وتسقيف القروض. - رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي (تفوق 50 % لمدة تفوق 5 سنوات). - فرض قيود وتشريعات صارمة على حرية الدخول إلى القطاع المصرفي.	القروض والاحتياطات الإلزامية والدخول الخاص المحلي والأجنبي إلى القطاع المصرفي .		
المستثمرين الأجانب غير مسمح لهم بتملك أصول مالية محلية.	الاستثمارات الأجنبية في المحافظ المالية .	تحرير الأسواق المالية Financial markets liberalization	التحرير المالي الخارجي (الدولي) External financial liberalization
توزيع رأس المال المستثمر وأرباح الأسهم وفوائد السندات لا يتم قبل 5 سنوات الأولى من الاستثمار.	توزيع رأس المال المستثمر وأرباح الأسهم وفوائد السندات.		
البنوك والمؤسسات المالية المحلية غير مسمح لهم بالاقتراض من الخارج .	اقتراضات البنوك المحلية من الخارج	تحرير حساب رأس المال capital account liberalization	
وجود أسعار الصرف خاصة على عمليات الحساب الجاري وتدفقات رأس المال (التحويلات المالية للعملاء) ووجود قيود فيما يخص خروج رؤوس الأموال .	سعر الصرف متعدد و قيود أخرى		

المصدر : بن غلال بالقاسم ، سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية : العلاقة القائمة بينهما و شروط نجاحها -دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة من الدول النامية (1980-2010) ، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2013/2014 ، ص 56.

(1) حسيب سهيلة و صلاح الدين ، مرجع سابق ، ص 32.



## 2- نتائج سياسة الكبح المالي ودواعي التحرير المالي :

تختلف الآراء حول نتائج الكبح المالي على الاقتصاد، فمنها ما يرى بأن هذه النتائج إيجابية ومنها ما يرى بأنها سلبية وفيما يلي نحاول حصر أهم هذه النتائج بتقسيمها إلى نتائج إيجابية وأخرى سلبية، مع عرض لأهم الأسباب التي دعت إلى تبني سياسة التحرير المالي.

### أ- نتائج الايجابية لسياسات الكبح المالي :<sup>(1)</sup>

- تسمح سياسة الكبح المالي حسب مؤيديها بعقولة منح القروض للمقترضين ، حيث يكثر عدد من يطلبون القروض مقابل محدودية العرض وهو ما يتيح للبنك إمكانية الاختيار على أساس تقليص المخاطر وتعظيم الأرباح ;
- تمكين الحكومات من تخصيص الموارد المالية لصالح قطاعات اقتصادية تستهدف السياسات الاقتصادية تطويرها
- الأسباب الاقتصادية أو اجتماعية على غرار القطاع الزراعي أو القطاع العام الذي يوظف أعداد كبيرة من العمال ;
- تتمكن الحكومة من تمويل العجز العام الذي تعانيه عن طريق سياسات الكبح المالي في ظل العجز أو قصور النظام الضريبي عن القيام بدوره وذلك سواء بشكل مباشر عن طريق إلزام البنوك بتمويل العجز الموازي أو عن طريق توجيه القروض البنكية إلى قطاعات معينة أو مشاريع عامة تستهدفها السياسات الاقتصادية للحكومة وتعجز الوارد المالية للحكومة عن تمويلها.

### ب- نتائج السلبية لسياسات الكبح المالي :

- إن تطبيق سياسة الكبح المالي في الدول النامية كان لها الأثر السلبي على النمو الاقتصادي حيث لم يشجع على تراكم رأس المال، وهو ما يؤكد Shaw & McKinnon (1973) في دراستهما أن تدخل الحكومة في تحديد معدلات الفائدة الاسمية الدائنة والمدينة (على الودائع والقروض) تحت المستوى التوازي للسوق في سياق الاقتصادي الموجه أدى إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي لأغلب الدول النامية وذلك نتيجة لم يلي :
- قلة الادخار بسبب نقص إقبال الأفراد على إيداع مواردهم المالية في البنوك وتفضيلهم للاستهلاك المالي وبالتالي انخفاض حجم الأموال المتاحة للاستثمار ؛
- ثبات الاستثمار عند مستوى منخفض عن المستوى الأمثل والمطلوب الذي يجب أن يكون عليه؛
- تدهور نوعية الاستثمارات الممولة من طرف البنوك التجارية بسبب إجبار هذه الأخيرة من طرف الحكومات على تمويل مشاريع واستثمارات ذات مردود منخفض كالقطاع الزراعي وقطاع العقارات .
- كما أن تدهور نوعية الاستثمارات يعود إلى التغير في سلوك الوساطة المالية، فقد أشار Shaw سنة (1973) أن: "التحديد الإداري لمعدلات الفائدة يدفع بالبنوك إلى تخصيص حجم كبير من الأموال التي بحوزتها والمتاحة لإقراض لتمنحه في شكل قروض للمقترضين والمؤسسات التجارية والمشاريع التي تعرف استقرار تام لمدة أطول من الزمن، وبالتالي لن يكن هناك عرض جديد للقروض ذات المخاطر المرتفعة من طرفها الأمر الذي أثر سلبا على المشاريع والاستثمارات الجديدة".

(1) عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلايلي ليايس - سيدي بلعباس، 2020-2021، ص 14.15.

كما بين كل من Roubini and Sala-i-martin سنة (1992) : نظريا وتطبيقيا أن اقتصاد ما محرر يتطور بسرعة بالمقارنة مع اقتصاد تطبق فيه كل أشكال الكبح المالي وقد أثبت كل منهما أن ضعف معدلات النمو الاقتصادي التي عرفتها دول أمريكا اللاتينية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى للفترة الممتدة ما بين 1960-1985 يعود سببا أساسيا إلى سياسة الكبح المالي التي فرضت من طرف حكومات هذه الدول واستخلصا آخرون أنه في ظل اقتصاد موجه يمكن أن تكون سياسة الكبح المالي بنسبة كبيرة وراء تباطؤ وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا بمقدار 1% في كل نسبة.<sup>(1)</sup>

تعدد النتائج السلبية لسياسات الكبح المالي على النمو الاقتصادي وعلى تطوير النظام المالي والتي قد تعود إلى تثبيت سعر الفائدة الاسمي تحت مستواه التوازني كنتيجة لسياسات الكبح المالي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تثبيت سعر الفائدة الحقيقي عند مستويات متدنية. وفيما يلي أهم النتائج السلبية:<sup>(2)</sup>

- تدني أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض مما يؤدي إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية سلبية في ظل ارتفاع معدلات التضخم وهذا قد ينعكس سلبا على كافة عوائد الأصول المالية وأسعارها ؛
- سوء تخصيص الائتمان الموجه للقطاعات الاقتصادية وقد يعني ذلك توجيه الائتمان لاعتبارات سياسية مما قد يؤثر سلبا على القطاع الخاص ومن ثم على ربحية البنوك التجارية والقاعدة الرأسمالية لها وقد نتج عن ذلك ارتفاع الهامش على أسعار الفائدة على الودائع والقروض، الأمر الذي أدى إلى تقلص رقعة النشاط المصرفي ؛
- تصبح الأصول المالية المحلية أقل جاذبية من الأصول الأجنبية وأدى ذلك إلى تقلص رقعة النظام المالي الرسمي مقاسا بنسبة الأصول المالية المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك في مواجهة تزايد حجم القطاع المالي غير الرسمي الذي أنشأ نتيجة تلاقي رغبات الطلب المحيط غير المالي على الأموال في السوق الرسمية مع رغبات عارضي الأموال في عوائد حقيقية ايجابية أعلى من العوائد في السوق الرسمية (بسبب التضخم) ؛
- يفتقر القطاع المالي إلى التنوع حيث يتميز بسيادة القطاع المصرفي وتراجع في الأهمية النسبية لأسواق رأس المال ؛
- انخفاض درجة العمق المالي من النقود والودائع الجارية والودائع لأجل في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى كصناديق التوفير والبريد، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تعني انخفاض الأرصدة القومية القابلة للإقراض مما يعني ضمنا ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل الاستثمارات، بينما يعني ارتفاع النسبة أن ثمة تدفقات حقيقية كبيرة في الأرصدة الوطنية القابلة للإقراض من أجل استثمارات جديدة ؛
- هروب رؤوس الأموال من اقتصاديات الدول النامية إلى أسواق المال في الدول المتقدمة .

<sup>(1)</sup> عاطف وليم اندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 86-87.

<sup>(2)</sup> بن علال بلقاسم، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية الع لاقة القائمة بينهما وشروط جناحها، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان -، (2013-2014)، ص 66.

### 3-دو افع التخلي عن سياسة الكبح المالي:

- كان من أهم أسباب ودوافع التخلي عن سياسة الكبح والتوجه نحو التحرير المالي، الآثار السلبية التي عرفتھا الدول النامية والتي تمثل أهمها فيما يلي:<sup>(1)</sup>
- أدى التحكم الإداري في أسعار الفائدة بوضع سقوف عليها في الدول ذات معدلات تضخم مرتفعة إلى جعل سعر الفائدة الحقيقي سالبا أي أقل من سعر الفائدة التوازني في السوق، الأمر الذي انعكس بالسلب على كافة عوائد الأصول المالية الأخرى ومن ثم على أسعارها.
  - أدى سوء تخصيص الائتمان ووضوح سقوف لأسعار الفائدة إلى انخفاض التمويل المصرفي وفي ظل ارتفاع معدلات التضخم تحول الأفراد إلى توظيف مدخراتهم واستثمارها في أصول مادية تتغير أسعارها بمعدل يساوي أو يزيد عن معدل التضخم (العقارات و سلع) بدل الأصول المالية ذات العائد الحقيقي السالب .
  - أصبحت الأصول المالية المحلية أقل جاذبية من البدائل الأخرى من الأصول الأجنبية وأدى ذلك إلى تقليص رقعة النظام المالي الرسمي (مقاسا بنسبة الأصول المالية المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي) في مواجهة تزايد حجم القطاع المالي غير الرسمي رغم ما يتميز به هذا الأخير من ارتفاع درجة المخاطرة؛
  - افتقار القطاع المالي إلى التنوع حيث تميز بسيادة القطاع المصرفي وتراجع الأهمية النسبية للأسواق رأس المال ؛
  - أسهم الكبح المالي في هروب رؤوس الأموال من الاقتصاديات النامية إلى أسواق المال الأجنبية التي توفر عائدا حقيقيا موجبا وبمخاطر أقل نسبيا مما هو قائم في القطاعات المالية الوطنية ؛
  - انخفاض درجة العمق المالي والتي تشير إلى الحجم النسبي للسيولة العامة وتقاس بنسبة M3 (العملة والنقد، الودائع الجارية، الودائع لأجل) إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعنى انخفاض تلك النسبة انخفاض الأرصدة القابلة للإقراض أي ضعف الاقتصاد الوطني في تمويل الاستثمارات؛
  - أدى ارتفاع الضرائب المستترة على الودائع والعمليات المصرفية مثل معدل الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة المبالغ فيها إلى تدني كفاءة الوساطة المالية ؛
  - تسبب التدخل في توظيف الائتمان وتوجيهه ادريا واستخدام أساليب غير سريعة في اتخاذ القرارات الائتمانية، إلى تفاقم مشكلة القروض غير المنتظمة أو الراكدة وانخفاض ربحية البنوك وقد أدت هذه النتائج المترتبة عن سياسات الكبح المالي إلى اتجاه العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم Mckinton وShaw (1973) إلى التأكيد على أن هذه السياسات قد تسببت في تدن مستمر لكفاءة الوساطة المالية وفي تشويه أسواق المال بما يتطلب الإصلاح عن طريق سياسات التحرير المالي والتي تستهدف إزالة كافة أدوات الكبح التي دأبت الدول النامية على إتباعها، بما يؤدي إلى زيادة المدخرات وتحسين حجم ونوعية الاستثمار ومن ثم دفع معدلات النمو الاقتصادي، على النحو الذي يوضحه الإطار العام النظري النموذج مدرسة ستانفورد والاجتهادات النظرية المطورة لها والتي تحاول أن تظهر وجود علاقة ايجابية سببية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

(1) ساعد ابتسام، مرجع سابق، ص 21.22.

## المبحث الثاني: مفاهيم وشروط نجاح سياسة التحرير المالي

تعتبر ظاهرة التحرير المالي من الظواهر الحديثة التي تزامنت مع توجه الدول نحو الانفتاح الاقتصادي وبداية الاعتماد على برامج البنك الصندوق الدوليين، حيث سد الاعتقاد بان الحل الأمثل المطروح أمام تلك الظروف التي عملت على تعطيل عجلة تطور الاقتصاد، واعتبر أيضا بمثابة حل للخروج من حالة الكبح المالي فاعتمدت على أسس التحرير المالي وجعلها جوهر السياسات الاقتصادية المطبقة وكان أول من استعرض هذه الظاهرة كل من ماكنون و شاو عام 1973.

## أولا- الأسس المفاهيمية لسياسة التحرير المالي:

يعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا بدأت منذ بداية الستينات انتشرت في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية من خلال ظاهرة العولمة والإصلاحات التي شهدتها تلك الفترة.

## 1- تعريف التحرير المالي: هناك العديد من التعاريف نذكر من بينها:

التحرير المالي بالمعنى هو: "مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيض درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءتها وإصلاحه كليا، أو يعرف بالمعنى الضيق: "عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي"<sup>(1)</sup>. المقصود بالتحرير المالي هو "إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان، توزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية"<sup>(2)</sup>.

المقصود بالتحرير المالي حسب E-Shaw/ Mc-Kinnon سنة 1973: "التحرير المالي على اعتباره حل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية ويقول كل من " Amble Chatelain and Bandt سنة 1977 على أنها تلك السياسة التي تقود إلى رفع الادخار واستخدام أمثل للموارد المتاحة للإستثمار والتي تسمح بتحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة"<sup>(3)</sup>.

(1) حمزة حسن كريم، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط 1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 54.

(2) شكوري سيدي محمد، التحرير المالي واثره على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2006/2005)، ص 41، 12.

(3) بن دحمان أمينة، بن بوزيان محمد، بارودي نفسية، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2013)، مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية NARAF، العدد 1 / 2018، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 2.

تعرف سياسة التحرير المالي والمصرفي من خلال ثلاثة جوانب هي:

تحرير القطاع المالي المحلي من خلال تحرير أسعار الفائدة وتحرير الائتمان وإلغاء الاحتياطات الإجبارية وتحرير المنافسة وإزالة كافة القيود التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية الجانب الثاني تحرير الأسواق المالية عن طريق إزالة القيود والعراقيل المفروضة على امتلاك أو حيازة المستثمر الأجنبي على أوراق المالية للمؤسسات المحلية والحد من توطين رأس المال والأرباح والفوائد والجانب الثالث التخلص من القيود المفروضة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تمنعها من الاقتراض من الخارج وتحرير سعر الصرف.<sup>(1)</sup>

ويعرف أيضا كل من Westermann و Tornell (2005) بأنه عبارة عن: "مجموعة الإجراءات والسياسات التي تنتهجها دولة معينة من أجل وضع حد للعمليات التي تقيد القطاع المالي، من خلال تحرير أسعار الفائدة وإلغاء القيود على عملية دخول رؤوس الأموال الأجنبية للدولة عبر مختلف طرق تحرير حساب رأس المال."<sup>(2)</sup>

من خلال التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل حول التحرير المالي على النحو التالي:

التحرير المالي هو إلغاء وإزالة مختلف القيود والضوابط التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية وإعطائها الاستقلالية والحرية كاملة في مختلف تعاملاتها المالية في سوق الأوراق المالية وصناعة المنتجات الجديدة وحساب رأس المال.

#### جدول رقم (01-02): تاريخ التحرير المالي في بعض دول العالم

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الولايات المتحدة	1982	اندونيسيا	1983	كمبوديا	1980
كندا	1980	كوريا الجنوبية	1978	المكسيك	1989
اليابان	1979	ماليزيا	1978	بيرو	1991
المملكة المتحدة	1981	الفلبين	1981	فنزويلا	1991
فرنسا	1984	سنغافورة	1978	المغرب	1991
ألمانيا	1980	تايوان	1979	جنوب إفريقيا	1980
إيطاليا	1983	تايواند	منتصف الثمانينات	بنغلادش	1988
استراليا	1980	الأرجنتين	1987	مصر	1991
نيوزيلندا	1984	البرازيل	1989	الهند	1989
هونغ كونغ	1978	شيلي	1974	نيبال	1992

المصدر: صباح قاسم الامامي، عباس كاظم الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2014، ص 217-218.

<sup>(1)</sup> Saoussen Ben Garma , Mickaël Clévenot ، **Libéralisation financière et crises bancaires dans les pays émergents**، à partir du site d'internet : <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00188615/document> . page 05, consulté le (2022/3/23).

<sup>(2)</sup> بن يحيى، محفوظ مراد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 3، ديسمبر 2019، جامعة بشار، ص 74.

يتبين من خلال الجدول أن معظم الدول المتقدمة ( الولايات المتحدة، كندا، اليابان، المملكة المتحدة، اليابان ) كانت السبابة في تحرير أنظمتها مالية بمقارنة بالدول الأخرى، وبدأت العديد من الدول النامية تحرير أنظمتها المالية بعد تخوفها من الآثار السلبية التي قد تنتج عن التحرير المالي ولقد كانت البلدان الآسيوية بشكل عام أكثر نجاحا في تحرير أنظمتها المالية ورغم ذلك تعرضت للآزمات المالية في أواخر السبعينات مما بين خطورة التحرير المالي وضرورة توافر الشروط التي تعتبر ضرورية لضمان نجاح عملية التحرير المالي.

## 2- أنواع التحرير المالي:

أ- على المستوى المحلي (الداخلي): تشمل سياسات التحرير المالي على المستوى المحلي الإجراءات التالية:

- ❖ تحرير معدلات الفائدة : والتي تتمثل في إلغاء تحديد أسقف لمعدلات الفائدة (المدينة والدائنة) كما أن تحرير سعر الفائدة قد يأخذ شكلين أما التحرير السريع أو التحرير التدريجي لسعر الفائدة بحيث:
  - التحرير السريع والكامل لسعر الفائدة في فترة زمنية قصيرة حيث يترك للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة وفقا لظروف السوق ودون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية.
  - التحرير التدريجي لسعر الفائدة حيث تتحول وفقا لهذه الإستراتيجية أسعار الفائدة المدارة وكذلك القواعد المنظمة لها إلى نظام التحرير عبر فترة زمنية طويلة وبعد إن يكون قد تم تهيئة البيئة الاقتصادية المحيطة لمثل هذا التحرير ( أي أن تكون الظروف الاقتصادية مستقرة وملائمة).<sup>(1)</sup>
- ❖ إلغاء حواجز الدخل بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية : يتمثل في إعطاء الفرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لممارسة نشاط الوساطة المالية إلى جانب البنوك و المؤسسات المالية المحلية، الأمر الذي يعزز المنافسة داخل النظام المالي مما ينعكس إيجابا على نوعية الخدمات المالية المقدمة من طرفه.<sup>(2)</sup>
- ❖ خفض الاحتياطات الإلزامية : فهو يعني تخفيض معدل الاحتياطي القانوني (الإجباري) المفروض على البنوك التجارية من طرف البنك المركزي أي جعله عند مستوى معقول يسمح للبنوك في بالتوسع في النشاط الإقراض.<sup>(3)</sup>
- ❖ تحرير القروض : والتي تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي و كذلك إلغاء مايلي:<sup>(4)</sup>
  - تحديد أسقف قروض لبعض القطاعات الاقتصادية.
  - وضع أسعار فائدة مختلفة باختلاف القروض.
  - تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض ( قصيرة متوسطة طويلة الأجل).

(1) مدني محمد و طحاوي فاطمة الزهراء، التحرير المالي الداخلي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ( 1990-2014 )، مجلة الحقيقة، المجلد 15، العدد 03/2016، ص 542.

(2) بن بوزيان محمد و بوغرة بومدين و غربي ناصر صلاح الدين، سياسة التحرير المالي في الدول النامية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 5، ابريل 2010، ص 7.

(3) مرجع سابق، ص 07.

(4) مدني محمد و طحاوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 542.

- ب- على المستوى الدولي: يعتبر التحرير الخارجي تكملة لتحرير المالي الداخلي، حيث يمثل دوره القناة التي تسمح بتوجيه التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الداخل، ويتضمن التحرير المالي الخارجي النقاط التالية:<sup>(1)</sup>
- إلغاء ضوابط الصرف: وذلك باعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات السوق، إذ أن سعر صرف العملة المحلية بعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات محلية.
  - تحرير حساب رأس المال: ويعني ذلك حرية انتقال الأموال من وإلى الاقتصاد، وبالتحديد من وإلى السوق المالية وهذه الحرية تزيد من امتلاك المحليين للأصول الحقيقية والمالية والنقدية والأجنبية وتسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية وتداولها، والسماح لشركات المساهمة الأجنبية الدخول إلى السوق المالية المحلية، وهذا يتضمن حذف العقوبات التي توقف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، وإزالة السيطرة على سعر الصرف للمطبوع على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الإسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال أي إزالة جميع القيود المفروضة على معاملات حساب رأس المال، وغيرها من العوائق ذات الصلة التي تحول دون تدفق رأس المال عبر الحدود، ويشمل تحرير حساب رأس المال العناصر التالية:
  - حرية تدفق رؤوس الأموال: حيث يمكن انتقال رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد، الأمر الذي يتيح الفرصة للمقيمين والأجانب تحريات رؤوس أموالهم.
  - تحرير المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال: وتتمثل في الديون والأسهم والاستثمارات المباشرة والشخصية.
  - تحرير الأسواق المالية: من خلال:<sup>(2)</sup>
    - زيادة عدد الشركات المدرجة وتوفير المحيط الهيكلي والتشريعي لها؛
    - الترابط بين البورصات: إذ تحاول البورصات توسيع نطاق التداول وتنوع الأوراق المالية بغرض تخفيف المخاطر عن طريق الربط والتشابك، كما تخفيف القيود وإلغاء الحواجز أو تقليلها أمام حياة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد يزيد من كفاءة السوق ويعطي حرية أكبر في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية؛
    - عمولة أسواق الأسهم والسندات: إذ توفر ميزة اختلاف معايير التقييم المحاسبي وتنوع قطاع الخدمات لكل دولة وكذا تباين معدلات الفائدة وأجال الاستحقاق فرصا كبيرة للمؤسسات بإصدار سنداتهما وفق أحسن وأفضل الشروط؛
    - الفتح التدريجي لمؤسسات النظام المالي على النظام العالمي أساس غير تمييزي، والعمل على تحرير الخدمات المالية.

(1) طلحاوي فاطمة الزهراء، مرجع سبق، ص 34.

(2) مرجع سابق، ص 36.

جدول رقم (03-01): معايير تصنيف التحرير المالي

القطاع المالي الداخلي
التحرير الكامل
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ عدم التدخل في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.</li> <li>✓ الاحتياطي الإجمالي المفروض على البنوك التجارية معقول.</li> <li>✓ عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.</li> </ul>
التحرير الجزئي
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ لا يوجد تدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.</li> <li>✓ الإحتياطي الإجمالي المفروض على البنوك التجارية معقول.</li> <li>✓ عدم وجود حواجز دخول بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.</li> </ul>
السوق المالي
التحرير الكامل
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ يسمح للمستثمرين الأجانب بتملك الأسهم والأدوات المالية المحلية.</li> <li>✓ يمكن من استرجاع رؤوس الأموال المستثمرة في الداخل خلال السنتين الأوليتان للإستثمار.</li> </ul>
التحرير الجزئي
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ المستثمرين الأجانب ليس مسموح لهم بتملك أكثر من 49% من أسهم المؤسسات المحلية.</li> <li>✓ يوجد قيود على دخول بعض القطاعات الاقتصادية.</li> <li>✓ يمكن استرجاع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل ولكن بعد مرور سنتين من الاستثمار.</li> </ul>
حساب رأس المال
التحرير المالي
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالاقتراض من الخارج أي تحرير التدفقات المالية.</li> <li>✓ لا يوجد قيود على التعامل في النقد الأجنبي وعدم تدخل السلطات في تحديد سعر صرف العملة المحلية .</li> <li>✓ لا يوجد سعر الصرف خاص على الحساب الجاري ولا على حساب رأس المال.</li> </ul>
التحرير الجزئي
<ul style="list-style-type: none"> <li>✓ غير مسموح للبنوك والمؤسسات المالية بالاقتراض من الخارج أي تقييد التدفقات المالية وجود قيود على التعامل في النقد الأجنبي.</li> <li>✓ تطبيق سعر الصرف خاص على الحساب الجاري وحساب رأس المال.</li> </ul>

المصدر: بن بريكة زهراء و تلي فريدة، التحرير المالي و عدوى الأزمات (أزمة الرهن العقاري) ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي ، العدد 4 2017/ ، جامعة المسيلة، ص 318.



### 3- مؤشرات التحرير المالي:

اختلف الاقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس تأثير التحرير المالي من أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي: (1)

أ- درجة العمق المالي: تشير إلى درجة السيولة النقدية بالنسبة لحجم الاقتصاد الوطني، ويساعد ارتفاع درجة العمق المالي على نقل القرار النقدي من منبعه الأساسي إلى مختلف القطاعات الاقتصادية وبانتشار واسع ويتحقق هذا الانتشار عن طريق التأثير على احتياطات البنوك، ومن المفترض أن ترتفع درجة العمق المالي مع تنمية القطاع المالي.

ب- الهامش بين معدلات الفائدة على القروض ومعدلات الفائدة على الودائع: حيث يؤدي التحرير المالي إلى تزايد الاعتماد على الأدوات النقدية غير المباشرة (عمليات السوق المفتوحة) في إدارة السيولة، ومن المفترض أن تؤدي إلى تخفيض الهامش بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع ويعكس تقلص ذلك الهامش حسب تدفق المعلومات وانخفاض الوساطة المالية، وتبعاً لذلك يستخدم ذلك الهامش للدلالة على كفاءة الوساطة المالية، فكلما تحسنت الكفاءة وزادت المنافسة داخل القطاع المالي من المتوقع أن يتقلص تلك الهامش والعكس صحيح.

ت- معدل الخصم الحقيقي: ويشير هذا المؤشر إذا كان التحرير المالي قد أدى إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة ومن ثمة تزايد المدخرات وبالتالي الاستثمار الأمر الذي ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي.

ث- تزايد حصة القطاع الخاص من الأمان وتزايد حصته من الودائع لدى المؤسسات المالية: الأمر الذي يعكس تزايد الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني على حساب القطاع العام.

### 4- أهمية التحرير المالي: تبرز أهمية التحرير المالي في النقاط التالية:

- تحرير معدلات الفائدة مما يحفز على تعبئة الادخار المحلي وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل وبالتالي توفير موارد مالية إضافية لتمويل الاقتصاد.
- التقليل أو الحد من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والمالية يساهم في اختفاء الاستثمارات ذات المردود ذي الضعيفة.
- تحرير التحويلات والتدفقات المالية الخارجية لتحرير تدفق العملات الأجنبية وتحرير رؤوس الأموال يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحفز على النمو الاقتصادي وتجلب التكنولوجيا المتطورة في مجال الإدارة والتسيير.
- يمكن للتحرير المالي أن يرفع الوساطة المالية والمصرفية والتي تؤدي إلى انخفاض تكلفة الوساطة المالية بين المقرضين والمقترضين وتسهل للمقترضين الوصول إلى الموارد المالية المتاحة. (2)

(1) عاطف وليم أندرسون، مرجع سابق، ص 206 - 207.

(2) نبيلة مرماط، ونادية علي، تجارب إيجابية لسياسة التحرير المالي في الدول النامية، الملتقى العلمي الدولي حول نظرية التحرير المالي، جامعة ألكلي اوحاج، البويرة، 2019، ص 7-8.

### 5- أهداف التحرير المالي:

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار؛
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من اجل جلب أموال لتمويل الاستثمار؛
- استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من اجل تحرير التجارة الخارجية؛
- تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة؛
- جلب التكنولوجيا المتطورة في مجال الإدارة بالاعتماد على الكفاءات المالية والمصرفية الأجنبية والمحلية؛
- الحد من الاحتكارات المالية والمصرفية؛
- التقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وتوفير بيئة مالية و مصرفية تنافسية لزيادة جلب الادخار والاستثمار؛
- رفع فعالية البنوك المحلية وزيادة قدرها التنافسية في الداخل والخارج لتكون قادرة على المنافسة الدولية وعليه تمكينا من فتح مصادر اقتراح وتمويل أجنبية وخلق فرص عمل جديدة، وجعل النظام المصرفي أكثر قوة لمواجهة تحديات التطورات المالية العالمية. (1)
- تحقيق فعالية أعلى وكفاءة أكبر لعمل الأسواق المالية، بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادها وزيادة معدل الاستثمار فيها، وزيادة فرص وصول المستثمرين والمقترضين المحليين إلى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية، الأمر الذي يعمل على زيادة ارتباط المستثمرين والمقترضين المحليين والشركات المالية والمحلية والأجنبية، مما يسهل دخول الشركات والمستثمرين الأجانب في الأسواق المالية المحلية.
- زيادة فاعلية استخدام رأس المال العالمي، وتخفيض وتقارب أسعار الفائدة وتكلفة رأس المال وبالتالي تؤدي إلى زيادة الاستثمار وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر. (2)

### ثانياً: شروط نجاح سياسة التحرير المالي:

يعد التحرير المالي ذو أهمية كبيرة وقد أعتبر من أهم السياسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير وترقية الخدمات المالية والمصرفية وتعبئة الموارد المالية وترقية الاستثمار والتخصيص الأمثل لموارد المالية وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك التجارية المحلية ، ومن المنافع غير المباشرة العولمة المالية نجد تنمية القطاع المالي، ونوعية المؤسسات والسياسات الاقتصادية الكلية. ولكي يتحقق نجاح التحرير المالي أو الإصلاح المالي يجب توفر مجموعة من الشروط التي يتعين توافرها قبل الشروع في إجراءات إزالة القيود والانفتاح المالي .

(1) بن طلحة صليحة ،ومعوشي بوعلام، دور التحرير المالي في تحرير المنظومة المصرفية ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2004 ، جامعة الشلف ، ص 03.

(2) مرجع سابق ، ص 03.

**1- الاستقرار الاقتصادي العام :** من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي العام هو وجود معدل تضخم منخفض، لأن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة و ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي خسارة كبيرة في الاقتصاد، مما يعرقل النمو الاقتصادي، ويساهم في إضعاف النظام المصرفي، والتأثير على التحرير المصرفي.<sup>(1)</sup>

بالإضافة إلى أن التحرير المالي يتطلب سياسة نقدية موجهة نحو الاستقرار فعلى المؤسسات المالية أن تدعم دورها في الوساطة المالية بصورة مناسبة فان ذلك يتطلب مناخ من التضخم المنخفض والمستقر وأفضل ضمان لذلك يكون من خلال سياسات نقدية يمكن التنبؤ بها مع كونها موجهة نحو الثبات ، ويوجد خطران أساسيان للسياسات النقدية وهما الإقراض غير مناسب وتضخم أسعار الأصول غير أن أفضل آلية للتحرك تتم كما يلي:<sup>(2)</sup>

يسمح التوسع المالي للبنوك بتقديم ائتمان سهل للشركات أو لقطاع العقارات بمعدلات فائدة منخفضة نسبيا غير أن ذلك يسمح بالإقراض الخطر ويضخم الأسعار الأصول مثل الأراضي والمباني ومع مرور الوقت يمكن أن ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية أيضا ولكي نعيد استقرار السوق فإن السلطات النقدية يجب أن تبحث على سياسات أكثر تشددا وتقييدا من خلال معدلات فائدة مرتفعة أن هذا يخفض الطلب فمعدلات الفائدة المرتفعة والطلب الذي ينخفض يخلق فجوة بين التكاليف الائتمان والعائد على الاستثمار لهذا تنخفض أسعار الأصول لأن عوائد الأصول لم تعد تغطي التكاليف المتزايدة للائتمان في هذه الآونة وزيادة العرض يمكنها من أن تزيد من ضرورة التصحيح، إذا تم إجراء هذا التصحيح عد ظهور المشكلة فيمكن أن تجد البنوك نفسها مع حصة كبيرة من الديون المتعثرة ضمن محافظتها المالية ولن تقدم الرهونات والضمانات دعم مناسب لها لأن مقدار الائتمان يتجاوز قيمة الأصول التي تؤول للبنك عادة عند العجز عن السداد ومن المحتمل أن تكون مشكلة الديون المعدومة أكبر كلما قامت البنوك غير المنضبطة بالإقراض مقدما وفي الواقع لقد مرة الدول النامية و متقدمة بما يسمى أزمات بنكية في الاقتصاديات الكلية أن مثل هذه الأزمات يمكن أن توجد معضلات أمام صانعي السياسة. ومن أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام يجب اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية التي تكمن من تنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المالي وتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:<sup>(3)</sup>

أ - الإجراءات الوقائية: هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات البنكية بتصميم هيكل قانونية وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام البنكي والمالي ويضمن وجود رقابة محاسبية خارجية كما تتابع إدارة البنوك وتمنعها من التدليس.

ب - الإجراءات العلاجية: هي الإجراءات تتخذ بعد حدوث الأزمات المالية على شكل تأمين على الودائع إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المدنيين وحقوق الملكية الحكومية بينما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية والقيام بإجراءات التصفية وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا .

(1) بربري محمد أمين. طرشي محمد. مرجع سابق ، ص 8.

(2) طارق عبد العال حماد، التطورات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، 1999 ، ص 41.

(3) بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام. مرجع سابق ، ص 479.

2- توفر المعلومات والتنسيق بينها :

أ- مفهوم المعلومات المالية :

تعرف المعلومات بأنها بيانات تمت معالجته لتعطي معنى مفيد بمتلقيها أما المعلومات المالية فهي المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات والاقتصاديات المختلفة إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على أمن الاستثمار وسلامته ، هذا وينظر خبراء الاستثمار للمعلومة الصحيحة على أنها أعلى سلعة استثمارية، تعد المعلومة الصحيحة أهم ركائز الاستثمار الناجح وذلك فالخطوة الأهم التي يجب أن يقوم بها المستثمر قبل شروعه في الاستثمار هي البحث والتقصي عن المعلومات المتاحة حول الشركة التي ينوي الاستثمار فيها لأن ذلك سيساعده على فهم وتقييم الأداء المستقبلي لها، فالمستثمر على سبيل المثال قبل أن يشتري سهما ما يرغب في معرفة ما إذا كان هذا السهم عرضة لتقلبات سعرية محتملة أو لديه فرصة نمو مستمرة ومستقرة وتشكل القوائم المالية مثل: قائمة المركز المالي، أصول الشركة وحقوق مساهمها ، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والتقارير المتخصصة منطلقا جيدا للمستثمر للحصول على المعلومات عن الشركة التي يفكر بالاستثمار فيها.<sup>(1)</sup>

تعد عمليات الإفصاح وتوفير المعلومات ركنا آخر في عمليات التحرير المالي وأحد أهم اتجاهاتها حيث تسهم في تحقيق الكفاءة وتشغيل الأسواق المالي ، وتحسين القرارات الاستثمارية وغالبا ما ترتبط عمليات الإفصاح والمعلومات بإدارة الخطر، إذ كلما أفصحت المؤسسات والأسواق عن بياناتها ووفرت المعلومات بشكل دقيق ومنتظم وقانوني كلما ساهمت تلك العمليات في ترسيخ اتجاهات التحرير المالي إن الإفصاح يجب أن يتسق مع المعايير الدولية ليساهم في صيغ قرارات استثمارية فاعلة سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب. ويتطلب إنجاح سياسات التحرير المالي وتوافر المعلومات الكافية، عن السوق المالي والبنكي وإتاحتها أمام كل المتدخلين فيه، وتخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية، لصالح المودعين والمستثمرين ، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تصعيد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع، وينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى، حيث يرى مؤيدو التحرير المالي والبنكي في أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هي أكبر عائدا، والعكس صحيح لأنها تعوض معدل الفائدة ، أما عدم التنسيق بين المعلومات فيؤدي إلى صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة والناجحة، وإلى رفع تكلفة الحصول عليها ولهذا يرى منتقدو سياسة التحرير المالي والبنكي ضرورة التدخل الحكومي لإلزام الجهات المعنية على توفير المعلومات بإصدار لوائح أو فرض ضرائب أو تقديم إعانات لتفادي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات مما يؤدي إلى إخفاق الأسواق المالية.<sup>(2)</sup>

(1) طرش بمحمد. متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف 2012/2013 ، ص 42.

(2) زاوي فضيلة. التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية. أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ، جامعة أمجد بوقره بومرداس ، 2015/2016 ، ص ، 59.

### 3-مناهج عملية التحرير المالي :

يعتبر تحديد التدرج المناسب والأمثل للإصلاح المالي من بين أهم الشروط الضرورية لنجاح التحرير المالي، والتدرج يتمثل في تحديد الترتيب الأمثل في خطوات التحرير المالي، والذي يسمح بتكييف النظام المالي مع حاجة الاقتصاد ككل، ويهدف إلى التوجه بالاقتصاديات السائرة في طريق النمو من اقتصاد غير متوازن ومقيد إلى اقتصاد محرر وأكثر استقرار وفي هذا الإطار نميز منهجين للتحرير المالي احدهما مباشر و الآخر مرحلي و هما:

#### أ- المنهج المباشر للتحرير المالي :

وفيه تتم كافة إجراءات تحرير القطاعين المالي الداخلي والخارجي في آن واحد، وقد أدى هذا النهج إلى حدوث مشاكل مالية واقتصادية في الدول التي سلكته، وهو ما تشير إليه تجارب كل من الأرجنتين وأوروغواي للتحرير الشامل إذ أن كلتا الدولتين قامتا بتحرير القطاعين المالي الداخلي والخارجي، وان جميع إجراءات وخطوات التحرير نمت في وسط واحد ما أدى في البداية إلى تزايد العمق المالي، والتأثير إيجابيا على الاستثمار الكلي، وأداء الاقتصاد الكلي لفترة معينة إلا أن هذه السياسات بعد ذلك أدخلت اقتصاديات هذه الدول في دائرة من الأزمات المالية كما ساهمت في زيادة المخاطر المنتظمة، ومن أهمها:

- مخاطر تخفيض العملة الوطنية، التي اعترضت البنوك والشركات المقترضة في كل من الأرجنتين وأوروغواي، نتيجة لمشكلة الأصول والخصوم المتزايدة في الجهاز البنكي بسبب تحرير القطاع المالي الخارجي.
- تزايد نسب الرفع المالي، حيث ارتفعت المديونيات القصيرة الأجل للشركات في الأرجنتين نتيجة التحرير المالي.
- تقلبات شديدة في كل من سوق رأس المال وأسعار الصرف، نتيجة التحرير المالي في تركيا.<sup>(1)</sup>

ب- المنهج التدريجي للتحرير المالي : تتبع معظم الدول المنهج التدريجي عند تطبيق سياسات التحرير المالي، وذلك على خلفية الأزمات المالية التي حدثت في بعض الدول التي تبنت منهج التحرير السريع، أن تجارب بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية أشارت إلى أنه كي يستطيع بلد ما تحقيق الاستمرار في قابلية حساب رأس المال للتحويل، وتقليل المخاطر المالية المقترنة به، يتعين عليها انتهاج سياسات تنظيمية قبل تقرير انفتاح القطاع المالي، وعلى العكس من ذلك فلن تدفقات رؤوس الأموال بغرض المضاربة تجعل من الصعب تحقيق الانفتاح لحساب رأس المال، لذلك فلن التدرج في عملية التحرير يساعد في كسب الوقت لإحداث تغييرات هيكلية في الأسواق المالية كي تستطيع العمل في المناخ الدولي .

-وهنا تجدر الإشارة إلى ظهور عدة وجهات نظر حول ترتيب التسلسل بين التحرير الخارجي، الذي يستلزم فتح الأسواق المالية المحلية أمام التدفقات المالية الدولية، وبين التحرير الداخلي، الذي يشير إلى القيام بإصلاحات تسمح بحرية أكبر للأسواق المالية المحلية، ويعد التمييز بين التحرير الداخلي والخارجي، من القضايا الرئيسية الكامنة خلف جهود التحرير المالي، فالتحرير الخارجي يستلزم فتح الأسواق المالية المحلية أمام التدفقات المالية الدولية وإلقاء ضوابط الصرف وإزالة الحواجز أمام دخول البنوك الأجنبية.

ويمكن القول أن تحرير حساب رأس المال يعد جوهر عملية التحرير الخارجي، أي أن إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال يتضمن: المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في سوق الأوراق المالية، وكذلك المتعلقة

(1) عاطف وليم أندرسون ، مرجع سابق ، ص 202.

بالبنوك التجارية التي تشمل الودائع غير المقيمة والقروض الأجنبية، وأمام التحرير الداخلي فإنه يشير إلى الإصلاحات المؤدية إلى أداء أكثر حرية للأسواق المالية المحلية، حيث يشمل إلغاء ضوابط الائتمان المحلية المتعلقة بوضع حصص للائتمان وإلغاء الحدود القصوى لمعدل الفائدة، بالإضافة إلى إلغاء الأساليب التمييزية، واشتراطات رأس المال التي تعرقل بشدة دخول المشاركين المحليين إلى السوق المحلي.

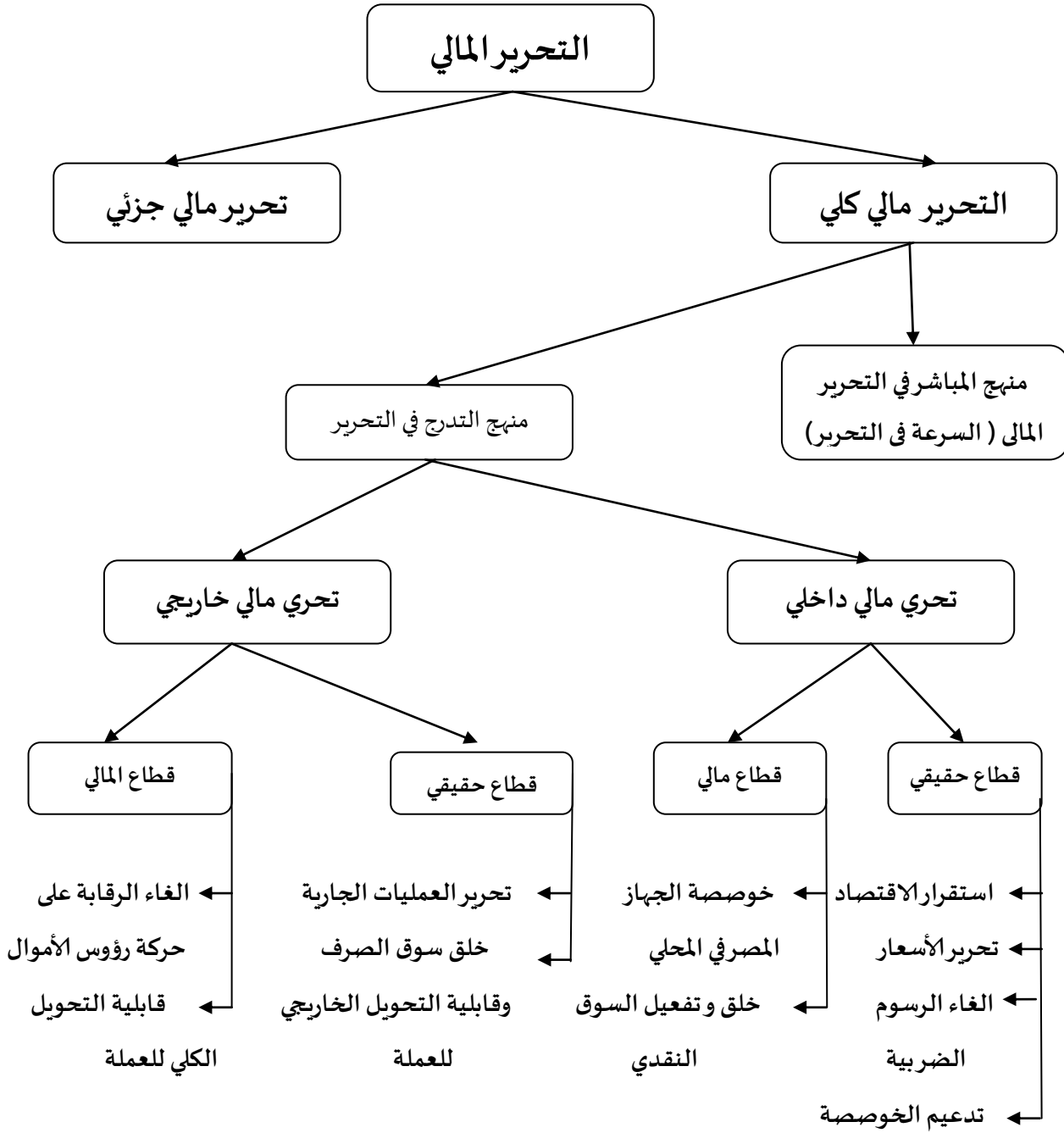
ويتوقع أن تؤدي عملية التحرير المالي الداخلي، إذا تمت بنجاح، إلى زيادة العمق المالي، أي زيادة نسبة النقود بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإلى تطور معدلات الفائدة الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدل الادخار المحلي، و زيادة كفاءة تخصيص الائتمان وتنقسم وجهات نظر الاقتصاديين حول ترتيب تسلسل التحرير المالي إلى ثلاثة أقسام:

- ✓ قسم الأول: وجهة النظر التقليدية التي تؤكد على أهمية تحقيق استقرار اقتصادي، وتطوير المؤسسات المالية المحلية قبل عملية التحرير أو بمعنى آخر القيام بالتحرير الداخلي أولاً.
- ✓ قسم الثاني: وجهة النظر البديلة التي تفضل التحرير المبكر لحساب رأس المال، والذي بدوره يمكن أن يكون عاملاً مساعداً لإصلاحات اقتصادية أوسع، أي التحرير الخارجي أولاً.
- ✓ قسم الثالث: وجهة نظر متوسطة، ترى أن التحرير يجب أن يكون جزءاً من أسلوب معالجة متزامنة مع حركة الإصلاح الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup>العقريب كمال، إستراتيجية القطاع المالي العربي في مواجهة تحديات التحرير المالي، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 2012/06، المركز

الجامعي بخميس مليانة، ص 205 – 206.

شكل رقم (04-01): منهج التحرير المالي



المصدر: زيان نورة ، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال

الفترة 1980-2015 ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر ، 2019، ص 49.

4- توفر قطاع مالي كفي ومستقر: لتحقيق هذا البند لابد من وجود إصلاحات هيكلية تعمل على بناء قطاع مالي كفاء ومستقر ويمكن أن تحددها في مجالات مهمة:<sup>(1)</sup>

- منع استخدام أو إساءة استخدام النظام المالي لتحقيق أهداف لا تتعلق بالسياسة الموضوعية، فإذا اعتمدت الحكومة على تدخلات مالية غير مناسبة فإن هذا سوف يثقل كاهل النظام المالي بتكاليف كان يجب أن تتحملها الميزانية العامة، ومن أمثلة السياسات التي تتبعها الحكومة هو توجيه الائتمان وفقا لأولويات معينة سواء لأفراد أو مؤسسات أو جهات أخرى، وهذا يشمل على ما يسمى "الإقراض السياسي" للعامّة أو المشروعات الخاصة أو الأفراد، و ربما يتم استمالة البنوك لتتظاهر بوضع معدلات فائدة منخفضة لمثل هذه الائتمانية.
  - وهناك نوع آخر من التدخل يهدف إلى خفض تكاليف خدمة الدين الحكومي ، وأشهر وسيلة لذلك هي الإخضاع المالي أو الكبح المالي وذلك حينما تضطر المؤسسات المالية إلى إبقاء على دين الحكومة بفائدة أقل من معادلات الفائدة السوقية وكذلك توجد عدة سياسات مالية يمكنها زيادة أرباح البنك المركزي والتي يتم تحويلها إلى الميزانية العامة للمساعدة على خفض العجز، وبينت بعض التجارب كتجربة المكسيك التي استخدمت متطلبات الاحتياطي القانوني (الزائد) لتمويل مقدار كبير من العجز المالي لديها في الثمانينات، إن مثل هذه التدخلات يمكن أن يكون لها آثار عكسية:
  - يمكن أن تؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الائتمان وبذلك تخفض من النمو والذي يمثل أهمية كبيرة للاقتصاد.
  - يمكن أن تؤدي إلى حالة عدم استقرار النظام المالي .
- إن التخلص من هذه التدخلات يوجد مجال للحركة والمنافسة بين المؤسسات المالية المحلية والأجنبية، فإذا تم التحرير المالي وخاصة تحرير الخدمات المالية، واستمرار مثل هذه التدخلات فإن العبء سوف يكون على المؤسسات المحلية فقط، لأن المؤسسات المالية الأجنبية قادرة على تجنب الضغوط الخاصة بالإقراض السياسي أفضل من المؤسسات المحلية المناظرة لها، وبالتالي تكون هذه الأخيرة أكثر عرضة للمشكلات والضعف في المنافسة حتى إذا كانت هناك إدارة جيدة تديرها.
- يمكن أن تلعب الحكومة دورا هاما لإعداد مؤسسات مالية تعمل في مناخ تنافسي متزايد في إيجاد مساحات من المناورة تتحرك فيها المؤسسات لخدمة الجمهور.
- يمكن أن تساهم الحكومة في توسيع وتعميق الأسواق المالية، ويمكن أن يلعب التحرير المالي دورا مساندا لهذه الإصلاحات الهيكلية من خلال الالتزام المسبق بالسوق المفتوح.

#### 5-الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

يخص التدخل الحكومي أو أن إنجاح سياسة التحرير المالي والبنكي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق البنكية، وتفادي وقوع الأزمات المالية والبنكية، ويهدف الإشراف الحذر على المؤسسات البنكية والمالية إلى الاهتمام بإدارة المخاطر والتنبيه إليها، وضمان الشفافية والاهتمام بأوضاع المالية للبنوك والمؤسسات المالية والاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري لجهات الرقابة وتسهيل تدفق المعلومات والتنسيق بين أنشطة إصدار القرار، ومتابعة تنفيذه وإقامة هيئات إشرافية تتمتع بالاستقلالية وعلى رأسها البنك المركزي وهذا يهدف تحقيق استقرار النظام

(1) بربري محمد أمين. طرشي محمد، مرجع سابق، 2008، ص 8.



المالي والبنكي ولقد سعت لجنة بازل للرقابة البنكية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف، الحذر وعملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف والرقابة على الأنظمة البنكية لضمان الاستقرار.<sup>(1)</sup>

### ثالثا: الانتقادات الموجهة لسياسة التحرير المالي :

كان النموذج ما بعد الكينزيين للتحرير المالي واحدا من أهم تلك التيارات التي بينت انه لتحرير المالي أثار مشنومة على الطلب الفعلي والنمو إذ اعتمد هذا النموذج على النظرية النقدية لما بعد الكينزيين في بداية الأمر يكون عرض النقود داخليا endogene ويحدده الطلب على القروض أما فيما يتعلق بمحددات معدل الفائدة فان هذا التيار يفسر ذلك حسب مدارس عديدة فحسب مدرسة Markup فان معدل الفائدة الخارجي Exogene بينما هو داخلي جزئيا Partiellement Endogene حسب مدرسة التفضيلات لأجل السيولة Lecole de preference pour liquidite وخلافا للنيوكلاسيك (shaw- Mackinon) فان التحليل التحرير المالي لا يتم بناء على أثار الادخار ومنح القروض ولكن عن طريق الطلب الفعلي وفي إطار احترام مبادئ كينز 1936 فان ما بعد الكينزيين يعتبرون أن الادخار مرتبط أساسا بالدخل الموجه للادخار إذ أن لادخار هيكل خاص كونه يمثل فجوة في مضاعف الاستثمار إذ كلما يزداد كلما ينخفض اثر الاستثمار زيادة على ذلك وخلافا لتحليل النيوكلاسيك فان حجم الادخار لا يحدد حجم الاستثمار إذ أن هذا الأخير يتعلق بالطلب الفعلي بمعنى توقعات المستثمرين حول حجم الطلب المستقبلي إذ أن الاستثمار يتعلق سلبا بمعدل الفائدة و إيجابا بمعدل الفعالية الحدية لرأس المال.<sup>(2)</sup>

لقد تعرض منهج التحرير المالي في شكله الأول الذي وضعه شاو وماكينون(1973) إلى العديد من الانتقادات والتي كانت تدور حول ثلاثة محاور رئيسية:<sup>(3)</sup>

#### 1 - افتراض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار:

فقد توصل كل من Dult و Burkeet عام 1991 إلى إن ارتفاع أسعار الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار وهذا عكس ما ذهب إلىه نظرية التحرير المالي والمصرفي، حيث أنه مع ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدلات الربح، فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج، وهذا التأثير السلبي يفوق الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار الفائدة على القروض الناتجة عن ارتفاع الموارد القابلة للاقتراض.

#### 2 - عدم كفاءة الأسواق المالية وبالتالي مشكل عدم تناظر المعلومات:

لقد أعتبر كل من ماكينون وشو والتابعين لهم أن كبح القطاع المالي (تحديد معدلات فائدة حقيقية) ذو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى وضعية تنفيذ، والائتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية. وخاصة موشكل عدم تناظر المعلومات بين المقرضين والمقترضين ويرى Stiglitz و weiss انه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفعه للبنك لهما كانت استثماراته أكثر خطورة وزاد احتمال توقفه عن السداد، وارتفاع معدل الفائدة على القروض، ترتفع معه

(1) زاوي فضيلة. التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزئية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقره بومرداس، 2015/2016 ص 59.

(2) أشواق بن قدور. تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار لراي للنشر والتوزيع، ط 1. الأردن، 2013 ص. 31 - 32.

(3) غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، ط 1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 142.

المخاطرة للمقترضين وتنخفض أرباح البنك، المتوقعة كما أنهم توصلوا إلى أنه يوجد معدل فائدة حقيقي أمثل على القروض، فإذا ارتفعت معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك الأكثر من هذا المعدل الأمثل تبدأ الأرباح المتوقعة للبنك في الانخفاض.

### 3- إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي :

لقد دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين من أمثال (1983) Taylor (1984) buffie المنتمين لمدرسة المحدثين إلى نقد منهج التحرير المالي، الذي أهمل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية ويركز المحدثون على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد، باعتباره يقوم بواسطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بواسطة جزئية نظرا لاحتفاظها باحتياطي نقدي يقلل من القدرة على منح القروض.

### المبحث الثالث: دور التطور القطاع المالي في إنجاح سياسة التحرير المالي.

إن دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي تعتبر نقطة بداية لعدة دراسات نظرية وتطبيقية قام بها العديد من الخبراء اقتصاديين الذين أكدوا على أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول ، واعتبر كل من and McKinnon Shaw ومؤيديهم أن أساس نظرية التحرير المالي هو التطور المالي الذي هو الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول

### أولا - ماهية القطاع المالي :

يلعب القطاع المالي دورا مهما في مجال الاستثمار والنمو الاقتصادي حيث أصبحت جميع الدول تسعى لتطوير أنظمتها المالية لتتماشى مع المتغيرات الدولية بهدف القيام بالوظيفة المسندة إليها، وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي الوطني.

### 1- تعريف القطاع المالي:

يعرف القطاع المالي بالوسيط الذي يتيح تحويل الأموال بين ذوي الفوائض المالية وذوي العجز المالي ويشمل القطاع المالي المؤسسات البنكية والغير بنكية وشركات التأمين والأسواق المالية بالإضافة، إلى مؤسسات التمويل الصغيرة حديثة العهد، من شأنه إتاحة السيولة لمحتاجها اعتمادا على القدرة المالية لذوي الفوائض المالية، كما يتيح القطاع المالي قنوات لتنوع المحافظ المرتبطة بالشركات الفردية والمنشآت والصناعات والقطاعات والبلدان.<sup>(1)</sup>

يتكون القطاع المالي من شبكة متكاملة من الأسواق والمؤسسات المالية والشركات، والعائلات ورجال الأعمال والحكومة التي تكون وتنظم عمله وتضبط، العمليات التي يمارسها وتراقبه.<sup>(2)</sup>

(1) العقريب كمال ، بلوكاري فنادية ، دوافع وتحديات تحرير حركة رؤوس الأموال في القطاع المالي دراسة حالة البلدان النامية ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 06 / الجامعة الجزائر ، مركز الجامعي تيبازة ، ص 170.

(2) عبد الغفار حنفي، أدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 16.

"مجموعة الأسواق والمؤسسات والقوانين والتنظيمات والأساليب، التي من خلالها يتم التعامل بالأوراق المالية والهدف هو تحريك الأموال من أولئك الذين يحجزون على مدخرات مالية باتجاه الأفراد أو المؤسسات، التي هي بحاجة للإقراض من اجل شراء السلع والخدمات للقيام بالاستثمارات الإنتاجية لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية".<sup>(1)</sup>

من خلال التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للقطاع المالي على النحو التالي :

"القطاع المالي كيان منظم ومتكامل من مجموعة من الأسواق المالية والمؤسسات وغيرها التي تمارس أنشطتها فيه، حيث يتم فيها انتقال الأموال بين الطالبين والعارضين للأموال لتلبية احتياجاتهم".

2- تعريف التطور المالي: مصطلح التطور المالي ليس له تعريف دقيق ومحدد حتى الآن، ويرجع ذلك لتعدد الهيكل

المالي الذي يتطور بشكل مختلف خلال عملية التنمية في مختلف الدول.

ففي سنة 1973 عرفه Shaw على انه "تراكم للأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الأصول غير المالية"

في سنة 2005 عرف Levine التطور المالي على انه: "عملية تقوم عن طريقها الأسواق المالية الأدوات والوساطة المالية

بتحسين معالجة المعلومة، تنفيذ العقود وانجاز الصفقات مما يسمح للنظام المالي بممارسة وظائفه المالية بكفاءة".<sup>(2)</sup>

ويمكن اعتبار القطاع المالي متطورا ومكتمل النمو في حالة توفر مجموعة من المعايير منها:

- تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي؛
- تنوع الخدمات المالية المتاحة وحجم النمو في كمية الأموال التي يتم الوساطة منها في جميع أنحاء القطاع المالي؛
- النمو المستمر في حجم رؤوس الأموال التي تقدمها المؤسسات المالية الخاصة لمشاريع القطاع الخاص، عوضا عن الإقراض الحكومي المباشر المقدم من قبل البنوك العمومية؛
- تحسين القطاع المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار، وكذا من حيث القدرة والكفاءة التنافسية؛
- تزايد نسبة الأفراد الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية؛
- توفر البيئة المؤسسية القوية للنظام المالي التي تقلل من تكاليف المعاملات والتعاملات، من خلال القوانين واللوائح التي تسمح بتطوير الوساطة المالية وجعل السوق أكثر كفاءة وعمقا؛
- زيادة ثقة الجمهور في حوكمة الشركات والمؤسسات المالية في بلد ما، والتي تعتبر من الدوافع المهمة للتطور المالي.
- يمكن توضيح الفرق بين القطاع المالي والنظام المالي في ما يلي:
- النظام هو عبارة عن مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتداخلة فيما بينها تسعى لتحقيق هدف مشترك، بينما القطاع كل مؤسسة فيه تسعى لتحقيق هدفها الخاص.
- القطاع يعبر عن مجموع المؤسسات المالية والمصرفية الموجودة في الدولة، بينما النظام يعبر عن مجموعة القواعد والأسس والقوانين والمؤسسات أي أن النظام يتعدى القطاع ويشمله.<sup>(3)</sup>

(1) حمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إتراف للنشر والتوزيع ط 1، عمان، الأردن، 2009، ص 185.

(2) أحمد مثير، تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية. المجلد 57 العدد 02/2020، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الحظائر، ص 313.

(3) براح وبلال، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 1991-2015، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة و علوم التسيير، المجلد 21 العدد 2/2018، جامعة الجزائر 03. الجزائر، ص 122.

### 3- أهمية القطاع المالي :

أ- تعبئة المدخرات المالية : تبرز أهمية مؤسسات القطاع المالي في العمل على جلب أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية وتوجيهها نحو الاستثمار، فيعتبر القطاع المصرفي والسوق المالية القنوات التي يتم من خلالها التمويل من الوحدات التي تحقق فائض إلى الوحدات التي تعاني عجزا من خلال تقديم القروض ومختلف العمليات المرتبطة بتداول الأسهم والسندات ومختلف الأصول المالية الأخرى ، فالقطاع المصرفي يعمل على توفير الائتمان القصير والمتوسط وطويل الأجل لمختلف المشاريع، كما تعمل السوق المالية على تغطية الفجوة التي تعاني منها الكثير من القطاعات الاقتصادية والأفراد والمتمثلة في الجزء الذي لم تتمكن مؤسسات القطاع المصرفي من تغطيته ، عن طريق التوسع في منح الائتمان المتوسط وطويل الأجل بالشكل المطلوب ، وتساهم مؤسسات القطاع المالي في تشجيع الاستثمارات الضرورية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تزويد السوق بالسيولة بشكل مستمر عن طريق جذب رؤوس الأموال لشراء الأسهم والسندات ، ما يوفر الأموال بالقدر المطلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية ، كما تؤدي السوق المالية دورا مهما في تشجيع صغار المدخرين لاستثمار أموالهم في تداول الأوراق المالية بيعا وشراء، ونتيجة لما توفره السوق من معلومات كافية وبأقل تكلفة فإن ذلك يساعدهم في حماية مدخراتهم ضد مخاطر تقلب الأسعار.<sup>(1)</sup>

ب - توزيع الموارد للاستغلال الأمثل : وهنا يأتي دور المصارف والمؤسسات المالية لتعمل على ربط حاجة وحدات العجز المالي (المؤسسات الاستثمارية والأفراد) التي تحتاج للفائض المالي لدى الوحدات التي تملك فائض سيولة مالية مثل المؤسسات التي تحتاج لزيادة رؤوس أموالها لإنتاج أفضل و أمثل، مما يجعلها تطرح سندات أولية تقبل وحدات الفائض على شرائها مقابل ربحية معينة وهنا تكون مؤسسات الوساطة المالية ذات دور فعال ومهم في هذه الحالة . ويشكل هذا استثمار للموارد لرفع مستوى المعيشة، حيث نلاحظ أنه من خلال تجميع الموارد المالية عن طريق تحفيز الادخار وتوزيعها على استثمارات إنتاجية ومشاريع تعطي دخلا متزايدا فان ذلك يدعم الثروة المالية والثروة الحقيقية (من سلع وعقارات ... الخ ) ، مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لأن ارتفاع المستوى مرتبط ارتباطا كليا بالارتفاع الحقيقي للدخل الناتج عن الأرباح التي تحققها المشاريع الإنتاجية.<sup>(2)</sup>

ت - توفير درجة عالية من السيولة للمستثمرين: توفر السوق الثانوية سوقا مستمرا لتداول الأوراق المالية فهي تتيح الفرصة للمستثمرين لبيع الأوراق المالية بسرعة سهولة وبأدنى حد ممكن في قيمتها السوقية، وبالتالي فان استثمارية تداول الأوراق المالية في البورصة يتيح للمستثمرين درجة عالية من السيولة مما يشجعهم على الإقبال لتوظيف مدخراتهم في شراء الأوراق المالية المتوفرة في السوق الأولية أو السوق الثانوية، أما القطاع المصرفي فانه يوفر السيولة اللازمة لحملة الأوراق المالية التي سبق وأن قاموا بتخزين ثروتهم فيها لمواجهة احتياجاتهم المستقبلية للإنفاق المتوقع أو الطارئ، غير أن ذلك يتطلب وجود أسواق مالية من أجل إقبال أصحاب الثروة على توظيفها في هذه الأصول بدل إبقائها على شكل نقود أو ودائع دون عائد.<sup>(3)</sup>

(1) تافست خديجة و خروبي مراد ، القنوات الرئيسية لانتقال اثر التحرير المالي إلى النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 48 / 2017 ، جامعة محمد خيضر .بسكرة ، الجزائر، ص 11.

(2) العقريب كمال و بلوكاريف نادية ، مرجع سابق ، ص 171.

(3) محمد احمد السريتي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية ، الإسكندرية ، مصر ، ط 1 . 2010. ص 118.

ث- تخفيض درجة المخاطرة : تعمل سوق الأوراق المالية المنظمة على تخفيض درجة المخاطر التي تواجه المدخرين والمستثمرين إلى أدنى حد ممكن، فهي توفر درجة عالية من الأمان للصغار المدخرين بالتقليل من المخاطر الأخلاقية، ولقد ساهمت هذه السوق في كسب ثقة المقرضين بتوجيه أموالهم للاستثمار في مجالات مختلفة والأقل مخاطرة وتنوع وتوزيع هذه الأخيرة بالإقراض و الاقتراض من مختلف المؤسسات، كما يقوم القطاع المصرفي من خلال مؤسساته المتخصصة بالتأمين بتغطية الخسائر المحتملة ببيع وثائق تأمين تحمي حاملها من الخسائر المتوقعة، ويوفر لهم أدوات مالية متعددة للوقاية من مخاطر تقلبات الأسعار والفوائد مستقبلا مثل الخيارات المالية.<sup>(1)</sup>

ج- مؤشر للحالة الاقتصادية: تعتبر سوق الأوراق المالية مرآة عاكسة لقوة أو ضعف اقتصاد ما، فحين يرتفع معدل النمو الاقتصادي وتسود اتجاهات تفاؤلية داخل الاقتصاد الوطني يتجه نشاطها نحو الازدهار وفي الوقت نفسه فإنها تعكس مدى نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق أهداف النمو والتشغيل ، والتجارة والاستثمار والتنبؤ بحالة الاقتصاد مستقبلا وبالمشروعات المطلوبة وتوقيتها ومدى ملائمة التشريعات المالية والاقتصادية والتغذية العكسية لهذه المشاريع، وهكذا فهي توفر بيانات تحليلية عن الأداء الاقتصادي لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي آنيا ومستقبلا.<sup>(2)</sup>

ح- نشر الوعي المالي والاستثماري: تعمل الشركات المدرجة في سوق المالية على نشر قوائمها المالية عبر وسائل الإعلام للجمهور بصفة دورية ومستمرة حسب ما تنص عليه قوانين تنظيم أسواق المال، بهدف تحقيق الشفافية اللازمة وضمان ظروف المنافسة الكاملة، فمن الضروري إتاحة كافة المعلومات لجميع المتعاملين من الشركات المتداول أسهمها ، أما الشركات المتواجدة في السوق المالية كشركات السمسرة والوساطة المالية وشركات إدارة المحافظ المالية وشركات تقييم وترتيب الأوراق المالية، فإنها تعمل على نشر الوعي الاستثماري للأفراد والمستثمرين عن كيفية التعامل في السوق وإعلامهم عن توقعات الأسعار المستقبلية ونتائج تحليل البيانات والمعلومات ومناقشتها مع المتعاملين ونشرها عبر وسائل الإعلام بشكل يومي مما يجعل معاملات هذه السوق ثقافة في المجتمع بتحليل وشرح وتبسيط كل المصطلحات المتعلقة بها.<sup>(3)</sup>

#### 4-المشاكل التي تواجه القطاع المالي:

تعاني القطاعات المالية في الكثير من الدول من مشاكل تشكل تحديات ومنها :

أ- الذعر المالي والمصرفي: وهي ظاهرة ناتجة عن حدوث تهافت على سحب الودائع من المصرف مما يوقعه في ضائقة مالية نتيجة لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، وهو ما يقلل الثقة به ويزيد من عملية السحب وبالتالي تلاشي احتياطياته ومن ثمة عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته الخاصة بالسيولة مما يدفعه للإفلاس أو الانهيار أو إيجاد سبل أخرى للنفاذ، هذا في حالة المصرف الواحد، أما إذا حدث ذعر مصرفي نتيجة فقدان الثقة في النظام المصرفي ككل فإن ذلك يشل النظام المالي برمته وينعكس سلبا على الاستقرار المالي خاصة والاقتصادي عامة.

ب- الانهيارات المالية: وتتجلى بصفة خاصة في انهيار الأسواق المالية نتيجة رغبة المستثمرين في تسريع أموالهم حالا وهو ما يعدّ أمرا مستحيلا فتمهارة، بذلك أسعار الأوراق المالية ومن ثمة انهيار السوق المالي برمته.

(1) مرجع سابق ، ص 118.

(2) تافست خديجة و خروبي مراد ، مرجع سابق، ص 14.

(3) حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات والجرائم ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2012 ص 37

ت-عدم استقرار الأسعار: يمكن أن تأخذ الأسعار منحى تصاعديا مستمرا فتنخفض بذلك قيمة المال المعدل لإقراض، ما ينتج آثارا سلبية على المقرضين وأثارا إيجابية على المقترضين، أو تأخذ الأسعار منحى تنازليا ينجر عنه ارتفاع في أسعار المال المعدل للإقراض مما يزيد الخطر بالنسبة للمقرضين والمقترضين على حد السواء ويصبح الإقراض أقل جاذبية.<sup>(1)</sup>

مشاكل تكنولوجية في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص و المنافسة التكنولوجية العالية، وتثريها على الإنتاج والتسويق فإن الشركات التي تفوت الفرص ولا تواكب التطور بشكل مستمر من شأنها أن تصاب بهشاشة مالية بعد أن كانت تتمتع بصحة مالية، ومشاكل سياسة وحكومية والتي تتضمن مشكلات التعامل مع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة مثل الجهاز الجمركي والجهاز الضريبي ومشاكل الاستيراد والتصدير التي تسبب تأخيرا في برامج وخطط الإنتاج والتسويق للشركات مما يجعل احتمالية أن تصاب بعض الشركات بهشاشة مالية في أنظمتها المالية بسبب هذه المشاكل، ونجد أيضا مشاكل اجتماعية راجعة إلى أن للرغبات والحاجات لدى المجتمع تأثير قوي على القوى العرض والطلب وأي تغيير فيها، من شأنها أن يوتر على الإنتاج بعض السلع والخدمات ولاسيما قليلة المرونة منها مما يشكل خطر إصابة بعض هذه الشركات المنتجة بهشاشة مالية.<sup>(2)</sup>

ث-المنافسة غير المتكافئة بين المؤسسات المالية العربية والأجنبية: هذا التحرير سيؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين البنوك في البلدان العربية مع البنوك الأجنبية، حيث أن البنوك العربية مازالت غير مهيأة لمواجهة هذه المناقشة، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض رؤوس أموالها وتواضع خدماتها مقارنة بالخدمات التي تقدمها البنوك الأجنبية خاصة وأن الاتفاقيات، قد أعطت الفرصة لهذه البنوك الأخيرة في التواجد التجاري لها ولفروعها ومكاتب التمثيل التابعة لها في تقديم كافة الخدمات المالية والمصرفية.<sup>(3)</sup>

ج-هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج: بالرغم من عدم وجود أرقام دقيقة ومحددة لحجم الأموال العربية المهاجرة للخارج فإن معظم الدراسات التقديرية تقدر حجم هذه الأموال بما يتراوح ما بين 800 إلى 2400 مليار دولار وهي مملوكة لحكومات ومستثمرين وأفراد من البلدان العربية، يتركز معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية والباقي يتوزع ما بين الدول الأوروبية والآسيوية وتقدر إحدى الدراسات الأصول الأجنبية المملوكة لدى القطاع العربي الخاص في الخارج ب 850 إلى 900 مليار دولار يتركز منها حوالي % 43 من قطاع المصارف والبورصات الأمريكية والأوروبية والآسيوية وقد أصيبت هذه الأموال بخسائر كبيرة نتيجة للأزمات الاقتصادية التي عصفت هذه البورصات خلال السنوات الماضية، وسهل هروب هذه الأموال هو سماح دول الخليج العربي بخروج رؤوس الأموال بشكل حر، أما في الدول العربية الأخرى والتي تضع قيودا على حركة رؤوس الأموال فقد تدفقت عشرات المليارات إلى خارجها بطرق التحايل على القانون والتهرب.<sup>(4)</sup>

(1) أسيا بن دابة و أسماء سفاري، الاستقرار المالي بين وقع الأزمة المالية العالمية وضغط معايير بال الدولية - أي دور للبنوك المركزية BCE و

FED نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 7 العدد 2، جوان 2020 جامعة أم بواقي، ص 582.

(2) زياد طارق يوسف الحياي و رافعة إبراهيم الحمداني، قياس الهشاشة المالية باستخدام نموذج (Z-score) لعينة من الشركات

الصناعية الأردنية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 العدد 55، جامعة تكريت ص 53

(3) العقريب كمال، مرجع سابق، ص 208.

(4) مرجع سابق، ص 209..

ح- إمكانية التعرض لازمات مالية مفاجئة: في ظل تحرير بعض الدول العربية حساب رأس المال والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالتدفق إلى الداخل والخارج عبر حدودها الوطنية، تتنامى احتمالات تعرض أسواق رأس المال القائمة فيها إلى أزمات مالية مفاجئة وتبدو خطورة هذه التدفقات إذا علمنا أن معظمها يتم استثماره في أصول قصيرة الأجل بهدف تحقيق عوائد أكبر، وهو الأمر الذي ينطوي على مخاطر عديدة يترتب عليها حدوث أزمات مالية عارمة تهدد استقرار الاقتصاد برتمته.<sup>(1)</sup>

خ- الإختلالات المتعلقة بالعمولة: من أهم سمات الرأسمالية والمتمثلة بالعمولة أن تحمل في طياتها اختلالات واسعة، من الانحياز لصالح رأس المال على حساب العمل وتركيز الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع وتوالد الصدمات الخارجية والتي ازدادت بشكل مفرط منذ العقدين الأخيرين، ومن العديد من الإختلالات السوق نجد:<sup>(2)</sup>

❖ **الاختلال في توزيع الدخل:** وهو الاختلال بين دول العالم المختلفة وبين الأفراد في الدولة الواحدة، بالإضافة إلى ارتفاع حدة المنافسة بين الأقطاب الاقتصادية العالمية في الأسواق ورغبتها في الحصول على الاستثمارات الأجنبية، كل هذه الأمور عمقت من الانحياز لصالح رأس المال على حساب العمل مما انعكس على تقليص الأجور و انخفاض دخول العمال، بينما ارتفعت الأرباح لصالح أصحاب رؤوس الأموال لاتساع حرية حركتهما محليا ودوليا، وفي نفس الوقت أصبح أعداد العمال الذين يعيشون في ظروف سيئة يرتفع.

❖ **الاختلال بين الادخار والاستثمار دوليا:** منذ عام 2000 أخذت الفجوة تتسع بين الإدخار والاستثمار وهو ما إنعكس على تزايد الإختلالات في الحسابات الجارية في الإقتصادات الرئيسية، و ارتفاع العجز في الو.م.أ وتزايد القوائم التجارية في الدول الناشئة، فاستمرار الاختلال بين الإدخار والاستثمار أدى إلى وقرة الإدخار في هذه الدول مما ولد، تزايد في تدفقات رأس المال منها إلى الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة.

د- مشكلة التضخم: يؤدي التمويل بالتضخم إلى خفض الصادرات وزيادات الواردات ويمكن إجمال هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:<sup>(3)</sup>

- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار؛
- اختلال ميزان المدفوعات (عجز في ميزان المدفوعات)؛
- يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تقيد التنمية في مراحلها الأولى، مع ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات؛
- يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يحيق بأصحاب الدخل الثابتة نتيجة ارتفاع الأسعار ويؤدي إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروات .

(1) مرجع سابق، ص 210.

(2) سيد احمد بلعباس نابي، دور النظام المالي الإسلامي في تفادي الأزمات المالية العالمية ( البنك الإسلامي الأردني كنموذج 2008-2011)

مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 العدد 3، جامعة البليدة 2 لويبي علي، ص 167-168.

(3) عبد اللطيف مصيطفى و محمد رزقون، أثر التحرير المالي على القطاع المالي غير رسمي – دراسة حالة الدول النامية، مجلة افاق علمية العدد 2014/9، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى، ص 213.

## ثانيا -العلاقة بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي المحرر:

إن وجود قطاع مالي متطور في دولة ما يسمح لها بتعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد، كما يحسن من مهمة توجيه هذه الموارد إلى المشاريع و الاستثمارات المجدية، لذلك يعتبر أغلب الاقتصاديون أن التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية، ويستند هذا الرأي على مجموعة من النظريات الاقتصادية والأعمال التطبيقية التي قام بها العديد من الخبراء الاقتصاديين، وذلك بعكس النظريات الاقتصادية القديمة التي كانت تعتبر أن للقطاع المالي دور محايد وسلي في الاقتصاد.

ويعتبر (1873) walter baghot أول من قام بربط التمويل بالنمو الاقتصادي، حيث أشار إلى أهمية التطور المالي بالنسبة للنمو الاقتصادي في الدول من خلال أفكاره التي طرحها في كتابه "وصف السوق النقدي"<sup>(1)</sup> (Lambard street: A description of the money market) سنة 1873، كذلك تعتبر دراسة ( schumpeter ) (1911) من أوائل الدراسات التي تناولت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والتي طرحها في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية (The theory of economic development)، وكانت فكرته الأساسية هو أن الائتمان يخدم التطور والإنتاج الصناعي وأنه شرط أساسي لتطوير الابتكار والإبداع في مجال الاستثمار، وبالتالي فهو شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي وقد أكد Schumpeter على أن البنوك من خلال توفيرها للمستثمرين الأموال اللازمة لمشاريعهم الاستثمارية، فإنه سيكون لها دورا محفزا للنمو الاقتصادي، وقد أشار كل من (Gurley and shaw (1956 إلى أن تطور القطاع المالي قادر على التأثير على القطاع الحقيقي من جهتين:

- من جهة أعتبر أن تطور القطاع المالي يحفز على تنوع المؤسسات المالية التي بدورها ستسمح بزيادة القدرات التمويلية، ومن جهة أخرى، أعتبر أن وجود قطاع مالي متطور يسمح بتعبئة وتوجيه الادخار نحو المشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية، وهذا ما سيدعم النمو الاقتصادي، فالتطور المالي حسب Gurley and Shaw يسمح بزيادة عدد وتنوع مؤسسات الوساطة المالية وزيادة المنافسة في ما بينها، الأمر الذي يؤدي إلى تراكم أكبر للموارد المالية داخل القطاع المالي والذي يوجه بعد ذلك بطريقة مثالية نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، كما تمت دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدراسات والأعمال التي قام بها (Gold Smith (1969، والذي أكد على الدور الذي يؤديه القطاع المالي في رفع وتيرة النمو الاقتصادي، وأعتبر أن أي تدخل للسلطات العمومية في تحديد معدلات الفائدة وتوجيه الائتمان يمكن أن يحد من معدلات النمو الاقتصادي، وأضاف Gold Smith أنه في حالة وجود قطاع مالي متطور وتنوع في الأدوات المالية، سوف توجه موارده المالية نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية والتي بدورها تحفز التطور الاقتصادي. وتعتبر الأعمال المقدمة من طرف McKinnon and Shaw سنة 1973 الأهم في هذا المجال، حيث توصلوا إلى تقديم تفسير نظري للعلاقة القائمة والإيجابية بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وأوضح كل منهما أن تطبيق سياسة الكبح المالي التي تتميز بالتدخل الحاد للسلطات العمومية في النشاطات الاقتصادية والمالية كانت وراء ضعف معدلات النمو الاقتصادي في أغلب الدول النامية، وبالتالي فالافتراضات الأساسية ل McKinnon and Shaw تركز على تحرير القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التطور المالي.

(1) بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية - دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصر في الجزائري (1990-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 02/، 2014، ص ص 282-283 .



وأثبتت الدراسات التي قام بها كل من Levine (1997) و King and Levine (1993) أن تطور أجهزة الوساطة المالية يمكن أن يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال رفع قدراتها في التخصص المالي والمصرفي وفي الحصول على كل المعلومات اللازمة قبل قيامها بعملية توجيه التمويل اللازم للمشاريع والاستثمارات، فهذه الدراسات بينت أن التطور المالي في الدول النامية ضروري لأجل رفع وتيرة النمو الاقتصادي، وأن وجود وساطة مالية متطورة تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وقدم alevine تحليل وضح من خلاله الوظائف الأساسية للنظام المالي وأجهزة الوساطة المالية التي تكون وراء العلاقة الإيجابية القائمة بين درجة التطور المالي والنمو الاقتصادي، والتي تمثلت في تسهيل وتنويع التداول المالي بحذر وتوزيع المخاطر وتخصيص الموارد، مراقبة المديرين والمسيرين وممارسة الرقابة على الشركات الممولة، تعبئة المدخرات و تسهيل تبادل السلع والخدمات.<sup>(1)</sup>

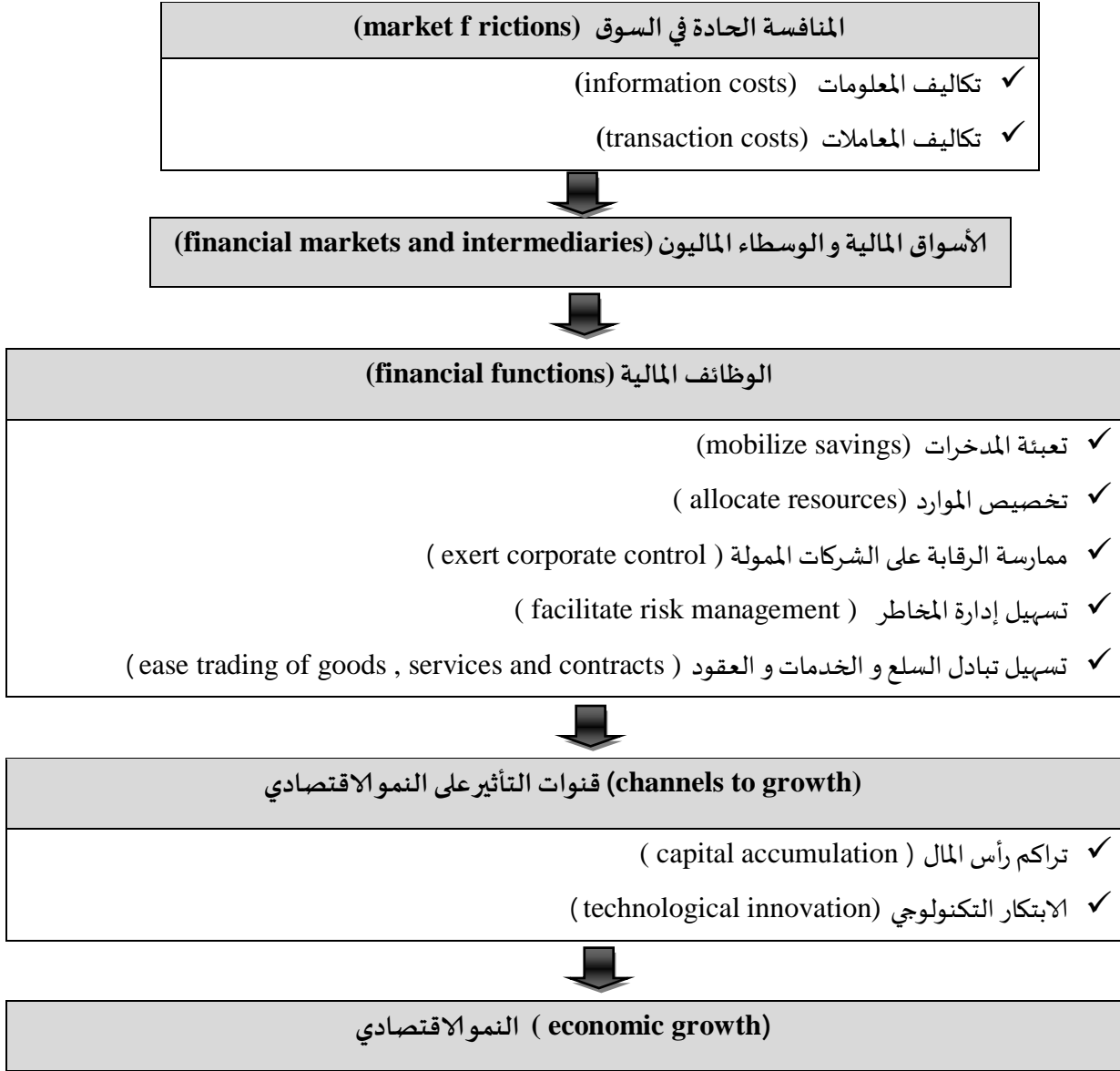
ويرى Bernard (2000) أن تطور القطاع المالي يحفز النمو الاقتصادي من جهتين: من جهة يعمل القطاع المالي على ضمان توفير السيولة، فالأعوان الاقتصاديون وخاصة الأسر التي تعتبر المورد الأساسي للادخار تفضل الادخار في أدوات مالية ذات درجة عالية من السيولة، وإن استطاعت مؤسسات الوساطة المالية توفير هذا الشرط فسوف يسمح هذا بزيادة الموارد المالية المعبأة وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار، من جهة أخرى يرفع القطاع المالي المتطور من قدرة مؤسسات الوساطة المالية في الوصول إلى كل المعلومات المتعلقة بالمشاريع والاستثمارات الممولة عن طريقها، فيجعلها تتحكم أكثر بالمخاطر المرتبطة بتمويل هذه المشاريع والاستثمارات وتوزيع بطريقة مثلى، وهذا ما يحفزها على تمويل المشاريع والاستثمارات الأكثر إنتاجية.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> مرجع سابق، ص 284.

<sup>(2)</sup> بن علال بلقاسم، سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما و شروط نجاحها، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايجي، تلمسان، الجزائر، 2013/2014، ص 117.

شكل رقم (01-05) : يوضح الكيفية التي يؤثر بها التطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال

ما وضعه levine :



المصدر : بن علال بلقاسم، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية : العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، أطروحة دكتوراه في منشورة، جامعة أبو بكر بلقايج، تلمسان، الجزائر، 2013/2014، ص 118.

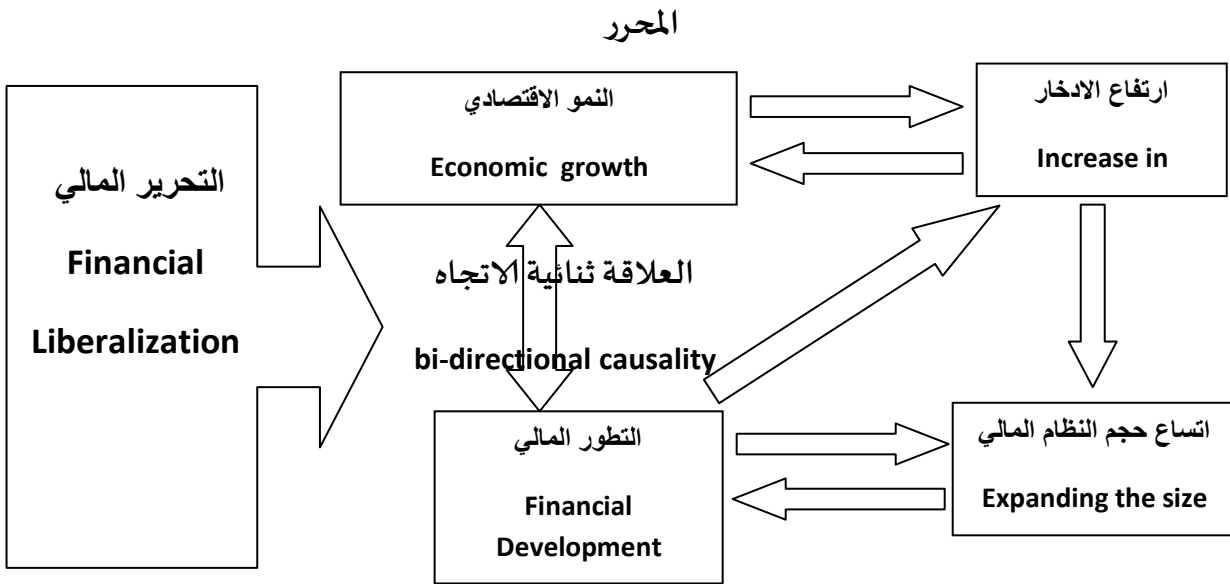
وبالرغم من توصل أغلب الدراسات الاقتصادية النظرية والتطبيقية إلى أن التطور المالي يساهم في رفع النمو الاقتصادي للدول، إلا أنه كانت هناك دراسات أخرى لمجموعة من الاقتصاديين اعتبروا أن أهمية تطور القطاع المالي لدفع عجلة النمو الاقتصادي مبالغ فيها، وأن هذا التطور ما هو إلا حصيللة للنمو الاقتصادي، فلما يكون هناك معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة فهذا سوف يحفز على زيادة الطلب على الخدمات المالية فتتوسع الأنشطة المالية الأمر الذي يؤدي إلى تطور القطاع المالي. فالنمو الاقتصادي يؤثر إيجابيا على التطور المالي، وهذا الأخير يعزز النمو الاقتصادي في المدى

الطويل. ويعتبر كل من الأوائل (1952) Robinson و (1966) Patrick من الأوائل الذين أشاروا إلى أن التطور المالي ما هو إلا نتيجة للنمو الاقتصادي وقد ساند كل من (1986) Jung و (1998) Rajan and zingales و (2010) Dal colle وآخرون حيث توصلوا في دراساتهم النظرية و التجريبية إلى أنه هناك اثر رجعي بين النمو الاقتصادي والتطور المالي و إن العلاقة بينهما تسير في اتجاهين على المدى الطويل.

(bi-directional causality between financial development and economic growth).

يساهم التطور المالي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع حجم الادخار الموجه لتمويل الاستثمار، وفي المدى الطويل يؤثر النمو الاقتصادي إيجابيا على مستوى التطور المالي من خلال تأثيره إيجابيا على حجم الادخار الذي يرتفع بانخفاض تكلفة الوساطة المالية، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه على الرغم من توصل بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتطور المالي تسير في اتجاهين، إلا أن نتائج معظم الدراسات التطبيقية تدعم اتجاه السببية من التطور المالي إلى النمو الاقتصادي كشرط أساسي لنجاح تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول خاصة الدول النامية<sup>(1)</sup>.

شكل رقم(01-06): يوضح العلاقة الثنائية الاتجاه التي تربط ما بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي



المصدر: بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية – دراسة قياسية لحالة النظام المالي و  
المصرفي الجزائري (1990-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد الثاني، 2014، ص ص 282-283.

ثالثا- قنوات انتقال التأثير الإيجابي لسياسة التحرير المالي:

1- القنوات المباشرة لانتقال التأثير الإيجابي لسياسة التحرير المالي: يتم انتقال الأثر الإيجابية لسياسة التحرير المالي عبر القنوات التالية:

<sup>(1)</sup> نفس المرجع، ص 118.

أ- زيادة الموارد المالية المحلية : يؤدي إلغاء أو تخفيف القيود والحواجز المفروضة على مختلف متغيرات القطاع المالي إلى زيادة تعبئة المدخرات المالية، مما ينعكس على زيادة الموارد (M-S) وفق نموذج الموجهة نحو الاستثمار بشكل يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، فمثلا فبمجرد تحرير سعر الفائدة الاسمي مع تخفيض معدلات التضخم سيساهم ذلك في الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية تحفز الأعوان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم، مما يتيح الفرصة أمام مؤسسات القطاع المالي للتوسع في منح الائتمان أي تخصيص الموارد المالية المتاحة نحو الاستثمارات التي تدعم النمو الاقتصادي ، أما بالنسبة للشق الثاني من القطاع المالي والمتمثل في الأسواق المالية، فيبرز دورها في تعبئة الادخار من خلال ما توفره للأفراد من قنوات ادخارية متنوعة تؤمن لهم دخلا إضافيا، وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة عن طريق تداول أسهمهم وقت الحاجة، فضلا عن أنها تتيح الفرصة أمام صغار المدخرين وكبارهم ممن لديهم فائض مالي لا يملكون الخبرة للقيام بمشاريع مستقلة بأموالهم للتوجه نحو الاستثمار في الصناديق الاستثمارية ومختلف البدائل الاستثمارية على قدر أموالهم، كذلك الحال بالنسبة للمشاريع التي تحتاج إلى التمويل فإنها تتجه للأسواق المالية للحصول عليه، وبذلك تساهم هذه الأخيرة في النمو الاقتصادي، وعليه تلعب أسواق المال دورا في زيادة التكوين الرأسمالي ، من خلال قدرة هذه الأسواق على تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات الإنتاجية، وبذلك يمارس الاستثمار دوره في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في زيادة الطاقة الإنتاجية لكي يتحقق هذا الدور لا بد من توفير قاعدة بيانية لبيان فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب، وهذا ما تدعمه سياسة التحرير المالي، إذ يعد الإفصاح وتوفر المعلومات من بين الشروط الضرورية لنجاح سياسة التحرير المالي ذلك أن الإفصاح يساهم في تحقيق كفاءة السوق المالية من خلال توفير الأرضية التنافسية للمتعاملين أفراد وشركات، محليين وأجانب إذن يؤدي التحرير المالي إلى تطوير الأسواق المالية وزيادة فعاليتها بشكل يعزز من دورها في تعبئة المدخرات وهو ما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

#### ب- رفع مستوى الإنتاجية:

يتعلق مفهوم الإنتاجية بفاعلية استخدام المدخرات من عوامل الإنتاج كالعامل والموارد الطبيعية، ورأس المال، التكنولوجيا المرتبطة بالعلاقة الإنتاجية (مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عوامل الإنتاج) ويتم التمييز بين نوعين من الإنتاجية الجزئية وتعني مقدار ما ينتجه احد عوامل الإنتاج كالعامل و رأس المال، أما الإنتاجية الكلية فهي مقدار ما تنتجه مجموعة عوامل الإنتاج، أن تدني معدلات الإنتاجية يعتبر احد الأسباب الرئيسية المفسرة لتراجع معدلات النمو في الدول النامية فهي تعتبر احد مصادر النمو الاقتصادي كما أنها احد المكونات الأساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية التي عملت على تطبيقه هذه الدول واحد عناصر التنافسية الدولية فالنهوض بهذه المكونات يكتسب أهمية خاصة في إطار سعي الدول النامية لتعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتها.<sup>(2)</sup>

#### ت- خفض تكلفة رأس المال:

يسمح تحرير الأسواق المالية بتقليل المخاطر المالية، إذ يزيد من فرصة تقاسم المخاطر بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب وهذا ما يساعد على تنوع المخاطر، هذه القدرة على التنوع بدورها تشجع الشركات على القيام بمزيد

(1) حسيب سهيلة وصلاح الدين، مرجع سابق، ص ، 135.

(2) تافست خديجة، مرجع سابق، ص552.

من الاستثمارات الكلية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه مع زيادة تدفق رؤوس الأموال في ظل سياسة التحرير المالي ستصبح سوق الأسهم المحلية أكثر سيولة مما يقلل من علاوة مخاطر الأسهم، وبالتالي خفض تكلفة رأس المال في الدولة، يشير Harvey و Bekaert أن أثر تحرير الأسواق المالية على انخفاض تكلفة رأس المال من الناحية الاقتصادية محدود إلى حد ما، إذ لم تستطع نظرية المنافع الخاصة بتقاسم المخاطر أن تفسر العدد القليل للدول التي قامت بتحرير أسواق أسهمها، ولماذا كان تأثير عمليات تحرير الأسهم على تكلفة رأس المال محدود للغاية، ولماذا عوائد الأسهم في البلدان التي حررت أسواقها بقيت منخفضة.

كذلك يؤدي التحرير المالي إلى تفعيل عمل النظام المالي في تخفيف المخاطر، فالبنوك وشركات الاستثمار والأسواق المالية تعمل مثلا على توفير جميع الآليات لتنوع المخاطر مما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وذلك من خلال رفع معدلات الادخار والاستثمار، وحسب نموذج (Ziliboti / Acemoglu) فإن العلاقة بين المخاطر والتنوع والنمو تتحدد من خلال ما يلي:

- ❖ المشاريع عالية العوائد دائما ما تكون عالية المخاطر وغير قابلة للتجزئة وتتطلب استثمارات مالية ضخمة.
- ❖ الأفراد لا يحبون المخاطر ودائما ما يرغبون في تجنبها.
- ❖ المشاريع قليلة العائد يقابلها مخاطر منخفضة.

وعليه فإن غياب البيئة المالية المناسبة التي تسمح للأعوان الاقتصاديين بتنوع محافظهم المالية سيدفع هؤلاء إلى تجنب المشاريع عالية المخاطر، ظنا منهم أنها مشاريع غير مناسبة وخطرة، في المقابل فإن وجود نظام مالي فعال متطور سيوفر لهؤلاء فرصة تنوع المحافظ وتوزيع المخاطر، وبالتالي زيادة إقبالهم على المشاريع عالية المخاطر ومرتبعة العوائد، والمحركة للنمو الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

#### ث- نقل وتبادل التكنولوجيا والخبرات:

يساهم التحرير المالي في فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي وما لذلك من آثار إيجابية على اقتصاديات الدول النامية، والتي تعتبر بمثابة قنوات مهمة لتمرير استراتيجيات وخبرات ومعارف وتقنيات تكنولوجيا ومهارات إدارية متطورة وطرق تسيير مبتكرة تساهم في تطوير القطاع المالي، وبالتالي تعزيز معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العديد من المزايا التي تدعم ذلك من خلال المساهمة في تنمية المؤسسات الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني الإجمالي، وزيادة حدة المنافسة ما يدفع إلى تحسين نوعية الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من خلال المساهمة في تنمية المؤسسات الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني الإجمالي، وزيادة حدة المنافسة ما يدفع إلى تحسين نوعية الخدمات والمنتجات المالية المقدمة.<sup>(2)</sup>

أشار (Ghura 1997) بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد وبالتالي مزيدا من النمو الاقتصادي، وذلك باعتبار أن التغيير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي، إذ أنه مع دخول التكنولوجيا الحديثة ستحفز الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وعوائدها في السوق المحلي، فتسعى جاهدة لتطوير أساليب الإنتاج

(1) حسيب سهيلة وصالح الدين، مرجع سابق، ص ص 135-136.

(2) تافست خديجة، وخروبي مراد، مرجع سابق، ص 554.

بها والاستفادة من مهارات الفروع الأجنبية، كذلك الحال بالنسبة للمؤسسات المالية فبدخول المؤسسات المالية الأجنبية ستسعى إلى تطوير لخدمات التي تقدمها إلى المتعاملين الاقتصاديين رغبة في زيادة المزيد من المدخرات وزيادة حصتها في السوق كما يؤدي التحرير المالي في شقه الخارجي أي من خلال تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية سواء في شكل بنوك أو مؤسسات أجنبية أو في شكل استثمار أجنبي مباشر، هذه التدفقات خاصة منها الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في حالات معينة على رفع مستوى الاستثمار المحلي باعتباره مصدر إضافي للمدخرات المحلية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية، وستترك أثارها الإيجابية على الاقتصاد الوطني.<sup>(1)</sup>

ج- تحفيز تنمية القطاع المالي المحلي: يسهل التحرير المالي الوصول إلى الأسواق المالية الدولية كما ساعد في تحسين الإطار التنظيمي للصناعة المحلية المصرفية، ففتح المجال أما البنوك الأجنبية يسمح لها بتقديم مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات المالية الجديدة في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى زيادة المنافسة، هذا وغيره سيساهم في تطور وتنمية القطاع المالي المحلي وسيحسن من جودة الخدمات التي يقدمها، فضلا عن الرفع من الكفاءة التخصّصية نحو تحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر.<sup>(2)</sup>

2- القنوات الغير مباشرة لانتقال التأثير الإيجابي لسياسة التحرير المالي: في هذه القنوات يتم انتقال الأثر التحرير المالي بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال ما يلي:<sup>(3)</sup>

أ- تعزيز التخصص في الإنتاج : يعتبر مبدأ التخصص الذي نادى به (Adam Smith, 1776) مبدأ مهم في تحقيق النمو الاقتصادي فهو يؤدي إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج، وبالتالي فإن هيكل إنتاجي بدرجة عالية من التخصص ينتج سوقا غير متوقعة وتقليد عاليا للاستهلاك، و كنتيجة لعدم القدرة على التنبؤ بهذه الزيادات والتقليلت أرغمت الدول على مزاوله أنشطة التخصص لدعم النمو ، وللتحرير المالي دور مهم من خلال مساعدة الدول على تقاسم المخاطر الدولية والحد من تقلب بلت الاستهلاك، الذي بدوره سيرفع بطريقة غير مباشرة من معدل النمو الاقتصادي.

ب- الالتزام بسياسات اقتصادية أفضل : تطبيق التحرير المالي يرفع من معدلات الإنتاجية في الاقتصاد بالتأثير على قدرة الحكومة على الالتزام بمصداقية مسار السياسات الاقتصادية المنتهجة، فالدولة عليها أن تقوم بعدة إصلاحات قبل أن تنتهج سياسة التحرير، كما يساعدها التحرير في تأطير الاستثمارات وإعادة توزيع رؤوس الأموال نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية استجابة للتغيرات في سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق الاستقرار، ويساعدها أيضا في الحد من اتخاذ الحكومة الوطنية لسياسات ضريبية على رأس المال المادي التي تعيق الاستثمار وتقيّد الاقتصاد، وتعتبر الآثار الوخيمة لهذه الإجراءات أعمق من عدم تطبيق التحرير المالي.

ت - تعزيز تدفقات رأس المال: يفسر تطبيق الدول النامية للتحرير المالي استعدادها لإتباع سياسات أفضل بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية ورفع القيود التي تعيق حركات رؤوس الأموال، وبإمكان هذا الإجراءات المساهمة في زيادة تدفقات رؤوس

(1) حسيب سهيلة وصلاح الدين، مرجع سابق، ص 137.

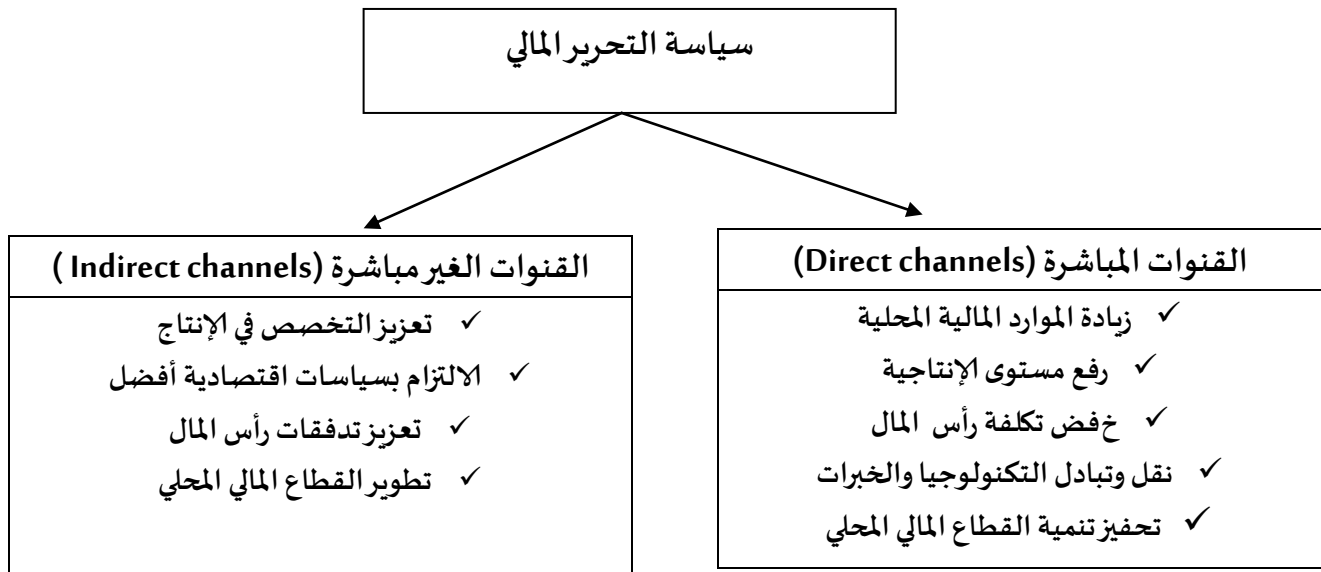
(2) مرجع سابق، ص 138.

(3) خديجة تافاسست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016/2017، ص ص 115-116.

الأموال وتوفير مصادر متجددة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية بهدف تمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية كما حدث في العديد من الدولة من بينها كولومبيا ومصر وإيطاليا، نيوزيلندا، إسبانيا، لأورغواي والمملكة المتحدة.

ث- تطوير القطاع المالي المحلي: من بين أهم النتائج التي توصلت إليها الأبحاث والدراسات الحديثة أن التحرير المالي يسهل الوصول إلى الأسواق المالية الدولية ويساعد على تحسين الإطار التنظيمي والرقابي للأنشطة المصرفية المحلية ، ففتح المجال أمام مشاركة البنوك الأجنبية يسمح لها بعرض محفظة مالية متنوعة وتقنيات تكنولوجية جديدة ومتطورة بديلة في الأسواق المحلية ويزيد من حدة المنافسة ما يساهم في تطوير القطاع المالي المحلي وتحسين نوعية خدماته المالية، كما يؤدي إلى التقليل من تكلفة رأس المال المؤسسات هذا القطاع ويؤدي التشجيع الاستثمار والرفع من الكفاءة التخصصية في الصناعة المصرفية المحلية وتحقيق معدل نمو اقتصادي أكبر .

شكل رقم (07-01) : قنوات انتقال الأثر الإيجابي لسياسة التحرير المالي :



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد المراجع الواردة أدناه :

- حسيب سهيلة وصلاح الدين ، دراسة اقتصادية قياسية لتاثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي – دراسة حالة دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي ميله، 2020/2021 ، الجزائر .
- تافست خديجة و خروبي مراد ، القنوات الرئيسية لانتقال اثر التحرير المالي إلى النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 48 / 2017 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .
- خديجة تافست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر ، باتنة، الجزائر، 2016/2017 .

تفسير الشكل :

يمثل الشكل (07-01) مختلف قنوات انتقال الأثر الإيجابي لسياسة التحرير المالي والتي تنقسم إلى اتجاهين هما مباشرة وغير مباشرة.

## خلاصة الفصل :

انجر عن هذه الظروف في الأنظمة المالية تدخل الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية بدافع إصلاحها وذلك من خلال أشكال عديدة من الكبح منها : الرقابة على الائتمان ، برامج الائتمان الموجه وغيرها، إلا إن هذه السياسات المطبقة في الدول النامية كان لها اثر سلبي على القطاع المالي خاصة القطاع المصرفي وبالتالي ضرورة التخلي عن كافة سياسات الكبح المالي و الانتقال إلى تطبيق سياسات التحرير المالي التي تلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار المالي وتشجيع الاستثمارات للوصول إلى النمو الاقتصادي واستدامته وتخلص من الآثار السلبية للكبح المالي، إلا أن نجاح سياسة التحرير المالي على مستويين الداخلي والخارجي يتطلب مجموعة من الشروط أهمها : الاستقرار الاقتصادي العام وتوفر المعلومات والتنسيق بينها، التدرج في عملية التحرير وتوفير قطاع مالي كفى ومستقر وقد أكد العديد من الاقتصاديين أن وجود قطاع مالي متحرر في دولة يسمح بتعبئة المدخرات وتوفير المناخ الملائم للاستثمار حيث ينتقل اثر التحرير المالي إلى الاقتصاد عبر مجموعة من القنوات منها المباشرة والغير مباشرة والذي ينعكس بدوره على القطاع الحقيقي للدولة وتحقيق النمو الاقتصادي.



# الفصل الثاني:

دور النظام المالي في تفعيل سياسات

التحرير المصرفي في الاقتصادات الدولية

مقدمة الفصل:

إن القطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص استقطب في السنوات الأخيرة اهتمام الكثير من المختصين وأصحاب القرار في العالم نظرا لما شهده هذا القطاع من تحولات عميقة تجسدت أساسا في موجة التحرر المالي التي اجتاحت الأنظمة المصرفية خاصة في الدول المتقدمة بداية من ثمانينات القرن الماضي، والتي تمثلت في ظاهرة تغير القوانين ورفع القيود على النشاط المصرفي التي تقوم على التكنولوجي القائمة بين البنوك المعتمدة على وسائل الاتصال والمعلومات جد متطورة ، لكن في نفس الوقت زاد من تعرض البنوك للمخاطر وتسبب في إفلاس العديد منها كما أن الابتكار المالي في الخدمات المصرفية أدى بها إلى طرق تنظيم جديدة سمحت لها بالقيام بنشاطات جد خطيرة دون الوقوع تحت طائلة التنظيمات المصرفية نتيجة لذلك حاولنا في هذا الفصل إبراز طبيعة التغيرات التي أحدثها التحرير المالي وموجة تغير الأنظمة والقواعد المصرفية على الأنشطة المصرفية .

## المبحث الأول: الأسس النظرية العامة لسياسة للتحرير المالي والمصرفي

يعد التحرير المالي والمصرفي من ضمن التطورات المالية و المصرفية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود و العراقيل وزيادة حدة التنافس بين البنوك، واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات وتطبيق مقررات لجنة بازل والدخول إلى المنظمة التجارة العالمية OMC كهيئة منظمة للعلاقات المالية والتجارية ، بين أعضائه ومحرر للخدمات المالية والمصرفية.

## أولاً- نظرة تاريخية حول التحرير المالي والمصرفي:

يعتقد البعض أن ظاهرة العولمة المالية الحالية جديدة نسبياً ولم يكن لها مثيل ، لكن المتبع لتاريخ النظام الرأسمالي يلاحظ أنها ظاهرة تلازمت بنشوء وتطور هذا النظام مروراً بالتجارين ( الماركنتالي ن ) والثورة الصناعية، والحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، إلا أن درجة التكامل بين الأسواق المالية في السابق لم تكن مثلما هي عليه الآن، فمستويات التكامل مرتفعة سواء من حيث تقارب مستوى معدلات العائدة على الاستثمارات المالية، أو تقارب معدلات الفائدة المحلية مع نظيرتها العالمية، كما ارتبطت أسواق المال المحلية بالعالم الخارجي إضافة إلى اتساع مدى حرية حركة رأس المال عبر الحدود الوطنية مقارنة مع مسيرة السوق المالية العالمية في الماضي البعيد أو حتى القريب، إلا أن المسيرة الطويلة للعولمة المالية لم تكن لتسير بشكل مستمر فقد تم تعطيلها أحياناً بسبب الأزمات الاقتصادية والنقدية وكذلك بسبب الحروب، كما أن سرعة انتقال الأموال وحجم تدفقها وأدواتها المالية ودرجة حركتها تختلف أيضاً في الوقت الراهن عما كانت عليه سابقاً، أن انسياب التيارات المالية بين الدول الفائض ودول العجز، وهذا هو أساس ظاهرة العولمة المالية ليس بالأمر الجديد وإنما تاريخه يتزامن مع تاريخ النظام الرأسمالي نفسه ولقد بلغت العولمة المالية درجة عالية بسبب تطور الأسواق المالية، وارتفاع درجة التحرير ومستوى انتقال رؤوس الأموال عبر الدول وما كان يميز تلك المرحلة من العولمة المالية هو الثبات النسبي المرتفع لأسعار الصرف الذي استند على قاعد الذهب.

وعند تخلي العالم عن قاعد الذهب بسبب الحرب العالمية الأولى، واندفاع الحكومات لفرض قيود على رؤوس الأموال وعلى الأنظمة المصرفية والتجارة الدولية، تفككت روابط أسواق المال الدولية ثم تم رفع هذه القيود تدريجياً مع انتهاء الحرب العالمية، واستعادت قاعد الذهب مكانتها لتعيد لرؤوس الأموال حريتها في الحركة عبر الحدود الوطنية ولتعود الروابط بين الأسواق المالية الدولية، لكن ما يجب الإشارة إليه هنا أن عودة قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى كانت عودة متواضعة ولم تكن بنفس القوة لفترة ما قبل الحرب وفي أزمة الكساد الكبير ( 1931-1929 ) فرضت العديد من الحكومات قيوداً على حركات رؤوس الأموال كإحدى آليات تخفيف حدة الكساد، ولكن حركة رؤوس الأموال ما بين الأسواق المالية الدولية مما أدى من جديد لتفكيك الروابط فيما بينها، بعد الحرب العالمية الثانية وتطبيق نظام (بروتن وودز) ودخول النظام النقدي الدولي حيز التنفيذ، ووضع ترتيبات محدودة لأسعار الصرف وعادت حركات رؤوس الأموال الدولية للانتعاش.

ومع نهاية عصر (بروتن وودز) وانتشار مرحلة تعويم أسعار صرف العملات بدأت مرحلة جديدة من مسيرة العولمة المالية، ففي بداية السبعينات من القرن العشرين شهدت الدول الصناعية المتقدمة مرحلة الركود التضخمي "stagflation" حيث ارتفعت معدلات البطالة مع معدلات التضخم في آن واحد، كما ظهرت عالمياً مشكلة الفائض المالي العالمي بسبب الفوائض النفطية، والفائض الياباني والألماني إلى حد ما، وارتفاع أسعار النفط مع صدمة ( 1973/1974 ) و ( 1979/1980 ) ، مما أدى إلى اختلال موازين مدفوعات الغالبية العظمى، سواء الصناعية والنامية، الاشتراكية آنذاك والرأسمالية وهذا بالطبع كان له الأثر الواضح السلبي على مسيرة العولمة المالية وظهر من ينادي بمصطلح جديد في العولمة المالية هو التحرير المالي والمصرفي والذي يهدف إلى إلغاء القيود والضوابط التي تحد من تحركات رؤوس الأموال القصيرة أو الطويلة الأجل، وإعطاء السوق المالية الحرية في توزيع وإعادة توزيع و تخصيص الموارد المالية طبقاً لقوانين العرض والطلب وما ساعد على ذلك دون شك هو تعاظم ظاهرة التدويل المضطرب على جميع المستويات الإنتاجية والتسويقية والتقنية والإعلامية .... الخ ومن ناحية أخرى، تم التطرق إلى مصطلح التحرير المالي والمصرفي في بداية السبعينات والثمانينات من طرف مجموعتين، المجموعة الأولى كانت من خلال كتابات ماكينون " Mc Kinnon " و شو "Shaw" عام 1973 من خلال " الكبح المالي " و عرفت باسم مدرسة " الكبح المالي " ويعتبر هاذين الاقتصاديين أن التحرر المالي والمصرفي أداة فعالة وسهلة من أجل تسارع النمو الاقتصادي في الدول النامية وهذه النظرية حظيت بقبول كبير من قبل المنظمات العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من جهة، إضافة إلى قبول الدول النامية لها من جهة أخرى، حيث قال ماكينون: "إن التحرير التجاري والمالي والمصرفي يبقي اللعبة الوحيدة فيما يخص سياسات التنمية الاقتصادية الفعالة" أما المجموعة الثانية، فكانت من خلال المدرسة التركيبية الجديدة " L'école Néo-Structuraliste " بقيادة تايلور عام 1983 والتي أتت كرد فعل لاقتراحات ماكينون و شو، فهذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار الأسواق المالية غير الرسمية "Marches Financiers informels" ودورها الهام في تخصيص الموارد المالية.<sup>(1)</sup>

### ثانيا- المبادئ العامة لإصلاح القطاع المالي والمصرفي:

هناك مبادئ عامة لتوجهات الإصلاح القطاع المالي والمصرفي في هذا القطاع استنتجت من خبرات الإصلاح في البلدان التي طبقت تلك السياسات وقد تحضي بالقبول في معظم الأحيان، ومن هذه المبادئ ما يأتي:<sup>(2)</sup>

- ✓ تقليص دور القطاع العام وخصخصة البنية المالية ولاسيما الجهاز المصرفي التجاري والإئمائي.
- ✓ تحديث تشريعات أسواق المال والجهاز المصرفي بما يتلاءم مع آلية السوق لغرض تفعيل دورهما في عملية التنمية الاقتصادية.

<sup>(1)</sup> بلعجين خالدية ، قياس وتحليل مدى إدراك موظفو البنوك لأثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2021/2009، ص 10 11.

<sup>(2)</sup> مايج شبيب هدهود ، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وأفاق الإصلاح دراسة في أقطار عربية مختارة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد 2 ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، العراق، ص 66-67.

- ✓ اعتماد سياسة التحرير الاقتصادي المتضمنة خفض مستوى التدخل الحكومي وإطلاق مدى أوسع لآلية السوق وإزالة قيود النقد و التمويل الخارجي.
- ✓ تفعيل دور السلطات الرقابية والإشرافية في قطاع البنوك والشركات والمؤسسات العامة وتأسيس حالة فصلها عن الإدارة في الأسواق المالية.
- ✓ التخلص من التوجهات الاحتكارية وتحقيق حالة التنافس.
- ✓ تهيئة الإجراءات التنفيذية للسلطة النقدية من حيث تحرير أسواق الفوائد من التحديد والتوجيه وإزالة التشوهات الناتجة عن التمييز القطاعي أو الدعم لمعدلات الفائدة.
- ✓ اعتماد أدوات السوق المفتوحة كأساس للسياسة النقدية والتخلي عن استعمال الأدوات النقدية المباشرة.
- ✓ تفعيل أسواق السندات الحكومية إلى جانب أسواق الأسهم، كقناة رئيسية والاستثمار في سوق رأس المال .
- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي وإلغاء كافة قيود تدفق رؤوس الأموال من الخارج.

### ثالث- أشكال تطوير الخدمات المصرفية والمالية:

إن عملية تحديث الخدمات المصرفية والمالية هي عملية ضرورية وحيوية في ظل تزايد المنافسة بين البنوك وتنوع رغبات واحتياجات العملاء، ويقصد بها إضافة مميزات جديدة للخدمات الحالية أو طرح بدائل مختلفة للمنتجات الموجودة في السوق.

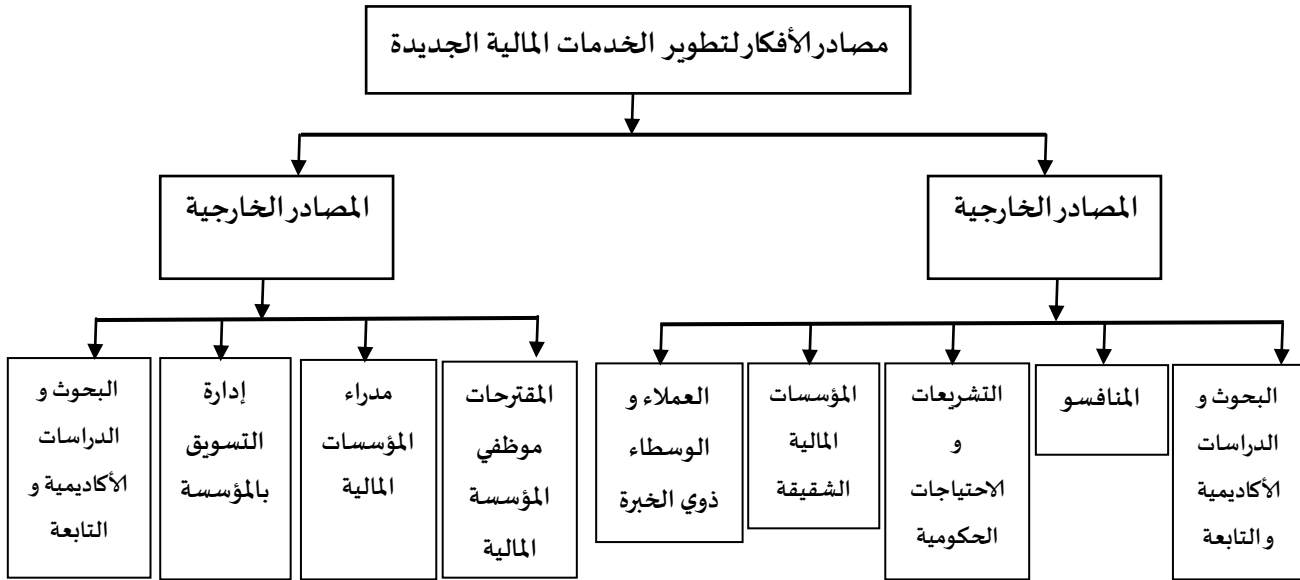
#### 1- خطوات التوصل إلى خدمات جديدة: هناك عدة خطوات للتوصل إلى خدمات مصرفية جديدة ،

وتختلف الفترة الزمنية لكل واحدة منها حسب نوعها واحتياجاتها، وتمثل هذه الخطوات فيما ما يلي: <sup>(1)</sup>

- أ - مرحلة التوصل إلى أفكار جديدة: كلما زاد عدد الأفكار الجديدة زاد احتمال التوصل إلى منتجات قادرة على جذب عدد أكبر من العملاء، ومن أهم طرق الحصول على الأفكار الجديدة نجد:
- ✓ الزبائن : حيث تعتبر مشاكلهم وحاجاتهم مصدرا للتطوير والتوصل إلى خدمات مصرفية مختلفة، ويمكن التعرف على هذه المشكلات والحاجات عن طريق وسائل عديدة أهمها ويمكن الاستقصاء والمقابلات تلقي، وفحص الشكاوي .
- ✓ الخبراء : وهم مصدر هام للأفكار، فالبحوث التي يجرونها في مجال التسويق المصرفي تعتبر مصدرا رئيسا للإبداع.
- ✓ المنافسون: من خلال المتابعة المستمرة لمنتجاتهم وإعلاناتهم و المشاكل التي يتعرضون لها يمكن أن تتولد لدى إدارة البنك أفكار متميزة تساعد على تطوير منتجات جديدة.
- ✓ مندوبو البيع : يمكن الاستعانة بأفكارهم من خلال واقع تعاملهم مع الزبائن، فهم يعرفون أسباب عدم الرضا و التعديلات الممكن أن تشجع على زيادة الطلب، كما يعتبرون مصدرا من مصادر المعلومات عن أنشطة المنافسين.
- ✓ الإدارة: تساعد جهود الإدارة العليا على تحديد المجالات السوقية التي تحتاج إلى إشباع جديد، وتوصي بأفكار يمكن أن تتحول إلى خدمات مصرفية جديدة.
- ✓ العاملون : يمكن أن يساهم عمال المصرف بأفكار إبداعية في أي مجال من مجالات النشاط المصرفي انطلاقا من تخصصاتهم المختلفة.

<sup>(1)</sup> أحمد محمود أحمد، تسويق الخدمات المالية، دار البركة للنشر، عمان، 2001، ص 77.

شكل رقم (01-02) : طرق ومصادر الحصول على أفكار جديدة للمنتجات المالية



المصدر: سليمان شكيب الجيوسي و محمود جاسم الصميدعي، تسويق الخدمات المالية، دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص290.

ب-مرحلة غربلة الأفكار: يقصد بهذه المرحلة وبشكل هو استبعاد الأفكار التي لا يمكن تطويرها لكي تكون منتج جديد ولا يعني الاستبعاد لتلك الأفكار ب أنها ليست بذات قيمة ، بل أنها احتوت على مشكلات معقدة أو يصعب تحقيقها بالوقت الحاضر وبعمامة فإن غربلة الأفكار تتمثل في وضع أوزان نسبية لكل فكرة وترتيبها بشكل تصاعدي وفق المحددات في تنفيذها ونقلها إلى حيز الواقع وترتبط هذه الواقعية في غربلة الأفكار بعاملين<sup>(1)</sup>:

✓ ارتباط الفكرة بشكل متنسق مع إستراتيجية المنظمة وتوجهها وقدرتها في المحافظة على صورتها الإيجابية في السوق.

✓ أن تكون الفكرة متضمنة مقومات النجاح والمتمثلة بتوافقها مع أهداف المنظمة ، قدرتها على تحقيق الأرباح وزيادة حصة المنظمة السوقية، تعزيز شهرة الشركة في السوق المالية، توافقها مع قدرات العاملين في الشركة.

ت-تعدد البدائل لكل فكرة: بالنسبة للأفكار التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة فإنها تحتاج إلى تطوير آخر، لأن الفكرة ليست خدمة والزبون لا يشتري الفكرة بل يشتري الخدمة ومنافعها، لذلك لابد من القيام بدراسة للتأكد من قابلية تحول الأفكار إلى خدمات تحقق منافع للزبائن.<sup>(2)</sup>

ث-مرحلة تحليل الأعمال : ترتبط هذه المرحلة بشكل أساسي مع التخطيط الاستراتيجي والتسويقي والمنصب نحو تحديد مدى الحاجة لتقديم منتج جديد إلى السوق، هذا يعني تحليل الآتي:<sup>(3)</sup>

- ✓ توصيف للسوق المستهدف من حيث الحجم، هيكلية السلوك والتعامل، التخطيط لمكانة المنظمة في السوق، المبيعات، الحصة السوقية والأرباح خلال السنوات الأولى لتقديم المنتج.
- ✓ التخطيط للأسعار والتوزيع وموازنة الترويج.

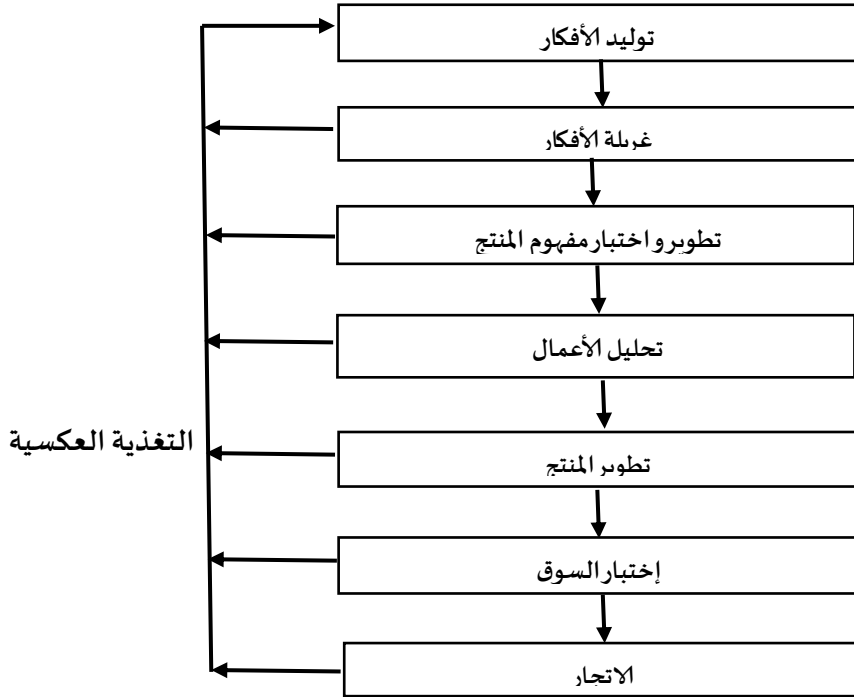
<sup>(1)</sup> ثامر البكري و احمد الرحموني ، تسويق الخدمات المالية، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008 عمان الأردن، ص 236.

<sup>(2)</sup> ناجي معلا و رائف توفيق، أصول التسويق المصرفي، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2005، ص 151.

<sup>(3)</sup> ثامر البكري و احمد الرحموني ، مرجع سبق ذكره، ص236.

- ✓ تقدير التكاليف المتوقعة لإنتاج وتقديم المنتج إلى السوق المستهدف والتقدير التقريبي لطول فترة حياة المنتج.
- ج-مرحلة التطوير الفني للخدمة الجديدة: بالنسبة للأفكار التي يثبت التحليل الاقتصادي فائدتها أو نجاحها، تمر بمرحلة التطوير الذي يتولاها قسم البحث والتطوير، وتعتبر هذه المرحلة من أهم وأخطر المراحل، حيث تبدأ عملية ترجمة الفكرة بكامل، ما تحمله من خصائص وسمات إلى منتج جديد.<sup>(1)</sup>
- و-مرحلة الاختبارات التسويقية (اختبار السوق): في هذه المرحلة يتم قياس ردة فعل الزبون اتجاه الخدمة الجديدة عن طريق تجربتها مع عينة من الزبائن وبالطبع تتكلف هذه المرحلة كثيرا لذلك يجب المقارنة تكلفة هذه الاختبارات والفائدة منها، فبعض المصارف تكون واثقة بدرجة كبيرة من نجاح الخدمة الجديدة لذلك لا تمر بمرحلة السوق وبعضها الآخر لا يقوم بهذه المرحلة لأنه يرى أن الخسارة المتوقعة نتيجة لعدم القيام بهذه الاختبارات تقل تكلفة عن تكلفة القيام بالاختبارات.<sup>(2)</sup>
- هـ-مرحلة التقديم للسوق (الاتجار) : أصبح من الواضح بان مرحلة اختبار السوق قد أحاطت الشركة بكافة المعلومات الضرورية لنقل المنتج إلى مرحلة الاتجار وإدخاله إلى السوق كمنتج جديد ولكن هذه المرحلة تتطلب الاستعداد المبكر لاتخاذ عدد من القرارات و المتمثلة في :<sup>(3)</sup>
- ✓ اختيار التوقيت المناسب لإدخال المنتج إلى السوق ومفاجأة المنافسون.
- ✓ اختيار الاسم والعلامة المناسبة لذلك المنتج ( الخدمة) وإقرار حملة ترويجية مناسبة لإدخال المنتج إلى السوق
- ✓ إمكانية تحديد مسؤولية إدارة المنتج بأحد أفراد إدارة التسويق وبخاصة في المرحلة الأولى من إدخاله للسوق.

شكل رقم (02-02) : أشكال تطوير الخدمة المالية والمصرفية



المصدر: ثامر البكري و احمد الرحموني ، تسويق الخدمات المالية ، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2008، عمان الأردن ، ص 234.

(1) ناجي معلى و رائف توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 151 .

(2) نفس المرجع ، ص 152.

(3) ثامر البكري و احمد الرحموني، مرجع سبق ذكره، ص 237.

2- أشكال تطوير المنتجات المصرفية والمالية: يمكن إيجاز مختلف أشكال تطوير خدمات المصرفية والمالية فيما يلي :  
(1)

#### أ- إضافة خدمات جديدة إلى نطاق المنتجات المصرفية:

في ظل تميز الخدمة الجديدة بحيث تجذب انتباه العملاء ، وتخلق عندهم الرغبة في الشراء فان توسيع نطاق الخدمات المعروضة سيؤدي إلى زيادة البيع المتقاطع لمن يملكون حسابات لدى المصرف ، لان توسيع نطاق الخدمات المعروضة هي إستراتيجية موجهة نحو هذا النوع من العملاء ، أما الذين لا يحتفظون بحسابات مع المصرف فلا بد من بذل جهود ترويجية لإبلاغهم بتشكيلة الخدمات.

#### ب- إعادة دمج الخدمات المصرفية للحصول على منتجات مصرفية جديدة:

يعد نطاق الخدمات المقدمة من قبل المصرف واسعا بحيث يصعب الترويج له بكفاءة ، داخل هذا النطاق مجموعات من الخدمات المصرفية التي تصلح أن تلبى حاجات قطاعات سوقية معينة، وبسبب استحالة الترويج لها فان العميل قد لا يكون مدركا لأهميتها وعليه فان الحاجة تقتضي أن يتولى المصرف مهمة دمج تلك المنتجات بشكل متميز وتوجيهها صوب قطاعات سوقية محددة.

#### ت-توسيع خطوط المنتجات المالية الحالية Extensions to Existing Lines :

هي إضافات على خط خدمة قائم ( أي توسيع الخط ) أو طرق جديدة متميزة لتقديم خدمات قائمة أي انه بالإمكان تعزيز المنتج المالي ، دون الحاجة للإحداث تغييرات جوهرية على الخدمات القائمة مثل ذلك زيادة المبلغ المضمون ببطاقة الشيك المضمون cheque guarantee card أو زيادة عدد، أو نوع تجار التجزئة المساهمين في نظام بطاقة الائتمان . Credit Card Scheme

#### ث-تحسين ومراجعة المنتجات الحالية Improvement and Revision to Existing Products :

قد تقوم المؤسسة المالية ، بتقديم منتجات جديدة عن طريق إجراء تعديلات أو تحسينات على المنتجات الحالية و ذلك بهدف تقليل التكلفة أو زيادة القيمة المضافة للعملاء، أو مواكبة ظروف المنافسة في السوق يحدث هذا عادة على أسس مستمرة مع معظم المنتجات المالية ومن أمثلة على ذلك، تحسينات على إجراءات السلامة والأمان لإصدار بطاقات الائتمان أو الإصدار الآلي Automatique لدفتر الشيكات الجديدة ، أو تمديد ساعات تقديم الخدمة أو توفير كشف بحسابات العملاء أليا و غيرها.

#### ❖ إعادة تحديد مكانة الخدمة في السوق Products Repositioning :

هنا تقوم المؤسسة المالية بعملية إعادة تحديد مكانة منتجاتها في قطاعات سوقية معينة نظرا لاكتشاف استخدامات جديدة لمنتجاتها أو تغير انطباعات العملاء في السوق ، حول مواصفات المنتجات أو وجود تطور تكنولوجي على المنتج أدى إلى إعادة تحديد مكانته في السوق مثال على ذلك إذا كان العملاء المستهدفون بأحد المنتجات المالية ينتمون إلى أصحاب الثروات الخاصة فانه يمكن إعادة تحديد مكانة هذا المنتج و عرضه ليناسب تفصيلات أفراد الطبقة الوسطى.

(1) أحمد محمود أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 75.



❖ تخفيض التكاليف Costs Reduction :

إذا كان تخفيض تكاليف إنتاج الخدمات المالية أو تكاليف تسويقها ، سيؤدي إلى تحقيق أو زيادة القيمة المضافة للعملاء وتخفيض التكاليف قد يعد منتجا جديدا بالنسبة للمؤسسة المالية لكن ليس بالنسبة للسوق أو العملاء على سبيل المثال، بعض المؤسسات المالية تصدر بطاقات ائتمان ذات تكلفة متدنية غالبا ما تكون اقل سعرا من بطاقة الائتمان العادية التي تصدرها هذه المؤسسات وذلك بهدف تشجيع العملاء الذين لا يستخدمون بطاقة الائتمان العادية لهذه المؤسسات إلى التحول و جذبهم من عند المنافسين.<sup>(1)</sup>

رابعاً - العوامل المؤثرة في تطوير الخدمات المصرفية والمالية :

شهد القطاع الخدمات المالية والمصرفية تطورات نوعية وكمية كبيرة في السنوات الأخيرة إذ تركت هذه التطورات مظاهر الواضحة ليس فقط على الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة المالية وإنما أيضا على الابتكارات والاختراعات التكنولوجية التي استخدمتها هذه المؤسسات ، في مجال ابتكار وتطوير خدمات مالية جديدة تتفق مع التطورات الحاصلة في سوق الخدمات المالية يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين على النحو التالي :<sup>(2)</sup>

1-العوامل الداخلية المؤثرة في تطوير الخدمات المصرفية:

أ-حجم البنك وموقعه وانتشار فروعه: تعتبر اقتصاديات الحجم من أهم العوامل التي تؤثر على أداء البنوك، وتعني وافر إمكانيات مالية كبيرة وقدرة واسعة على الانتشار، ومرونة عالية في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير وتنويع الخدمات وجذب الكثير من العملاء. وعلى هذا الأساس فإن كبر حجم البنك وانتشار فروعه، يعطي للبنك القدرة على تطوير الخدمات والإنفاق الاستثماري على التكنولوجيا الحديثة التي أصبحت أساس تطوير الخدمات المصرفية.

ب - النواحي التنظيمية للبنوك: يلعب التنظيم الإداري للبنوك ونظم الاتصالات داخله، ونظم الإشراف والرقابة عاملا حاسما في تطوير الخدمات المصرفية، والتمتع بالمرونة اللازمة لملاحقة التغيرات التي حدثت في محيط البنك والقدرة على الاستجابة بسرعة لاحتياجات الزبائن.

ت - المستوى الفني والتكنولوجي: لقد أصبح من أهم مظاهر التطور في تقديم الخدمات المصرفية التوسع الكبير في استخدام التكنولوجيا في العمل المصرفي، حيث تحقق السرعة في الأداء وخفض التكاليف وتوفير الوقت للعاملين وأصبحت البنوك تنافس فيما بينها على امتلاك تكنولوجيا الصناعة المصرفية وتستخدمها لتطوير خدماتها وعملياتها.

ث - الكوادر المصرفية (العنصر البشري) : يحتاج العمل المصرفي إلى سرعة الأداء في تلبية احتياجات الزبائن لذلك تركز البنوك، على التخطيط الجيد لتوفير واختيار الكوادر المصرفية المدربة والمؤهلة والقادرة على تقديم الخدمات المصرفية بتميز، وعلى هذا الأساس فإن عملية تطوير الخدمات المصرفية لا تحقق النجاح المطلوب.

(1) سليمان شكيب الجيوسي و محمود جاسم الصميدعي، تسويق الخدمات المالية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 277-

278.

(2) بربش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية ، مذكرة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 244 245.

إن لم يكن البنك يتمتع بتأثير بشري مؤهل وقادر على فهم الخدمات الجديدة، ويستطيع تقديمها للزبون بشكل ميسر ومتميز.

## 2-العوامل الخارجية المؤثرة في تطوير الخدمات المصرفية: تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في تطوير

الخدمات المصرفية في مجموعة من العوامل التي لا تخضع لسيطرة إدارة البنك، فهذه العوامل الخارجية تؤثر على البنك وعلى أدائه وخدماته، من خلال ما تصنعه من فرص وما تفرضه من تهديدات وتحديات لذا يجب على البنك مراقبة حركة هذه العوامل واتجاهاتها، حتى يستطيع التعامل مع ما تفرزه من تفاعل، وترتبط هذه العوامل بالبيئة الخارجية التي ينشط فيها البنك والتي يمكن تقسيمها إلى بيئة خارجية داخلية، وبيئة خارجية دولية وتتمثل هذه العوامل الخارجية في:

✓ العوامل السياسية والعوامل الثقافية والاجتماعية، والعوامل الاقتصادية والديموغرافية.

✓ العوامل التكنولوجية، والعملاء والمنافسون.

## المبحث الثاني: الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي في الاقتصاديات الدولية ( دول متقدمة أو نامية).

تمثل الخدمات المصرفية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في أي دولة، وقد عرفت هذه الخدمات مجالا كبيرا من التغيير والتطور بفضل التكنولوجيا الحديثة التي تبنتها المصارف وتعمل هذه المصارف جاهدة ، من أجل تطوير خدماتها المصرفية من خلال تنويعها وتحديثها حسب ظروف السوق والقواعد والتنظيمات المتبعة من أجل كسب عدد اكبر من الزبائن ، لقد أصبح تطوير الخدمات المصرفية وتطور هيكل القطاع المصرفي ضرورة وليس ترفا، تنبع من الظروف المتغيرة التي يشهدها العالم الآن، وعلى رأسها المنافسة القوية المتوقعة خلال السنوات القادمة.

## أولا – ظهور قواعد وتنظيمات النشاط المصرفي :

على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى فان القطاع المصرفي خضع لقواعد وتنظيمات تحكم نشاطه وتنظمه وتؤثر بشكل كبير على نمط تسيير المؤسسات المالية التي تنتهي إليه .

إن احتكار النظام المصرفي لعدد من الوظائف ذات الأهمية البالغة بالنسبة للاقتصاد، جعله باستمرار سببا في وقوع

الأزمات الاقتصادية أو عنصر مفاجأة لها مما اضطر الدول، حتى الأكثر لبرالية منها إلى إعطاء أهمية بالغة لتنظيم هذا القطاع بإخضاع البنوك الرقابة صارمة تعرف بالتنظيمات والقواعد المصرفية والتي تهدف أساسا إلى ضمان استقرار النظام المصرفي وتحتويه الخطر النظامي ففي السنوات الأولى لنشأتها لم تكن الأنظمة المصرفية تخضع للرقابة بالمفهوم المتعارف عليه حاليا، حيث سادت فكرة النظام البنكي الحر " Free Banking " القائمة على مبدأ الحرية والبقاء للأقوى، ففي حال تعرض النظام المصرفي لازمة فان البنوك التي لم تفلح في السيطرة على الخطر تفلس وتبقى فقط البنوك القوية ومن ثم

أمكن ضمان قوة النظام المصرفي ككل، وفي نفس الحقبة التاريخية وبضبط في سنة 1873 ظهرت "نظرية المقرض الأخير على يد المفكر WBagehot، في كتابه المشهور Lombard Street ، والقائمة على مبدأ التفرقة بين مفهوم السيولة والملاءة ، بحيث حصرت تدخل البنك المركزي لانقاذ البنوك في حال تعرضها لأزمة سيولة فقط أما البنوك المركزية التي تعتبر الهيئة التي تضطلع بمهمة الرقابة على النظام المصرفي لم تظهر للوجود إلا ابتداء من القرن 17 وفي عدد بسيط من الدول الأوروبية (سويد، إنجلترا، فرنسا واليابان ) وإذ ذاك اقتصر مهمتها في القيام بدور بنك الدولة وإصدار النقود إلى جانب البنوك التجارية الأخرى دون ممارسة أي نوع من الرقابة على نشاط النظام المصرفي، فلغاية سنة 1900 لم يكن في العالم سوى 18

بنك مركزي، ولم تنجح الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء بنك مركزي أو ما يعرف ب FED إلا في سنة 1913، ففي فرنسا مثلاً في غاية سنة 1940 لم يكن البنك المركزي الفرنسي يمارس سوي رقابة سطحية على مؤسسات النظام المصرفي في ولم تكن هناك قوانين تلزمه أو تكلفه رسمياً بذلك واقتصرت تلك الرقابة على السيولة أساساً، ولم تكن هناك رقابة احترازية أو نظام لتأمين الودائع أو أي نوع من التمييز بين النشاطات المصرفية والمالية ، ولكن ابتداء من عشرينات القرن الماضي وفي أعقاب ما خلفته الأزمة الاقتصادية الكبرى لسنة 1929 ، سارعت معظم دول العالم إلى إحكام السيطرة على أنظمتها المصرفية والمالية بوضع قوانين وقواعد تنظم نشاط هذا القطاع الحيوي لتفادي وقوع مثل هذه الكارثة المالية والاقتصادية ، خاصة بعد ازدهر الفكر الكينزي القائم على فكرة إعطاء الدولة دور مهم في الحياة الاقتصادية، ذلك أن الأسواق لا يمكن لها أن تعمل بكفاءة دون حد أدنى من تدخل الدولة لتنظيم النشاط المالي والاقتصادي لمنع الاحتكار والتحكم في المنافسة بين مؤسسات النظام المالي على اعتبار أن المنافسة القوية من شأنها زيادة حالات الإفلاس من جراء إقبال هذه الأخيرة على المزيد من المخاطرة للحفاظ على العائد ، ففي هذه المرحلة أخذت السلطات العمومية على عاتقها مهمة ضمان سلامة النظام المالي سواء من خلال التحكم فيه مباشرة بواسطة برامج التأمين و المساهمة بالأغلبية في البنوك التجارية أو بوضع قوانين تقيّد نشاط البنوك التجارية ومن ثم أصبح النظام المصرفي قطاع مدار " Secteur administré " ، وقد تميزت هذه المرحلة بغياب المنافسة بين المؤسسات المالية نتيجة الاعتقاد السائد أن ذلك والذي مفاده أن احتدام المنافسة بين المؤسسات المصرفية قد يكون سبباً في انخفاض أرباحها وتعرضها للخطر بسبب إقبالها على تحمل المزيد من المخاطر في سبيل الحفاظ على مستوى مقبول من الأرباح، والدليل على هذا التوجه مجموعة القوانين الصارمة التي اعتمدها السلطات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من اعتبارها أكثر الدول تحرراً في المجال المالي، والتي يمكن توضيحها كما يلي:

#### ✓ قانون Mc Fadden Act الصادر في سنة 1927 والذي يحدد الامتداد الجغرافي:

النشاط البنوك التجارية بحيث منعت البنوك التي تعمل في ولاية من الولايات من فتح فروع لها في باقي الولايات كما حدد عدد فروعها في نفس الولاية وتوصل الأمر إلى منع البنوك من استعمال ( ATMs ) واعتبرت بمثابة الفرع كل ذلك بهدف التقليل ما أمكن من المنافسة والحضارية في القطاع المصرفي، ومن نتائج هذا القانون الانتشار الواسع للبنوك المنفردة أو ما يسمى Unit Bank التي أصبحت أهم ميزة للنظام المصرفي الأمريكي، حيث زاد عدد البنوك لكن في مقابل كانت هذه البنوك صغيرة الحجم عكس ما كان عليه الحال في باقي الدول الأخرى .

✓ قانون Glass-Steagall Act لصادر في سنة 1933 : والذي ينص على الفصل بين نشاط البنوك التجارية وبنوك الاستثمار ونشاط التأمين بغرض فصل النشاط التجاري عن النشاط المصرفي ، وحصرت نشاط البنوك التجارية أساساً في تقبل الودائع ومنح القروض التجارية، كما تضمن هذا القانون كذلك: منع البنوك التجارية من منح فوائد على الودائع الجارية، وضع سقف لأسعار الفائدة على الودائع لأجل وودائع التوفير.

✓ قانون Federal Deposit Insurance Act الصادر سنة 1950 : الذي دعم القوانين الخاصة بصندوق التأمين على الودائع FDIC وحدد صلاحيته....الخ.

✓ قانون Bank Holding Company Act الصادر سنة 1956 : المتعلق بنشاط الشركات المصرفية القابضة الذي نص على ضرورة الحصول على موافقة مجلس الحزينة الفدرالية FED لإنشاء شركة مصرفية قابضة، ومنع هذه

الشركات من امتلاك بنك خارج حدود الولاية التي يتواجد فيها مقر الشركة ، وجاء هذا القانون لتدعيم قانون Mc  
Fallen Act بعدما حاولت هذه الشركات امتلاك عدة بنوك في ولايات مختلفة والالتفاف حول القانون السابق  
✓ قانون **International Banking Act** الصادر سنة 1978: الذي اقر تطبيق القوانين الفدرالية على البنوك  
الأجنبية وألزم فروعها العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية بنظام التأمين على الودائع.  
لكن التوجه نحو تشديد القوانين التي تنظم النشاط المالي لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل  
شملت اغلب دول العالم وخاصة المتقدمة منها، ففي بريطانيا مثلا على الرغم من الحرية النسبية التي كانت تطبع النشاطات  
المالية الدولية وخاصة سوق الأورو دولار، فان النشاطات المالية الداخلية التي تركز حول البورصة، البنوك، التأمينات  
تميزت بقدر كبير من التخصص وكثرت الحواجز القانونية، أهمه قانون الرقابة على الصرف، والتي ساهمت إلى حد بعيد في  
كبح المنافسة خاصة الخارجية منها ، فلم يكن بإمكان البنوك تقديم تمويلات للقطاع العقاري حيث كان هذا النشاط  
محتكرا من قبل شركات التمويل العقاري **Building Societies** ، أما بورصة لندن المشهورة فنشاطها كان مقيد بإحكام  
بموجب قواعد يرجع تاريخ وضعها إلى تاريخ إنشاء هذه السوق في سنة 1812 ، وبرز هذه القواعد هي وجود تخصص وظيفي  
بالنسبة للمتعاملين في البورصة إذ قسموا إلى **Jobbers** يعملون لحسابهم الخاص و **Brokers** اللذين يقومون بشراء وبيع  
الأوراق المالية لحساب الغير، ولا يخول لهؤلاء المتعاملين الجمع بين الوظيفتين، كما وضعت إدارة البورصة لندن ابتداء من  
سنة 1912 تحديد صارم لسلم العملات التي يحصل عليها المتعاملين، يضاف إلى ما سبق الرقابة الشديدة على شركات  
التأمين ، فكل هذه المؤسسات المالية كانت تحض بحماية كبيرة من المنافسة الأجنبية بفضل ترسانة من القوانين والقواعد .  
أما في فرنسا التي تعتبر من الدول التي تسيطر البنوك التجارية فيها على النظام المالي والأنشطة المالية فقد تم تنظيم  
القطاع المصرفي بموجب قانون 1945 الذي كرس التخصص في هذا القطاع وفصل بين كل من: بنوك الودائع، بنوك  
الاستثمار، البنوك المتخصصة في الإقراض المتوسط وطويل الأجل، كما خضع النظام المصرفي في تلك الحقبة إلى مجموعة  
من القيود أهمها:

- تدخل الدولة في تمويل الاقتصاد من خلال سياسة تأطير القروض؛
  - التحديد الإداري لمعدلات الفائدة من قبل البنك المركزي؛
  - تطبيق سياسة القروض المدعومة للقطاعات ذات الأولوية بأسعار فائدة لا تعكس حقيقة الأسعار السائدة في السوق؛
  - إخضاع تدفق رؤوس الأموال إلى رقابة صارمة على الصرف.
- كما إن هذا التخصص لم يكن حكرا على النظام المصرفي فقط بل قسمت الأسواق المالية كذلك إلى سوق نقدي  
يتكفل بالتمويلات قصيرة الأجل وسوق مالي يختص بالتمويل المتوسط وطويل الأجل ، المثال الآخر على الصرامة التي كانت  
تطبع القوانين في المجال المصرفي والمالي يمكننا أخذه من اليابان الذي تميز نظامه المالي إلى غاية 70 القرن الماضي بالخصائص  
التالية:
- التخصص والتقسيم الصارم للنشاطات المالية الذي كان سببا في غياب المنافسة بين المؤسسات المالية المحلية، كما أن  
المنافسة الأجنبية كانت منعدمة نتيجة لسياسة الرقبة على الصرف الصارمة المطبقة من قبل السلطات الرقابية، وحتى  
داخل المؤسسات المالية من نفس التخصص لم تكن هناك منافسة نتيجة تطبيق نظام القافلة " **Systeme Du**

- Convoi " حيث لا يسمح بإدراج منتجات مالية جديدة إلا بعد مرور مدة زمنية معينة تصبح فيها كل المؤسسات المالية من نفس التخصص قدرة على التعامل بها؛
- تتمتع المؤسسات المالية المختلفة بعائد مرتفع بفضل الرقابة التي تمارسها السلطة على تكلفة الودائع، مما يضمن استقرار العرض من الأموال وبتكلفة مقبولة؛
  - انعدام خطر القرض بالنسبة للمؤسسات المالية لكون معظم القروض تستفيد من الضمانات الصريحة أو الضمنية للدولة، كما أن جزء كبير من نشاط الإقراض كان يتم بتعليمات من بعض الوزارات ويوجه للصناعات والقطاعات الإستراتيجية أو يحول للمؤسسات المالية العمومية للمساهمة في تمويل الإنشاءات الهيكلية ، لذلك لم تطور البنوك نظام معلومات لتقييم الأخطار ؛
  - ضعف نظام الرقابة الاحترازية، فاهتمام السلطة التنظيمية انصب على توزيع القروض بطريقة إدارية على حساب جودة الأصول التي تضمنتها ميزانيات البنوك.<sup>(1)</sup>

**ثانيا- تطور هيكل القطاع المصرفي :** تشكل المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية والمصارف المتخصصة الأخرى المكونات الأساسية للقطاع المصرفي العربي فبالنسبة للمصارف التجارية التقليدية، فإنها لا تزال تهيمن على القطاع المصرفي في الدول العربية حيث حافظت هذه المصارف على الحصة الكبرى من الموجودات المصرفية وبنسبة 78.6 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية العربية في عام 2006، ويلاحظ تزايد أهمية المصارف التجارية في بداية الألفية حيث شكلت نسبة وموجوداتها حوالي 83 في المائة من إجمالي موجودات القطاع في عام 2003، وذلك بالتزامن مع تحسن أوضاع الاقتصاد في الدول العربية، بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي بذلها العديد من المصارف العربية والمتمثلة في زيادة رأس مالها وتعزيز قدراتها التمويلية، وتطوير أنظمة إدارة المخاطر المصرفية وتبني معايير مكافحة غسل الأموال وفيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، والتي تقوم على الصيرفة وفقا للشريعة الإسلامية، فلقد تزايدت أهميتها النسبية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في مختلف الدول العربية والدول الإسلامية ، ولقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 6 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية للدول العربية في عام 2000 إلى نحو 12.3% عام 2006، وتعتبر بذلك المصارف الإسلامية من أسرع المصارف نموا، ويعزى ذلك إلى تزايد الطلب على توظيف أموال العملاء وفقا للشريعة الإسلامية، وفي ظل السيولة الناجمة عن الطفرة النفطية في دول الخليج وعدد من الدول الأخرى، ومن حيث الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في الدول العربية فرادى، يتركز تواجد هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي وفي السودان واليمن ففي السعودية، شهدت المصارف الإسلامية نموا ملحوظا حيث ارتفعت وموجوداتها فوصلت إلى حوالي 40 مليار دولار عام 2006، كذلك شهدت المصارف الإسلامية في كل من الإمارات والكويت نموا مطردا، حيث بلغت قيمة موجودات المصارف الإسلامية فيها حوالي 36 مليار دولار و28 مليار دولار على التوالي في العام نفسه وتأتي المصارف المتخصصة الأخرى في المرتبة الثالثة في هيكل القطاع المصرفي العربي، وهي مصارف صغيرة الحجم بوجه عام، وموجهة لقطاعات وفئات اقتصادية معينة، مثل توفير التسهيلات والقروض لتمويل المشاريع الصغيرة للأفراد والمؤسسات الصغيرة، كما في تونس والأردن ، ولقد تراجعت أهميتها خلال العقد الماضي في ضوء قيام عدد من الدول العربية بإعادة هيكلة القطاع المصرفي وتأسيس المصارف الشاملة ووصلت موجودات المصارف المتخصصة الأخرى نسبة 9% من إجمالي الموجودات المصرفية في الدول العربية عام 2006<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> بن نعمون حمادو و بوعشة مبارك، إشكالية التحرير المالي في القطاع البنكي: من بنوك تقليدية إلى بنوك الظل، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد

2016/11، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، ص ص 586-590.

<sup>(2)</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 08 سبتمبر 2008، ص ص 176-177 .

الجدول رقم (02-03): هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية عام 2006

نسبة التغير (%) بين عامين		2006	2003	2000	
2003 و (2006)	2000 و (2006)				
206.6	261.5	1.117.864	618.402	359.359	إجمالي الموجودات (مليون دولار)
-4.8	1.2	78.6	82.6	77.6	حصة المصاريف التجارية (%)
78.3	108.5	12.3	6.9	5.9	حصة المصاريف الإسلامية (%)
-14.3	-45.1	9.0	10.5	16.4	حصة المصاريف الأخرى (%)

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 08 سبتمبر 2008، ص 176-177.

ثالثا-الخدمات المصرفية:

1 - الخدمات المصرفية المحلية:

أ- مفهوم الخدمة المصرفية : الخدمة المصرفية هي منتجات غير مادية تقدم من قبل المصرف للزبون، فيعتبر الزبون أن الخدمة المصرفية مصدر لإشباع جزء من حاجاته ورغباته، أما في نظر المصرف فهي مصدر للربح وتحقيق أهدافه الإستراتيجية، إلا أن المفهوم الحديث للتسويق أضفى شيئا من الشمول من خلال نظريته للخدمة المصرفية التي تكمن قيمتها أو جوهر المنفعة المترتبة عنها في التجربة التي يعيشها الزبون.

أو يمكن تعريف الخدمات المصرفية بأنها مجموعة من الخدمات التي تقدمها المصارف لربائنها وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للمصارف وهي الإبداع والائتمان وخدمات الاستثمار، فالخدمات المصرفية عديدة ومتنوعة وهناك من يقسمها إلى الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية المستحدثة، وخدمات متعلقة بإدارة الأموال والاستثمار في الأوراق المالية، وكل هذه الأنواع سنتطرق إليها بالتفصيل في أنواع الخدمات المصرفية.<sup>(1)</sup>

ب- خصائص الخدمات المصرفية: تتميز الخدمات المصرفية بعدة خصائص جوهرية تتمثل في:<sup>(2)</sup>

✓ أنها تقوم على الاعتبار الشخصي، فالثقة المتبادلة هي أساس العلاقة بين المصرف وعملائه، ولا يقتصر هذا الاعتبار الشخصي على مجرد يسر العميل بل يمتد إلى أمانته وسمعته، فقد يرفض المصرف أن يتعامل مع شخص رغم يسره، وذلك لأسباب تتعلق بأخلاقه وسمعته، ويرجع السبب في وجود هذا الاعتبار إلى أن المصرف في نشاطه يتعرض لمخاطر كبيرة وخصوصا بالنسبة لعمليات الائتمان وهذا الاعتبار الشخصي يقوم أيضا بالنسبة للعميل، فهو يقبل طلب الخدمة من مصرف دون آخر:

(1) بن أحمد لخضر، متطلبات وتحرير الخدمات المصرفية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، غير منشورة، فرع: التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2012، ص 13، 14.

(2) زمام خليل، الخدمات المصرفية ودورها في تنفيذ العقود الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص: قانون الأعمال، طاية الحقوق - بن عكنون - الجزائر، 2011/2012، ص 11، 12.

- ✓ أنها تتم بأسلوب موحد لكل عملية في شكل نموذج لا يخرج عنه المصرف، ولذا يرى كثير من الشرح أن العقود التي تبرمها المصارف مع عملائها لها وصف عقود الإذعان بسبب أنه يتعذر على العملاء مناقشة معظم شروطه؛
- ✓ إن معظم عمليات المصارف تتم بصورة تلقائية، وذلك بعد ما تم إدخال الأساليب الفنية الحديثة كالإعلام والحاسبات الالكترونية في تنفيذ هذه العمليات توفيراً للنفقات وتسهلاً للتعامل، ومما يؤمن الحماية والتكامل بين المعلومات والخدمات المصرفية الالكترونية، العمليات المصارف طابع دولي ظهر مع اتساع التجارة الدولية وتعدد أشكالها، وكذا نمو الصادرات والواردات بين الدول المختلفة، ويتمثل في توحيد الأنظمة الخاصة: إما بصورة تلقائية عن طريق النقل والتقليد، وإما عن طريق المعاهدات التي تعد من المصادر الدولية للقانون المصرفي، حيث توجد قواعد موحدة على المستوى الدولي كالخطابات الضمان والاعتمادات المستندية، حيث عمدت غرفة التجارة الدولية إلى الاتفاق على توحيد أهم القواعد القانونية الخاصة بهذه العمليات؛
- ✓ الخدمات المصرفية هي وليدة عادات وأصول مصرفية من خلق المصارف ذاتها، لذلك فهي لا تخضع لتنظيمه تشريعي، بل تحكمها قواعد عرفية، مصدرها تلك العادات والأصول التي جرت المصارف على إتباعها، وما قد تضعه جهات الإشراف على الجهاز المصرفي من لوائح وقرارات تلتزم بها المصارف، وتتجلى هذه الخاصية لخدمات المصارف في سكوت التقنين التجاري عن التعرض لها، إلا بالنص على تجارية جميع معاملات المصارف، كما تتجلى في عدم كفاية القواعد العامة في القانون المدني الكثير من عمليات المصارف، بل وفي الخروج على هذه القواعد في شأن العقود المعروفة في ذلك القانون كالقرض، الوديعة، الكفالة والرهن وهو أمر يرجع ذلك إلى الأساليب الفنية الخاصة التي تستخدمها المصارف وما تتبعه من عادات مصرفية في تسوية معاملاتها؛
- ✓ أنها منتجات غير ملموسة أو غير محسوسة بحواس الإنسان، لذلك على المصرف استخدام أدوات ووسائل إعلانية مبتكرة، ذات قدرة ودلالة معينة على شرح مزايا وأبعاد الخدمات. فالخدمات المصرفية تتميز بأنها تباع أولاً ويقوم المصرف بتقديمها وإتاحتها لعملائه، ويقوم العميل بالتعامل معها ثانياً ثم يشعر بعد التعامل بقيمة المنافع ومدى الإشباع الذي تحققه، أي أنه يلمس مزاياها بعد التعامل وليس قبل التعامل وعلى هذا يجب أن تستجيب للرغبات المشروعة للمستهلك لا سيما فيما يتعلق بطبيعتها، صنفها ومميزاتها الأساسية ونسبة مقوماتها اللازمة له وهويته.

#### ث- أنواع الخدمات المصرفية:

- تعتبر الخدمات المصرفية أداة لجذب أكبر عدد ممكن من المتعاملين سواء من أنظمة الودائع والتوظيف والاستثمار التي يمارسها المصرف، حيث تعددت هذه الخدمات المقدمة من قبل المصارف وذلك على النحو التالي:
- ✓ الخدمات المصرفية التقليدية، وتشمل ما يلي: (1)
- قبول الودائع بأنواعها والحسابات الجارية، وحسابات التوفير، وحسابات الودائع لأجل... الخ؛
  - تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل، حيث تعد هذه الوظيفة المصدر الرئيسي للاستثمار أموال المصارف، وتعد من أبرز مصادر تمويل مؤسسات الأعمال؛
  - إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، لتسهيل وضمان عمليات التبادل التجارية الدولية؛

(1) إيداد عبد الفتاح النصور، تسويق المنتجات المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص ص 71.

- بيع وشراء الأوراق المالية وتحصيل الأوراق التجارية الصالح الزبائن، فضلا عن تقديم الخدمات الاستشارية للزبائن فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لكسب ثقة المصرف؛
- فتح الحسابات الجارية، والقيام بخدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها، وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة والتفضيل؛
- تمارس المصارف عن طريق خدماتها المصرفية دور الوسيط، عن طريق توليف أموال الزبائن من المجالات الاقتصادية المختلفة ذات المردود الاقتصادي المهم، فضلا عن قيامها بالاحتفاظ بالمتلكات الثمينة مثل: المجوهرات، والذهب، والمستندات والأوراق المهمة كالشيكات وسجلات الملكية للأراضي والعقارات ... الخ؛
- دراسية الأوضاع الاقتصادية والمالية والقوانين والتشريعات، وتقديم المقترحات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار، وتنمية المدخرات والصادرات، وتطوير التكنولوجيا وزيادة الإنتاج؛
- خدمات الأمانات وتأجير الخزائن وهي خدمة تقوم على توفير الأمان والضمان للعملاء الراغبين بإيداع ممتلكاتهم الشخصية والتمينة خوفا من السرقة والضياع لدى المصرف واستردادها بنفس صيغتها ومظهرها المادي، لذا يقوم المصرف بتخصيص غرف متخصصة لهذه الخدمات وخزائن خاصة، وهذه الخدمة تكون مقابل أجر.<sup>(1)</sup>
- ✓ الخدمات المصرفية الإلكترونية: وتشمل ما يلي:<sup>(2)</sup>
- ✓ البطاقات الائتمانية: هي بطاقة بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية، تصدرها المصارف أو منشآت التمويل الدولية تمنح للأشخاص الذين لهم حسابات مصرفية وهي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة، و بموجب هذه البطاقة يستطيع المتعاملين الحاملين لهذه البطاقة الحصول على ائتمانا مجانيا متفق عليه مع المصرف يقومون بسداده بعد مدة، فهي عبارة عن مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو معنوي بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع والخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع كما يمكنه أيضا من سحب النقود من المصارف.
- ✓ البطاقات غير الائتمانية: هي تلك البطاقات التي لا تتيح لحاملها فرصة الحصول على الائتمان (قرض)، وتنقسم بدورها إلى:
- ✓ البطاقة المدينة (بطاقات الدفع): وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للزبون حامل البطاقة، تسمح له بتسديد مشترياته، ويتم السحب في البنك مباشرة عكس البطاقات الائتمانية، فإن الزبون يحول الأموال العائدة له إلى البائع عند استعماله لهذه البطاقة، وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر الوقت والجهد للعملاء وكذلك زيادة إيرادات البنك المصدر لها.
- ✓ بطاقة الدفع مقدما: وهذه البطاقة تقوم على أساس تثبيت مبلغ محدد بحيث يمكن الدخول في البطاقة بذلك المبلغ ليتم التخفيض التدريجي لمبلغ البطاقة كلما تم استعمالها، ومن أمثلة البطاقات المتداولة، بطاقات النداء الهاتفية، وبطاقات النقل الداخلي العام.

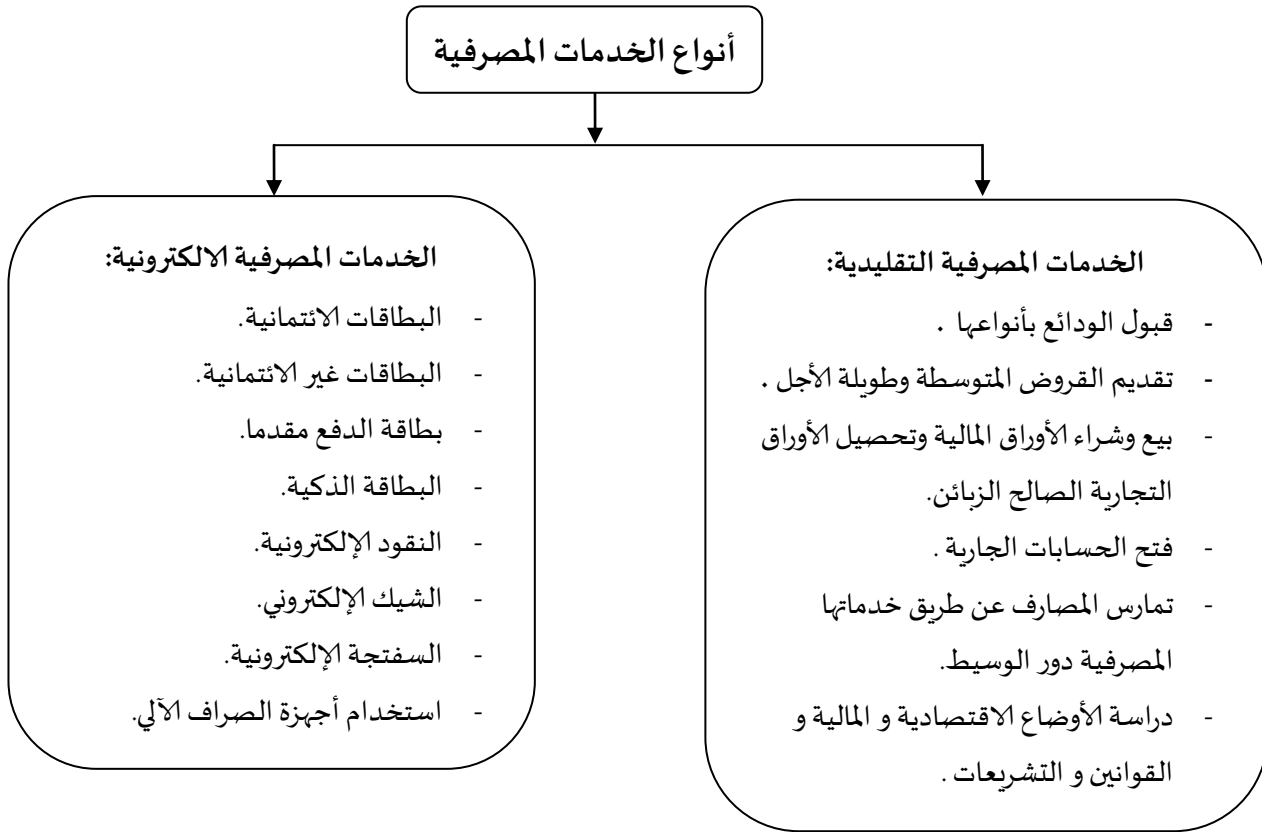
<sup>(1)</sup> Jean mare Béguin AmoudBernard، **L'essentiel des techniques bancaires édition d'organisation Eyrole، paris France 2eme tirage**، 2010، p167.

<sup>(2)</sup> مريم عثمانية، **تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية بين ضرورة الانفتاح ومخاطر النجاح**، محور الثالث: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية للمواقف العامة في الجزائر، جامعة عباس لغرور خنشلة، (2019)، ص 7، 9.



- ✓ البطاقة الذكية: الكروت الذكية عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة محددة من قبل منظمة "iso" وتحتوي تلك البطاقة على رقاقة إلكترونية Chip ، تعمل كشبه حاسب آلي بحيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها و استرجاعها فيتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها، مثل الاسم، العنوان ، المصرف المصدر لها أسلوب الصرف المبلغ المنصرف و تاريخه تاريخ حياة العميل المصرف.
- ✓ النقود الإلكترونية: تعرف على أنها عبارة عن منتجات دفع متنوعة مخصصة للمستهلك تستخدم لدفع المستحقات بطرق إلكترونية، فهي عبارة عن مجموعة بروتوكولات وتوقيعات رقمية تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل العملات التقليدية، وبسبب تنوع هذه المنتجات فقد يصعب إعطاء فكرة عنها إلا عن طريق تحديد صورها المتمثلة في الصورة الأولى: هي البطاقة المدفوعة مسبقا والتي يمكن استخدامها لأغراض متنوعة ويطلق عليها اسم البطاقة المخزنة القيمة أو محفظة النقود الإلكترونية PURSES ELECTRIC.
- الصورة الثانية: وهي آليات الدفع مخزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تسمح بالدفع من خلال شبكة الحاسوب الآلية، المتعارف عليها باسم نقود الشبكة Money Net ، أو النقود السائلة الرقمية Digital Cash وعليه فإن أهم ما يميز النقود الإلكترونية هو قيمتها المسددة مسبقا، والتي تكون مخزنة بداخلها.
- ✓ الشيك الإلكتروني: يعرف بأنه رسالة إلكترونية مؤمنة وموثقة تحمل النوايا قانونيا بالدفع وهو ذات الالتزام في الشيكات الورقية، أي أنه وثيقة إلكترونية تحل محل الشيكات الورقية ولكن بشكل وتنسيق إلكتروني، حيث يتم إرسال هذه الرسالة عبر البريد الإلكتروني المؤمن من مصدر الشيك إلى حامله، هذا الأخير الذي يحصل على مستحقاته بعد تقديم الشيك للمصرف عبر الانترنت، والذي يحمل توقيعاً رقمياً مشفراً يصعب تزويره، وهنا تظهر أهمية التوقيع الإلكتروني، والذي أصبح اليوم معترف به قانوناً في بعض البلدان، ليس فقط في قضايا النقد والائتمان، بل تجاوز ذلك إلى مختلف المعاملات والعقود الإلكترونية بالرغم من ذلك فإنه لا توجد تشريعات وقوانين تحمي التوقيع الإلكتروني .
- ✓ السفتجة الإلكترونية: هي محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج إلكتروني بصورة كلية أو جزئية يتضمن الأمر الصادر ، من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغ من النقود إلى شخص ثالث يسمى المستفيد أثناء الإطلاع أو في تاريخ محدد.
- ✓ استخدام أجهزة الصراف الآلي: عبارة عن استخدام وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة، ويتولى عملية عرض السلعة أو الخدمة والتسليم والوفاء لقاء عمولة معينة، وهو ما يساهم في ربح الوقت وتقليل التكاليف.
- ✓ المقاصة الإلكترونية: هذه الخدمة تسمح بتحويل النقود من حساب الزبائن إلى حسابات أخرى في أي فرع لأي مصرف في البلد مثل : دفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حساب الموظفين، كما تطورت هذه الخدمة بحيث أصبحت تشمل نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي، حيث أصبحت التسوية الإلكترونية للمدفوعات بين المصارف المختلفة تتم نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة.

الشكل (04-02): أنواع الخدمات المصرفية المقدمة لجذب المتعاملين.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على إياد عبد الفتاح النصور، تسويق المنتجات المصرفية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015. و مريم عثمانية، (2019)، تطبيق الإدارة الإلكترونية في مجال الخدمات المصرفية بين ضرورة الانفتاح و مخاطر النجاح، محور الثالث: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية للمواقف العامة في الجزائر، جامعة عباس لغرور خنشلة.

## 2- الخدمات المصرفية الدولية ( International Banking ):

إن الطبيعة الدولية أو القابلة للتداول للخدمات المصرفية والخدمات المالية بشكل عام كانت راسخة بشكل جيد، ومن الصعب تحديد أي فئة من الخدمات التي تبين بوضوح الطلب الدولي أو القدرة على العرض الدولي وتعد المؤسسات المصرفية الأجنبية بارزة في معظم المراكز المالية في العالم المتقدم النمو، ولكن على الرغم من السهولة الواضحة التي عبرت بها العمليات المصرفية الحدود الوطنية في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك عقبات مهمة أمام الجهود التي تبذلها البنوك لخدمة الزبائن في الأسواق الخارجية.

وأصبحت هذه العقبات بصورة متزايدة، موضع تركيز للنقاش والنزاع الدوليين وتنشأ معظم العقبات أمام التجارة الدولية في الخدمات المصرفية بسبب الطبيعة الخاصة للخدمات المصرفية، و الانبعاثات التي تفرضها جميع الدول على تنظيم العمليات المصرفية، وخضع العمليات المصرفية في كل بلد لأنظمة وبنود خاصة، وكثيرا ما تهدف هذه اللوائح والقيود دائما إلى ضمان استقرار النظم المصرفية الوطنية.

ليس هناك إجماع دولي حول ما هي الأنشطة المشروعة للبنوك، أو عن الآليات الأزمة للإشراف الكافي للبنوك، أو حول الأدوار التي من المفترض أن تؤديها البنوك في الاقتصاد الأكبر، وفي ظل هذه الظروف. ليس من المستغرب عدم وجود توافق في الآراء بشأن القواعد التي ينبغي بموجبها السماح لمصارف البلدان المختلفة بالتنافس فيما بينها داخل الأسواق الوطنية، أن النجاح في بيزنيس توسيع التجارة في الخدمات المصرفية قد يكون إنجاز شيء قد نأسف له يوماً ما، ويرجع هذا الاستنتاج جزئياً إلى النظر في العقبات التي يتعين التغلب عليها وستكون هناك حاجة إلى مفاوضات مضمينة للتوفيق بين الاحتياجات الوطنية المشروعة لتنظيم الأعمال المصرفية ومطالب التجارة الدولية الأكثر حرية وإنصافاً، وفي هذه العملية، ستعرض العديد من المصالح المهمة للته وسيتعين إنفاق قدر كبير من رأس المال السياسي، وهو رأس المال الذي بدن أن يكون أكثر فائدة في السعي إلى تحسين الفرص التجارية في مناطق أخرى.<sup>(1)</sup>

هذه المشاكل كما أعتقد، مفهومة جيداً ولا تحتاج إلى تفصيل هنا قد دو طرح سؤال من هذا القبيل بين الاقتصاديين غريباً بعض الشيء، ولكن عندما بدأت بالتفكير في التجارة في الخدمات المصرفية، وجدت نفسي أقل تأكيداً من أن الغرائز كانت صحيحة في هذه الحالة في نهاية المطاف، في الأعمال المصرفية الحرة تماماً على المستوى الوطني.

**3-آليات تحديث الخدمات المصرفية:** تقتضي الطبيعة المتغيرة للسوق المصرفية تجاوب إدارة البنك والتفاعل مع التطور البيئي بالبحث المستمر في تطوير الخدمات المصرفية، حيث تكمن قدرة البنك على البقاء والاستمرار في السوق بمدى قدرته على الاستجابة بمقتضيات التطور والتفاعل مع متغيرات السوق، وذلك من خلال آليات وأساليب تمكن من الوصول إلى خدمات مصرفية جديدة وحديثة بما يتماشى والتطور الحاصل تختلف القروض فيما بينها في ثلاث نقاط: المدة الزمنية، موضوعها والضمانات التي ترافقها. أي سيولتها بالنسبة للمقرض. وهي تأخذ ثلاث أشكال هي:<sup>(2)</sup>

- ✓ قروض قصيرة متوسطة وطويلة الأجل؛
- ✓ عمليات النشاط في الأسواق؛
- تقوم المصارف بخدمات في أسواق الصرف والأسواق المالية:
- ✓ أسواق الصرف: تقوم المصارف بعمليات في أسواق الصرف من خلال تقديم خدمات لعملائها في مجال عمليات التحويل الخارجي، وكذا الشراء وبيع العملات الأجنبية؛
- ✓ عمليات التحويل الخارجي: يتولى قسم التحويل الخارجي في المصارف التجارية؛
- ✓ تصريف: أي إبدال عملة أجنبية بعملة محلية؛
- ✓ صرف أوامر الدفع وحوالات الدفع وبرقيات الدفع واعتمادات الدفع: القادمة من الخارج وكذلك إصدارها إلى الخارج؛

(1) علي عبودي نعمه الجبوري، التسويق المصرفي في التحديث إدارة إستراتيجيات خطط، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص ص 255، 235.

(2) زيان حورية، أثر إصلاحات قطاع الخدمات المصرفية على الاقتصاد الجزئى: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة مستغانم، مذكرة ماجستير أكاديمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2016/2017، ص ص 13، 14.

- ✓ تحويل مرتبات الوطنية المقيمين في الخارج: وتلقي مرتبات الأجانب العاملين في الداخل؛
- ✓ صرف شيكات السياحة القادمة من الخارج وإصدارها للمسافرين للخارج؛
- ✓ عمليات العملات الأجنبية (شراء وبيع): إن تحويل العملات الأجنبية يكون من طرف البنك المركزي وهو المسئول عن مراقبة التحويل الخارجي؛
- ✓ الأسواق المالية: أن الخدمات التي تقدمها المصارف الأفراد والمنشآت في ميدان الأوراق المالية (الأسهم والسندات) تتمثل في عمليات مختلف الأوراق المالية.؛
- ✓ عمليات الأوراق المالية: تتمثل هذه العمليات فيما يلي:
- ✓ شراء الأوراق المالية من أسهم ومستندات لحساب العميل وبيعها؛
- ✓ حفظ هذه الأوراق المالية لحساب العميل ويقوم بتسيير المحفظة المالية.

### المبحث الثالث: إستراتيجية النظام المصرفي في مواجهة تحديات التحرير المالي

تتمثل مظاهر التحرير المالي في مجموعة من الأدبيات المالية تعمل على إلغاء أو تمديد القوانين والأنظمة التي تقيد المؤسسات والأسواق المالية بالمرور على مجموعة، من التشريعات والجهود المستقلة لتحرير الخدمات المالية والمصرفية وتكون دولية من خلال إلغاء القيود على النشاط المصرفي من أجل وضع إطار تنافسي وتحسين الهيكل الإشرافي ، تقليل تكلفة الوساطة المالية كما ينعكس التحرير المالي على النظام المصرفي والمالي حيث يؤثر على الطلب الفعال والوساطة غير الرسمية وكانت سببا في ظهور أزمت مالية وبنكية أدت إلى عدم استقرار الأنظمة المالية.

#### أولا - مظاهر التحرير المالي في القطاع المصرفي :

ظاهرة تغير القوانين أو التحرير المالي LA DEREGLEMENTATION تعرف في الأدبيات المالية على أنها عبارة عن توجه عام لإلغاء أو تمديد القوانين والتنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات ، والأسواق المالية بشكل عام وظهر هذا التوجه أولا في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينات ثم انتقل إلى باقي دول العالم. والنتيجة المنطقية لهذا الوضع الجديد هي تعاظم المخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية وزيادة حالات الإفلاس والفضائح المالية، لهذا السبب وبالموازاة مع ظاهرة تغير وإلغاء بعض القوانين ظهر اتجاه معاكس يهدف إلى وضع قوانين وتنظيمات جديدة la ré-réglementation ، خاصة في حال قواعد الاحتراس وسلامة النظام المالي ، واكتسبت هذه القوانين طابع عالمي إذ كانت تهدف إلى وضع قواعد ومعايير عالمية ملزمة لكل دول ، فتأسست لهذا الغرض هيئة دولية سميت بلجنة بازل Le comité de Bale في سنة 1974 وكان أول مقرراتها سنة 1988 وتمثل في وضع نسبة ملائمة عرف فيما بعد معامل كوك Ratio Cookie بالإضافة إلى تشديد الإجراءات الخاصة بالسيولة والرقابة على الأنشطة المالية والمصرفية بشكل عام. تعززت هذه الموجة من تغير القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينات بمجموعة من التشريعات التي كان الهدف منها تحرير النظام المصرفي ، تماشيا مع التوجه العام الذي كان يعيشه الاقتصاد الأمريكي في شتى المجالات خاصة في عهد الرئيس ريغان ، وأهم هذه التشريعات:

- ✓ قانون **1980 Depository Institutions Deregulation and Monetary Control Act (DIDMCA)**: حرر أسعار الفائدة وسمح للبنوك التجارية ومؤسسات الادخار من فوائد على الحسابات الجارية من خلال حسابات NOW accounts أي إلغاء أحد أهم بنود قانون 1933 Class steagal act وهي (7 Regulation Q).
- ✓ قانون **1982 Depository institutions act** أو **Garn-St Germain Act** : والذي وسع من صلاحيات FDIC ورفع من القدرة التنافسية للبنوك التجارية أمام باقي المؤسسات الوسطة المالية بان سمح لها بالتعامل بودائع السوق النقدي MMDA.
- ✓ قانون **1987 Competitive Equality Banking Act** : وسع من صلاحيات FDIC وإعادة رسملة مؤسسة FSLIC .
- ✓ قانون **1994 Riegle-Neal Interstate Banking Efficiency Act** : سمح للبنوك الشركات القابضة التي تملك رأس مال كافي من أن تستولي على بنوك، في كافة الولايات والذي يعتبر بمثابة إلغاء الترتيبات قانون Mc Fadden 1927 Act .
- ✓ قانون **1999 Gramm-leach-Bliley Act** : ألغى ما تبقى من قانون 1933 Class steagal act وعدل قانون البنوك الشركات القابضة لسنة 1956 ووسع من مجال نشاطها .
- أما في بريطانيا فقد انطلقت حركة تغيير القوانين في عهد الوزيرة الأولى مرغريت تاتشر وذلك من خلال مجموعة من القوانين الجديدة تمثلت فيما يلي:
- إلغاء قانون الرقابة على الصرف سنة 1979؛
  - وقف العمل في أوت 1981 بنسبة الاحتياطي الإجباري ( 12,50% ) والمعدل الأدنى للإقراض المفروض من قبل البنك المركزي البريطاني؛
  - إلغاء The building societies association Cartel الذي كان يطع بمهمة تحديد أسعار الفائدة لأعضائه وذلك في أكتوبر 1983 ؛
  - صدور القانون البنكي The banking Act سنة 1987 الذي ألغى وعوض قانون 1979 وأعطى حرية أكبر للنظام المصرفي؛
  - صدور قانون The Building societies Act 1986 والذي عوض شركات التمويل الرهنية عن خسارة جزء كبير من نشاطاتها في أعقاب السماح للبنوك دخول سوق الرهن العقاري ابتداء من سنة 1982، وأهم ما تضمنه هذا القانون هو السماح لهذه الشركات بالعمل في سوق الإقراض الاستهلاكي والعقاري والذي كان حكرًا على البنوك التجارية فقط؛
  - حصول توسع وتطور كبير في السوق المالي أو ما اصطلح على تسميته بـ BIG BANG في أكتوبر 1986 نتيجة مجموعة من الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة البريطانية وأهمها وقف العمل بنظام العمولة الثابتة، وإدخال مبدأ القدرة المزدوجة DUAL CAPACITY بحيث أصبح بإمكان المؤسسات العمل كصانع سوق ووسيط بالعمولة في نفس الوقت .. الخ.
- ✓ صدور قانون The Financial Service Act 1986 والذي أدخل العديد من الإصلاحات على نظام الرقابة على الأسواق المالية .

ولم تقتصر موجة تفكيك القوانين في القطاع المالي على الدول الانجلوسكسونية، التي كانت سباقة لخوض غمار التحرير المالي، بل مست بعد ذلك اغلب الدول المتقدمة حتى تلك التي كانت توصف بالمحافظة، ففي فرنسا مثلاً الغي مبدأ التخصص البنكي بموجب قانون 1984، كما أدخلت في سنة 1985 تعديلات على السوق النقدي بان فتح للمتعاملين من غير المؤسسات المالية، والغى نظام تأطير القروض في سنة 1987 ونظام الرقابة على الصرف في 1 جانفي 1990.<sup>(1)</sup>

### ثانيا- الجهود المستقلة لتحرير الخدمات المالية و المصرفية الدولية:

أولت العديد من الدول الاهتمام في الإطار جهودها التصحيحية بالقطاع المصرفي و سعت إلى معالجة نقاط الضعف التي يعاني منها و بالإضافة إلى الإجراءات التي تضمنها برامج الإصلاح الاقتصادي.

**1-تحرير النظام المصرفي في الدول العربية:** باشرت الدول العربية في تنفيذ برنامج الإصلاح وتحرير القطاع المصرفي، من كل القيود التي تحول دون تطوره بإزالة كل أشكال الكبح المالي ومن هذه الجهود منها:<sup>(2)</sup>

أ- إلغاء القيود على النشاط المصرفي: شملت الإصلاحات التي تم تنفيذها تحرير أسعار الفائدة لدى المصارف التجارية بعدما كانت تفرض سقوف عليها، حيث قامت الدول العربية بتحرير أسعار الفائدة لتعزيز وتطوير إدارة السياسة النقدية والتوسع في عمليات إصدار أذونات الخزانة بالمزاد العلني، وتطوير الوساطة المالية وتخفيض تكلفتها وسعيًا لزيادة معدلات الادخار الوطني وتحسين تخصيص الائتمان ورفع كفاءة الاستثمارات جرى تحرير هيكل الفوائد في المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا واليمن وتبسيط هيكلها ، أما في مصر والأردن فإن السياسة النقدية المتبعة راعت العمل بفائدة تكفل جاذبية الودائع المقومة بالعملة المحلية ، كما عملت الدول العربية على التوجه نحو إزالة القيود على الأنشطة الاقتصادية وتبني آليات السوق في تخصيص الموارد، حيث تم التحول في هذه الدول من العمل بأسلوب السقوف الائتمانية والقرارات الإدارية لتخصيص الائتمان وتوجيهه للقطاعات المختارة، إلى الأساليب غير المباشرة في إدارة السيولة في هذا الإطار، أصبحت مزادات سندات الخزانة والائتمان في السوق النقدي هي الوسيلة الرئيسة للتأثير على السيولة، في دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب وتونس والجزائر ومصر و موريتانيا واليمن، بينما أصبح البنك المركزي الأردني يعتمد على شهادات الإيداع التي يصدرها كوسيلة رئيسة للتأثير على وضع السيولة ، ولقد تراجعت في عدد من هذه الدول عمليات إعادة التمويل من قبل البنك المركزي ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، وبشكل عام جرى الحرص على جعل استخدامها أكثر اتساقا مع قواعد السوق.

ب - وضع إطار تنافسي في القطاع المصرفي : لتعزيز المنافسة في القطاع المصرفي، وزيادة القواعد الرأسمالية للمصارف، برزت الحاجة لإعادة هيكلة المصارف العامة من أجل استعادة جدواها كأحد متطلبات عملية الخصخصة الحتمية لها ومثلت إعادة تأهيل المصارف حجر زاوية في الإصلاحات المالية والمصرفية في الدول العربية في ظل الدور المسيطر الذي يقوم به القطاع المصرفي في تعبئة الموارد كما عملت معظم الدول العربية إن لم نقل كلها على فتح السوق المصرفية للمستثمر الأجنبي بإنشاء بنوك أجنبية أو فتح فروع لها داخل الدول العربية.

(1) بن نعمون حمادو و بوعشة مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 592، 595.

(2) حريري عبد الغاني، سياسات التحرير المالي في الدول العربية و انعكاساتها على القطاع المالي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 15،

ص ص ، 34، 36 .

ت- تحسين الهيكل الإشرافي والإطار التنظيمي: تضمنت الإصلاحات المصرفية إدخال تعديلات على الأطر القانونية والرقابية التي تحكم أعمال المصارف، وفتح هذا القطاع وإعادة رسملته وتحريره، وتقليص مساهمة الحكومة في رأس مال المصارف، وتعزيز قواعدها الرأسمالية وتشجيع عمليات الدمج فيما بينها.

أما فيما يخص التنظيم والإشراف فمعظم دول العربية، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان والمغرب وتونس والجزائر طبقا للأمر 11-03 الصادر في أوت 2003، عزت الرقابة على المصارف وتنظيمها، بتطبيق الإجراءات صارمة على البنوك، كجمع المعلومات بانتظام وفحص ومراجعة البنوك باستمرار ، كما تخلت معظم البلدان العربية التدابير اللازمة التطبيق المعايير الدولية والمتعلقة باتفاقيات بازل ( I ) و ( II ) بزيادة نسب كفاية رأس المال وتقليص القروض المشكوك فيها ، غير أنها حققت نجاحا محدودا في الحد من القروض المتعثرة ولا تزال نسبة هذه القروض تتراوح في حدود 10 % إلى 20 % من إجمالي القروض.

### ث- تحسين كفاءة النظام المصرفي وتقليل كلفة الوساطة المالية

من أجل تحسين كفاءة النظام المصرفي وتقليل كلفة الوساطة المالية، برزت الحاجة إلى تحسين وضع سيولة المصارف العامة المتعثرة من خلال إعادة رسملة رؤوس أموالها، وتضمنت هذه الإجراءات بصورة عامة تغذية محافظ هذه البنوك من خلال ضخ الموارد النقدية إليها، ومقايضة ديون الحكومة و تقديم الضمانات حكومية لها بالإضافة إلى التقليل من مساهمة الحكومة في رؤوس أموالها من خلال طرح جزء من أسهم المصارف العامة في الأسواق المالية ، فقد قامت دول العربية بإعادة رسملة قطاعاتها المصرفية باللجوء إلى واحد أو أكثر من الوسائل السابقة، ولا تزال عمليات إصلاح و تحرير المصرفي جارية في الدول العربية رغم المستوى الجيد الذي وصلت إليه بعض الدول من عمق الإصلاح و التطور.<sup>(1)</sup>

### 2- مسار عملية التحرير المالي في الجزائر الإجراءات التشريعية والأطر المؤسسية المعتمدة:

أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بإصلاح وتحرير قطاعها المالي والمصرفي، ومن أجل تفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة على النظام المصرفي، فأصدرت مع مطلع التسعينات قانون النقد والقرض، ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية وسباق التحرير المالي، ويعتبر هذا القانون نصا تشريعي يعكس الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فلقد وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية وجاء ليبقى التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق و ذلك من خلال محاولة تحرير النظام المالي من القيود المفروضة عليه، و يقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ التي بإمكانها أن تترجم الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل، نذكر أهمها فيما يلي:<sup>(2)</sup>

✓ منح الاستقلالية للبنك المركزي وإنشاء النظام المصرفي ذو مستويين يعيد الاعتبار للبنك المركزي (أصبح يسمى من حينها بنك الجزائر) كسلطة نقدية حقيقية مستقلة، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره وإدارته ومراقبته؛

(1) حريري عبد الغاني ، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 35، 36.

(2) صالح عبد القادر ، سياسات التحرير المالي وأثرها على تطوير آليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 16، 2016، جامعة باجي مختار ، عنابة، ص 111.

- ✓ تفعيل دور السوق النقدي في تمويل الاقتصاد الوطني، وفتح أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي؛
- ✓ تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في توجيه التمويل المصرفي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ومتنوعة والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية؛
- ✓ إن الإجراءات التي جاء بها قانون النقد والقرض لم تمكن من سد مجموعة من ثغرات في جانب عملية الاستشراف و الرقابة والتي كان من نتائجها سلسلة الانهيارات التي عرفها النظام البنكي مع بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي و هو الشيء الذي دفع السلطات الجزائرية إلى تدعيم الإطار القانوني والتنظيمي لعمل البنوك من خلال مجموعة قوانين ومراسيم صدرت بين سنتي 2003 و2004 والتي تعد بمثابة إقرار بأمرين أساسيين هما:
- ✓ قصور في عملية الرقابة والاستشراف من قبل بنات الجزائر؛
- ✓ فشل البنوك الخاصة ذات رأس المال المحلي يترجم قصور الأداء تسييري في هذه المؤسسات المصرفية؛
- ومن أهم هذه التدابير:<sup>(1)</sup>
- ✓ الأمر رقم 03 - 11 الصادر في 26 أوت 2003: الذي عدل في تشكيلة مجلس النقد والقرض، حيث أنه أضاف شخصان تابعان لوزارة المالية معينان من رئاسة الجمهورية من أجل تدعيم الرقابة، هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرير المصرفي، وإنما هو إجراء يكرس تدخلا أكبر للسلطة التنفيذية في مجال التسيير النقدي؛
- ✓ القانون رقم 01 - 04 الصادر في 04 مارس 2004: الخاص بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض يحدد الحد الأدنى لرأس المال البنوك بـ 500 مليون دينار جزائري، و 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 بـ 2.5 مليار دينار جزائري للبنوك، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، وكل بنك لا يخضع لهذه الشروط ينزع منه الاعتماد؛
- ✓ القانون رقم 02 - 04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الإجمالي لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجمالي بين 0% و 15% كحد أقصى؛
- ✓ القانون رقم 03 - 04 الصادر في 04 مارس 2004: الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى بنك الجزائر، حيث تقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية" تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع؛
- ✓ علاوة نسبة لصندوق ضمان الودائع المصرفية، تقدر بمعدل سنوي ( 1%) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية.

ج- التحول إلى البنوك الشاملة: وفي ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، زاد اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو البنوك الشاملة، والتي يقصد بها مؤسسات ائتمان تمارس عدة أو كل الوظائف البنكية في نفس الوقت، فنجدها في العديد من الأنشطة التي تختلف باختلاف العملاء المنتجات، المناطق الجغرافية والتكنولوجية كما تتجاوز أحيانا المهن البنكية الخاصة بتطوير إستراتيجية بنوك التامين ، وقد حملت إستراتيجية التنوع محاور عديدة منها المحور الخاص بمصادر التمويل والمحور الخاص بالاستخدامات المصرفية ومحور الدخول في مجالات غير مصرفية وعلى هذا

(1) مرجع سابق، ص 111.



الأساس يدخل مبدأ التنوع بممارسة وظائف تقليدية وأخرى غير تقليدية، والتي تدخل ضمن تقنيات جديدة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والمتمثلة في:<sup>(1)</sup>

- ✓ خدمات استثمارية مصرفية، مثل الإصدارات الجديدة، الاستثمارات المالية.
- ✓ عمليات القرض أو التوريق للقروض، أي تحويل قروض المؤسسات إلى أوراق مالية أو سندات.
- ✓ القيام بعمليات خارج الميزانية، أي تقديم قروض بالتوقيع والتعامل في المشتقات المالية.

3 - الاتجاه إلى عوامة النشاط المصرفي: والعوامة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة، تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، وتجلت عوامة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة الزبائن، واجتذاب مصادر التمويل وتوسيع أفاق توظيف الأموال، وقد صاحبت هذه التوجهات لتحرير المتزايد من القيود الحكومية وهناك جملة من الأسباب التي دفعت بالبنوك إلى تدويل أنشطتها نذكر منها:<sup>(2)</sup>

- ✓ تجنب المخاطر عن طريق تنوع الأسواق، خاصة خطر المنافسة وتشبع الأسواق المحلية بما يحقق التوسع في دائرة التحالف والتعاون والعمل المشترك.
- ✓ انخفاض التكاليف في الدول المضيفة (تكاليف العمالة، وبعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيراتها في الدولة الأم.
- ✓ الاستفادة من الحوافز والامتيازات التي تقدمها الدولة المضيفة، وكذلك الاستفادة من الحوافز التي تمنحها الدول لتوسيع بنوكها في الخارج.

#### 4 - جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

قامت هذه المنظمة بوضع كل من دليل تحرير تحركات رأس المال، الذي يحدد الخدمات المالية التي يتم تقديمها عبر الحدود إلى غير المقيمين من خلال التزامات كل دولة عضو على حدة، ودليل تحرير المعاملات الجارية غير المنظورة الذي يحدد الخدمات المالية التي يتم تقديمها بإنشاء فروع أجنبية في أسواق الدول الأخرى، ويشمل ملحقا بالأنشطة التي يجب تحريرها، ومن ضمنها الاستثمار الأجنبي في مجال الخدمات المصرفية ويعالج مشكلات النفاذ للأسواق والصادر عام 1961، وأيضا إعلان الاستثمار الدولي والشركات متعددة الجنسيات الصادر عام 1976، ويعالج القيود على عمليات الأجهزة المالية والأجنبية بهدف الوصول إلى معاملة وطنية متساوية مع الأجهزة المالية المحلية وقد تم إضافة بعض المعاملات المالية المستحدثة إلى إقامة الأنشطة التي تشملها إجراءات التحرير وذلك في عام 1989، والتي تشمل تحركات رؤوس الأموال وتدفقاتها قصيرة الأجل والتعامل في المبتكرات المالية كعمليات سوق النقد والقروض والإئتمانات المالية قصيرة الأجل، والعمليات الآجلة والمبادلات والخيارات، والخدمات المصرفية والتجارية والاستثمارية وإدارة الأصول وخدمات الوكالات

(1) زاوي فضيلة، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على سياسات التحرير المالي والمصرفي، مجلة المعارف، العدد 20، جوان 2016،

ص 203.

(2) نفس المرجع، ص 204.

كالبحوث والاستشارات المالية ومنح حق التأسيس، حيث يتم إعطاء معاملة وطنية متكافئة للبنوك الأجنبية مقارنة بالبنوك المحلية.<sup>(1)</sup>

### 5 - جهود الإتحاد الأوروبي:

قامت دول الإتحاد الأوروبي بإزالة كافة القيود والاختلافات بين الأنشطة التي تقدمها جميع المؤسسات المالية، لكي تتواجد البنوك المتكاملة التي تقدم جميع الخدمات المالية والتجارية والاستثمارية وإزالة قيود الصرف الأجنبي على تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وإزالة كافة المخاطر المترتبة عليه لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف في ظل النظام النقدي الأوروبي، وأخيرا العمل على زيادة درجة المنافسة الأجنبية في هذا السوق وقد أقر المجلس الأوروبي في عام 1988 التوجه البنكي الثاني (SBD) Second Banking Directive والذي يعتبر منهجا شاملا لتحديد اختصاصات البنوك وانتشارها الجغرافي من خلال الفروع أو تقديم الخدمات عبر الحدود واشتمل هذا التوجه أيضا على قائمة بالأنشطة المصرفية المسموح بتقديمها، وتضمن هذا التوجه مجموعة من المبادئ التي تحكم العمل المصرفي بين دول الإتحاد، وتنظم معاملاتها المالية مع الدول الأخرى.<sup>(2)</sup> ومن أمثلتها:

- مبدأ الاعتراف المتبادل: أي توفير مبدأ معادلة قوانين ونظم كل دولة عضو مع نظم وقوانين الدول الأعضاء الأخرى.
- مبدأ رقابة الدولة الأم : على عمليات وأنشطة الفروع التابعة لمؤسساتها المالية في الدول الأخرى وراقبتها على تقديم الخدمة المالية عبر الحدود.
- مبدأ المعاملة بالمثل: أي منح دولة عضو حق تأسيس مؤسسات مالية في باقي الدول الأعضاء، إذا أعطت تلك الدولة نفس الحق للمؤسسات المالية من دول الإتحاد الأخرى.

(1) فاطمة بوسالم، اثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية – حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير

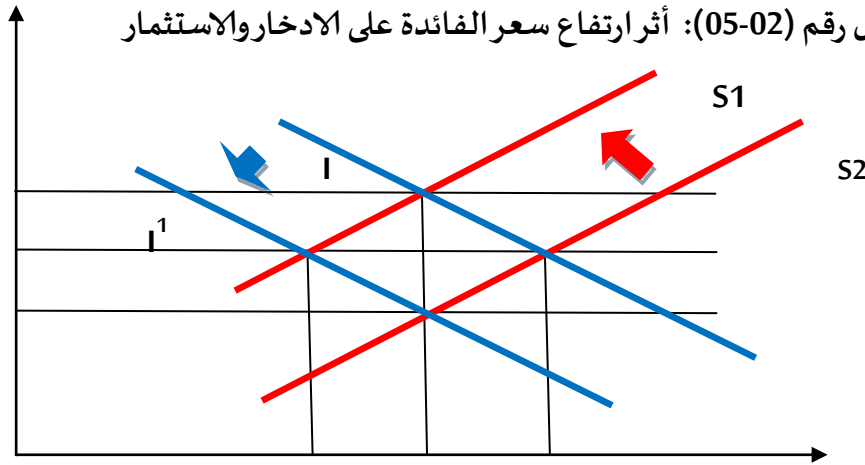
، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2011، ص 85.

(2) نفس المرجع، ص 85، 86.

ثالثا- انعكاسات سياسة التحرير المالي على النظام المصرفي الدولي:

1- أثر التحرير المالي على الطلب الفعال (تحليل Dut ، burkett):

تعرض منهج مالثون وشو إلى انتقادات من قبل الكينزيون الجدد أو النيوكزيون، وهذا نتيجة آثار التحرير المالي على رفع أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعال، وبالتالي وقوع اقتصاد في حالة عدم التشغيل الكامل، ذهب في هذا الاتجاه الاقتصاديان (Dutt و burket) حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع يؤدي إلى: (1) ✓ في حالة وجود كبح مالي فإن ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع تؤدي إلى ارتفاع حجم الموارد المالية للبنوك، أي ارتفاع عرض الأموال القابلة للإقراض وبالتالي ارتفاع معدل الاستثمار. ✓ في حالة ارتفاع أسعار الفائدة تصبح الودائع أكثر مردودية وبذلك تتجه الأعوان الاقتصادية إلى زيادة المدخرات على حساب الاستهلاك، انخفاض هذا الأخير سيخفض الطلب الكلي. يمكن توضيح آثار ارتفاع سعر الفائدة حسب (Dutt و burket) بالمخطط التالي الشكل رقم:



المصدر: أبو بكر بوسالم ورياض المزودة، أثر التحرير المالي على استقرار النظام المالي ومستوى التنمية المالية - الإشارة لحالة الجزائر - مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 6، 2016، المركز الجامعي ميله - الجزائر.

يمثل المنحنى (S) منحني عرض الأموال القابلة للإقراض، المنحنى (I) منحني الطلب عليها، بينما (R) تمثل معدل الفائدة. ✓ في حالة الكبح المالي حيث سقف سعر الفائدة على الودائع هو  $R1$ ، أين يتحدد حجم الاستثمار ( $S1=I1$ ) في مستوى أقل من مستوى الاستثمار التوازني ( $S0=I0$ )، في هذه الحالة تستطيع البنوك تطبيق سعر الفائدة على القروض يساوي  $R2$ ، إن تحرير سعر الفائدة الاسمية يؤدي إلى انتقال سعر الفائدة الحقيقي من  $R1$  إلى  $R2$  رافعا معه معدل الاستثمار من  $I1$  إلى  $I2$  (حسب الشكل)، وهو تحليل مكنون. ✓ لكن حسب (Dutt و burket) فإن ارتفاع أسعار الفائدة يجلب معه انخفاض الطلب الفعال (الانخفاض لاستهلاك)، نتيجة انخفاض معدل الربح وبالتالي انخفاض الاستثمار، الإنتاج والادخار ومنه انتقال منحنى S إلى اليسار  $S1$ ، ومنحنى I إلى الأسفل  $I1$ ، ليتحدد التوازن الجديد ( $S0 = I0$ )، محددًا مستوى ادخار ومستوى استثمار أقل من حالة وجود كبح مالي أو في حالة التحرير المالي حسب ماكنون.

(1) أبو بكر بوسالم ورياض المزودة، أثر التحرير المالي على استقرار النظام المالي ومستوى التنمية المالية - الإشارة لحالة الجزائر - مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 6، ديسمبر 2016، ص 161

حسب تحليل (Dut و burket) التحرير المالي يخفض الطلب الفعال، وبالتالي وقوع الاقتصاد في حالة عدم التشغيل الكامل، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي أن هذا التحليل لا يتعارض مع ماك زون وشو على أهمية تحرير سعر الفائدة وأثر ذلك على زيادة معدلات الادخار والاستثمار، ولكنه يؤكد على إمكانية وجود آثار جانبية لسياسة التحرير على الطلب الفعال وبالتالي انخفاض النمو، إضافة إلى هذا قدمت المدرسة التي انتقادا إلى منهج ماكنون وشو على اعتبار أنه لم يهتم بتحليل دور القطاع غير الرسمي أو ما يعرف بالوساطة غير الرسمية.<sup>(1)</sup>

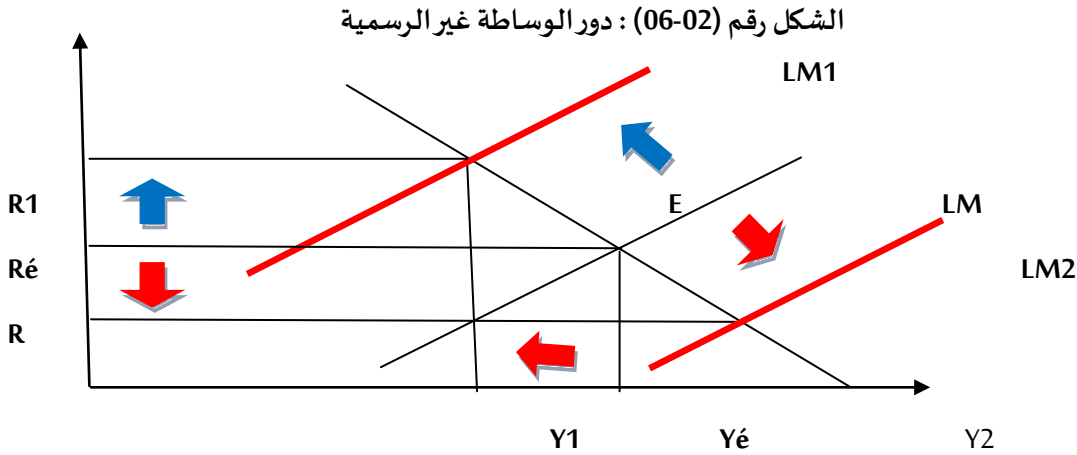
## 2 - التحرير المالي و دور الوساطة غير الرسمية:

يفسر وجود الوساطة غير الرسمية ( Informal sector ) كرد فعل لقصور الوساطة الرسمية في الدول النامية، تحليل دور الوساطة غير الرسمية يتم أساسا من خلال دراسة عملية إحلال الأصول التي تمتلكها المؤسسات والعائلات، هذه الأصول تتحدد في: العملة أو الرقود، الودائع البنكية وأصول غير رسمية، أي قروض للقطاع غير الرسمية والتي تكون محل إحلال بين الوساطة الرسمية والوساطة غير الرسمية حسب تغيرات أسعار الفائدة، إذن تتجه المؤسسات إلى الوساطة الرسمية للحصول على القروض اللازمة لتمويل مشروعاتها أن تكون سعر الفائدة الحقيقية أقل من السعر المطبق في الوساطة غير الرسمية، وعلى اعتبار تحديد سقف سعر الفائدة على الودائع يقلل من المدخرات، وبالتالي يكون عرض القروض في الوساطة الرسمية محدودة، نتيجة ذلك يتجه أصحاب المشاريع والباحثون عن الأموال إلى الوساطة غير الرسمية لتمويل باقي المشاريع التي لم تحصل على التمويل من الوساطة الرسمية، على هذا الأساس يفسر الطلب في السوق غير الرسمي بالفرق بين الطلب الكلي والعرض الموجود في السوق الرسمي في هذا الاتجاه ينادي أصحاب التحرير المالي أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقية على الودائع يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من قبل العائلات مقابل انخفاض قروضهم للقطاع غير الرسمي، أي الاتجاه من الوساطة غير الرسمية إلى الوساطة الرسمية، وبالتالي زيادة أهمية ونشاط الوساطة البنكية في تمويل الاقتصاد وتعبئة المدخرات، في مقابل انخفاض نشاط الوساطة غير الرسمية حتى الزوال، أي أن التحرير المالي سيقضي نهائيا على القطاع غير الرسمي في الاقتصاد انتقد هذا التحليل بشدة من قبل النيوهيكلين وخاصة (Van wijnbergen)، إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة سياسات التحرير من شأنها تنشيط الوساطة غير الرسمية على اعتبار أنها أكثر كفاءة من الوساطة البنكية الرسمية، وذلك من خلال وجود قيود تعمل فيها الوساطة الرسمية منها:

- ✓ خضوع الوساطة البنكية لمعدل الاحتياطي الإجمالي (P) هذا المعدل لا يطبق في الوساطة غير الرسمية بمعنى أن الوساطة الرسمية تقوم بوساطة جزئية حيث أن وحدة واحدة من الموارد المالية (ودبعة) لا يمكن إلا من منح (P-1) وحدة من القرض، بينما يكون هناك وساطة تامة في السوق غير الرسمية لعدم وجود المعدل (P).
- ✓ انخفاض تكاليف التشغيل فيما يخص عمليات الإقراض والاقتراض بالنسبة للوساطة غير الرسمية الناتجة عن ظروف العمل فيها، مثل غياب تكاليف مكتبية عالية إضافة إلى انخفاض المنافسة غير السعرية لأن أسعار الفائدة تكون محدودة بقوى السوق، على هذا الأساس يعتبر (Van Wijnbergen) أن تزامن وجود نظامين يسمح للأعوان الاقتصادية وخاصة العائلات بإجراء عملية إحلال أو استبدال الأصول المملوكة، الأمر الذي يمكن أن يغير العرض

(1) نفس المرجع، ص 161.

الكلية للقروض البنكية في النظام الرسمي<sup>(1)</sup>. يمكن شرح و تفسير عملية إحلال الأصول في الوساطة الرسمية وغير الرسمية من خلال المخطط التالي:



المصدر : لموازدة رياض، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر ، مذكرة دكتوراه ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017/2018، ص 62.

- إن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع نتيجة سياسة التحرير المالي سوف يؤثر على مستوى الاستثمار و الإنتاج فيما يلي:<sup>(2)</sup>
- ❖ حالة ارتفاع الإنتاج من  $Y_e$  إلى  $Y_2$  : في حالة احتفاظ العائلات بأرصدة نقدية معطلة أي الاحتفاظ بالنقد أثناء الكبح المالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع سيزيد الطلب عليها وبالتالي زيادة مصادر البنوك مؤدية بذلك إلى زيادة عرض الأموال القابلة للإقراض من قبل الوساطة الرسمية، مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليمين (LM2) مخفضا بذلك سعر الفائدة التوازني من  $R_e$  إلى  $R_2$  به، وبالتالي تحريك الاستثمار وزيادة الإنتاج.
  - ❖ حالة وجود قروض للقطاع غير الرسمي: في حالة ارتفاع أسعار الفائدة تتجه الأعوان الاقتصادية وخاصة العائلات نحو الوساطة الرسمية وهذا عن طريق إحلال الودائع محل الأصول غير الرسمية التي كانت في شكل قروض للقطاع غير الرسمي، وأمام وجود قيود على الوساطة الرسمية، جزء من هذه الودائع تذهب إلى البنك المركزي على شكل احتياطات إجبارية مفروضة، وبالتالي انخفاض العرض الكلي للقروض وهذا التطبيق المعدل (P) على الوساطة البنكية وعدم وجوده في الوساطة غير الرسمية، بمعنى أن هذه الأخيرة كانت تقوم بالوساطة التامة في حين تقوم البنوك بالوساطة الجزئية، مما يؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى اليسار (LM1)، هذا الانتقال هو نتيجة لظهور فائض الطلب على القروض وبالتالي ارتفاع سعر الفائدة التوازني إلى (R1) مخفضا بذلك الاستثمار، الإنتاج ومعدل النمو الاقتصادي.
- ان إهمال دور الوساطة غير الرسمية في نموذج التحرير المالي جعل ماكنون وشو يركزان على الحالة الأولى، أين ارتفاع سعر الفائدة يزيد من الطلب على النقود الكتابية، أي الودائع، في حين تم إهمال الحالة الثانية أين يتم إحلال أصول القطاع غير الرسمية بالودائع البنكية وقيام الوساطة البنكية بوساطة جزئية تؤثر سلبا على الاستثمار وبالتالي على النمو

(1) لموازدة رياض، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر ، مذكرة دكتوراه، غير

منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2017/2018، ص 62

(2) نفس المرجع، ص 63.

الاقتصادي، إضافة إلى أن فرضية قضاء التحرير المالي على القطاع غير الرسمي في الدول النامية تبقى محدودة، وهذا لمحدودية المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات وضعف تقديم الخدمات المالية عالية الجودة، مما يجعل الوساطة غير الرسمية منافسة لها أو بديلا لها على هذا الأساس تبقى الوساطة البنكية في الدول النامية تعاني من نشاط الوساطة غير الرسمية، وبالتالي فإن مصممي السياسة النقدية لا بد من الأخذ في الاعتبار أن أي إجراء للتقييد على الوساطة البنكية يمكن أن يؤدي إلى تنشيط أكثر للوساطة غير الرسمية .

### 3-تحرير سوق القرض:

تجسدت مظاهر تحرير سوق القرض عبر إدماج المؤسسة المصرفية ضمن قالب المؤسسات العمومية الاقتصادية وتم هذا الإدماج بموجب القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 والذي ساعد سلطة بنك الجزائر من الأوجه التالية:<sup>(1)</sup>

- ✓ إعادة الاختصاص إلى الهيئات القرض فيما يخص الشروط المصرفية بما فيها كذلك تحديد سقف إعادة الخصم في إطار توجيهات المجلس الوطني للقرض؛
- ✓ السماح للهيئات المالية المصرفية بإمكانية اخذ مساهمات في شكل أسهم أو سندات أو أرباح أو كل عملية داخل التراب الوطني أو خارجه وإدخال منتجات مالية جديدة؛
- ✓ الترخيص لهيئات القرض بإصدار قروض لأجل مخصصة للجمهور؛
- ✓ تجنيد المساهمات ذات المنشأ الأجنبي ويتم هذا التجنيد مع مراعاة السياسة الاقتصادية للحكومة في مجال القرض الخارجي؛

نجم عن تحرير سوق القرض والنقد إزالة القيود التنظيمية التي كانت تلازمه وترتب عن هذا التحرير النتائج التالية:<sup>(2)</sup>

- ✓ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي وذلك لان التدخل الإداري قد ولد تضخما جانحا وانحرافا غير مراقب؛
- ✓ إعادة تأهيل دور بنك الجزائر في تسيير النقد والقرض، وتدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة بنك الجزائر؛
- ✓ تولي مجلس النقد والقرض إدارة بنك الجزائر وسلطة نقدية وضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات قيمة والابتعاد عن المضاربة وإقامة نظام مصرفية قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛
- ✓ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد وحماية الودائع؛
- ✓ تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيرافة وبتقوية الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى تخفيض المديونية.

### 4-تحرير حساب رأس المال:

إن جوهر عملية التحرير المالي والتي تقوم عليها العولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال والمقصود بذلك هو إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون والأسهم (أسهم المحافظ المالية) والاستثمار المباشرة والعقاري والثروات الشخصية

(1) خنفوسي عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجواز المصرفي، الجزء الأول، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 34.

(2) نفس المرجع، ص 61.

وعليه فان تحرير حساب رأس المال (قابلية حساب رأس المال للتحويل) ترتبط كذلك بإلغاء القيود على المعاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.<sup>(1)</sup>

#### 5- أسواق رأس المال العربية وتحديات التحرير المالي :

أ- إمكانية التعرض لازمات المالية مفاجئة :

في ظل تحرير حساب رأس المال والسماح لرؤوس الأموال الأجنبية بالتدفق إلى الداخل والخارج عبر حدودها الوطنية تتنافي احتمالات تعرض أسواق رأس المال القائمة فيها إلى أزمات مالية مفاجئة وتبدو خطورة هذه التدفقات إذا علمنا أن معظمها يتم استثماره في أصول قصيرة الأجل بهدف تحقيق عوائد أكبر ، وهو الأمر الذي ينطوي على مخاطرة عديدة يترتب عليها حدوث أزمات مالية عارمة تهدد استقرار الاقتصاد برمته وتنشأ هذه المخاطر في حالتين هما:<sup>(2)</sup>

✓ حالة خروج رؤوس الأموال بصورة مفاجئة :

نظرا لكونها من الأموال الساخنة التي تسعى إلى المضاربات وقد يكون الدافع وراء تدفقها وجود اختلالات في السوق أو خطأ في السياسات تؤدي إلى خلق فجوة واسعة بين أسعار الفائدة المحلية والدولية.

✓ حالة زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى داخل الدولة المضيفة:

ويحدث ذلك غالبا في حالة حدوث صدمة مواتية تزداد على إثرها تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل فيترتب عليها توسع في حجم الأصول المحلية وزيادة في الطلب على السلعة المحلية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم والتأثير على أسعار الصرف والفائدة ، وفي أي حالة كانت حالة خروج أو دخول لرؤوس الأموال بصورة مفاجئة فان تقلبات في أسعار الأصول المالية وما يترتب عليها من تقلب في الأسعار الصرف و الفائدة.

#### 6- أثر التحرير المالي على الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي يعتبر الركيزة المباشرة لتنمية القطاع الحقيقي، ويقصد به: قدرة النظام المالي على توفير السيولة

وتوفير المعلومات عن مناخ الأعمال، إضافة إلى القدرة على استيعاب الصدمات الداخلية والخارجية.

من خلال دراسة نسبة القروض إلى ( GDP ) في مختلف الدول النامية التي انتهجت سياسات التحرير، لوحظ ارتفاع هذه النسبة، مما يدل على توسع حجم النظام المالي في منح القروض وتمويل الاقتصاد. إن ارتفاع هذه النسبة والتي تمثل مؤشرا من مؤشرات التطور المالي، تميزت بعدم الاستقرار في معدل الزيادة.

(1) شذا جمال خطيب و صعفر الركبي، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،

عمان، الأردن، 2008، ص 31.

(2) نفس مرجع، ص 135.

ويمكن تفسير عدم استقرار التطور المالي بعدة أسباب منها:<sup>(1)</sup>

- ✓ زيادة قدرة البنوك التجارية في منح القروض يؤدي إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية وخاصة النقد الكتابي فالتوسع في إصدار هذا النقد يشتمل على خطر عدم قدرة البنك بالوفاء بالتزاماته و ضمان السيولة للمودعين، مما يستدعي إفلاسه مع وجود إمكانية انتقال خطر الإفلاس إلى كافة النظام البنكي لفقدان الثقة في كافة البنوك والاندفاع القوي لسحب المدخرات المودعة لدى البنوك، مما يؤثر على حجم القروض الممنوحة.
  - ✓ إن ارتفاع معدل الفائدة على الودائع كنتيجة للسياسية التحرير تؤدي إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المالية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدل الفائدة على الودائع من قبل المؤسسات المالية وخاصة البنوك لجلب المزيد منها، هذا السلوك يؤدي إلى انخفاض هامش الربح المتحصل عليه (الفرق بين المعدلات المدينة والدائنة)، أمام انخفاض هذا الهامش تحاول البنوك مثلا امتلاك أصول ذات مخاطر عالية للحصول على عوائد أكبر تعويضا لانخفاض هامش الربح، بمعنى الاتجاه نحو السلوك المضاربي في أسواق رأس المال والتخلي عن الدور التمويلي للاقتصاد مما يؤثر على حجم القروض الممنوحة، إضافة إلى إمكانية انهيار الأسعار وإفلاس البنوك وخروجها نهائيا من السوق التمويلية.
  - ✓ ارتفاع حالة عدم التأكد في الاقتصاد الكلي لمعظم الدول النامية، وهذا راجع لغياب نظام قانوني فعال ونظام للمراقبة البنكية يدفع البنوك إلى منح قروض عالية المخاطر ومعدلات فائدة مرتفعة جدا وقد تكون بالعملة الصعبة، هذا السلوك أدى إلى ظهور أزمات مالية حادة كان لها أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي لهذه الدول.
- وأخيرا يتضح أن التوسع في إصدار النقد الكتابي وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية واتجاه البنوك إلى المضاربة المفرطة كانت سببا في ظهور أزمات مالية وبنكية أدت إلى عدم استقرار الأنظمة المالية، إضافة إلى أن تدفق الأموال الأجنبية نتيجة إزالة القيود الخارجية على حركة الأموال، ونظرا لحجم وطبيعة هذه الأموال وسرعة نفادها في النظام الاقتصادي سببت مشاكل كبيرة في استقرار الاقتصاد الكلي وكانت أثارها مكلفة على اقتصاد هذه الدول وأمام هذه الأزمات البنكية و المالية كتب الاقتصادي "DYAZ" مقالا عنوانه: "وداعا للكبح المالي مرحبا بالانهيار المالي" وهذا بعد تحليله لأثار التحرير المالي على استقرار المالي على دول جنوب شرق آسيا".

(1) لموازدة رياض، مرجع سبق ذكره، ص 64.



خلاصة الفصل :

يهدف التحرير المالي والمصرفي إلى إلغاء القيود والضوابط التي تحد من تحركات رؤوس الأموال القصيرة أو الطويلة الأجل، وإعطاء السوق المالية الحرية في توزيع وإعادة توزيع وتخصيص الموارد المالية طبقاً لقوانين العرض والطلب، من أجل تسارع النمو الاقتصادي في الدول النامية، وفي ظل المنافسة المتزايدة بين البنوك العالمية وتنوع رغبات العملاء لجئت البنوك إلى تطوير الخدمات المصرفية من خلال دمج و تصميم تلك الخدمات للحصول على منتجات جديدة وإعادة تحديد مكانة الخدمة في السوق وتخفيض التكاليف، يخضع القطاع المصرفي لمجموعة من القواعد والتنظيمات التي تحكم نشاطه وتنظمه وتؤثر فيه وهذا راجع إلى احتكار النظام المصرفي لعدد من الوظائف ذات الأهمية البالغة المتمثلة في إصدار النقود والرقابة السطحية على الأنشطة المؤسسات المصرفية وتحسين كفاءة النظام المصرفي وتقليل كلفة الوساطة المالية، وتحرير القطاع المالي والمصرفي لتفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة على النظام المصرفي.

## الفصل الثالث:

الآطار الاستراتيجي لسياسة التحرير

النظام المصرفي في الجزائر

## مقدمة الفصل:

تعد الخدمات التي يوفرها القطاع المالي للقطاع المصرفي متطلبا ضروريا لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، لهذا فقد توجب على الدولة الجزائرية النهوض بالنظام المالي والمصرفي لماله من غرض للحصول على المكاسب الاقتصادية، لقد اتجهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تبني اقتصاد السوق وتحرير نظامها المالي، الذي أصبح تحديا تفرضه التحولات الاقتصادية والمالية في العالم، وقد عرف القطاع المالي الجزائري تغيرات هيكلية من خلال تطبيق استراتيجيات من أجل تحرير قطاعها المالي الذي أصبح يمثل أهم الخيارات التنموية التي تفرضها العولمة المالية.

## المبحث الأول: النظام المالي والمصرفي الجزائري من التقييد إلى التحرير:

لقد خلفت العوامة المالية الحاجة إلى ضرورة القيام بإصلاحات جذرية لتغيير السياسات القائمة والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، ومنه فقد قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الجديدة في أواخر الثمانينات لإعادة توجيه أنظمتها المالية والمصرفية القائمة أساسا على التحرير المالي.

## أولا- النظام المالي و البنكي الجزائري خلال فترة التقييد :

تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة تكوين النظام المالي والبنكي الجزائري، حيث عند نيل الجزائر استقلالها عام 1962 كان نظامها المالي والبنكي تابعا للنظام الفرنسي القائم على الرأسمالية (نظام ليبرالي)، ومن أجل فرض سيادتها على هذا القطاع الحيوي وفصله عن النظام الفرنسي والنهوض به وتمكينه من أداء مهامه وتحقيق الأهداف المنتظرة منه خاصة بعد انتهاجها نظاما اقتصاديا مغايرا وهو النظام الاشتراكي (القائم على التخطيط) قد قامت بمجموعة من الإصلاحات التي أدت إلى تقييد هذا القطاع، ومن أهم اجرائتها:

- إنشاء الخزينة الجزائرية في 29 أوت 1962 وتكليفها بمنح القروض الاستثمارية للقطاع الاقتصادي وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي، وإنشاء البنك المركزي (BCA) في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون رقم 62-144 و الذي أسندت إليه مهمة الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم و تداول الكتلة النقدية وغيرها، وما تجدر الإشارة إليه هو أن أول إصدار للعملة الوطنية (الدينار الجزائري) كان في 10 أبريل 1964 .
- دعم عملية التنمية الوطنية من خلال إنشاء الصندوق الوطني للتنمية (CAD) بمقتضى القانون 69-165 الصادر بتاريخ 07 ماي 1963، والصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 223-64 الصادر بتاريخ 10 أوت 1964.
- تأميم البنوك الأجنبية التي كان يزيد عددها عن 20 بنك والتي امتنعت عن تمويل الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الفلاحي، وقد نتج عن هذه العملية التي استمرت خلال الفترة (1967-1999) إنشاء ثلاثة بنوك تجارية جزائرية عرفت بالبنوك الأولية "وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA) الذي انشأ بموجب المرسوم رقم 666-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، القرض الشعبي الوطني (CPA) الذي تأسس بموجب المرسوم رقم 66-336 المؤرخ في 14 ماي 1967 ، بالإضافة إلى البنك الخارجي الجزائري (BEA) الذي تأسس بموجب الأمر رقم 97-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> فهيمة بديسي ومريم سرارمة، أثر التحرير المالي على النظام المالي و البنكي الجزائري - إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 2017/08، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 09.

## 1- إصلاح وتحرير النظام المصرفي :

تعد سنة 1990 منعرجا هاما وحاسما في مسار الإصلاحات المالية والنقدية الوطنية والتي تزامنت مع صدور قانون النقد والقرض 90-10 في 14 أفريل 1990 حيث سمح هذا القانون بوضع النظام المالي والمصرفي على مسار جديد تتجلى أبرز ميزاته في إعادة تنشيط دور البنوك كوسيط مالي غير مباشر، وإعطاء أهمية أكبر لدور السياسة النقدية، كما يرمي هذا القانون. إلى وضع حد نهائي لكل التدخلات الإدارية في القطاع المصرفي والمالي لضمان تسيير فعال ومرن للنشاطات الاقتصادية، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على صدور قانون النقد والقرض وبداية العمل به، تم إدخال عليه بعض التعديلات من خلال مجموعة من الأوامر والتنظيمات القانونية، انطلاقا من تعديل سنة 2001 ، وفيما يلي كرونولوجيا تطورات هذا القانون:

- ✓ سنة 2001 : تعديل قانون النقد والقرض بموجب الأمر 01-01 الذي يعتبر أول تعديل للقانون والذي مس الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر.
- ✓ سنة 2003: صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أرت 2003 بعد فضائح بنك الخليفة، وهو يلغي تماما القانون السابق ويحل محله.
- ✓ سنة 2009: تعديل قانون النقد والقرض (الأمر السابق) بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009) المادة 107 من القانون تعدل المادة 104 من الأمر)، للسماح للبنوك والمؤسسات المالية بمنح قروض في حدود 25 % من أموالها الخاصة الأساسية لمؤسسة يمتلك البنك أو المؤسسة المالية مساهمة في رأسمالها.
- ✓ سنة 2010: تعديل قانون النقد والقرض ( الأمر السابق ) بموجب الأمر 10-04 الصادر في 26 أوت 2010 والذي يفرض تطبيق قاعدة الاستثمار 51/49 في البنوك.
- ✓ سنة 2017 : تعديل قانون النقد والقرض (الأمر السابق) بموجب القانون 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 ، والذي جاء كاستجابة للأوضاع الصعبة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري وشح الموارد المالية نتيجة تهاوي أسعار النفط على المستوى العالمي، وتم ذلك من خلال إقرار الحكومة لاستخدام أداة تمويل تم استعمالها في السنوات الأخيرة عبر العالم، والمعروفة باسم " التمويل غير التقليدي " ، وقد تم صياغة هذا التعديل ضمن مادة واحدة وهي المادة رقم 45 مكرر<sup>(1)</sup>.

## ثانيا- إجراءات التحرير المالي في الجزائر:

أولت السلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بإصلاح وتحرير قطاعها المالي والمصرفي، ومن أجل تفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة عليها وتعميق مسار التحول إلى اقتصاد السوق الذي بدأتها نهاية الثمانينات، أصدرت قانون النقد والقرض بموجب قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية وسياق التحرير المالي، وأشتمل هذا القانون على كل المبادئ التي جاءت في قانون القرض والبنك لسنة 1986 وقانون تكييف الإصلاح 1988 ، بالإضافة إلى المبادئ الجديدة المتعلقة بسياسة التحرير المالي كالتحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية ولدور النظام البنكي، وفتح المجال المصرفي المحلي أمام المنافسة الأجنبية وتحرير حساب رأس المال وفقا

(1) حسيب سهيلة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

لي R. Mc KINNON et E. SHAW المتعلق بالتحرير المالي ومن أهم النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة، وبينها وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون 90-10 تضطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها أو في مجال منح القروض وتوجيهها إلى تمويل مختلف الاستثمارات، وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير أهمها: ✓ منح الاستقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى ببنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية، مستقلة عن السلطات المالية، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسييره وإدارته ومراقبته.

✓ تفعيل دور السوق النقدي في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام لبنوك الخاصة المحلية والأجنبية لمزاولة أنشطتها المصرفية، إلى جانب الإقرار بإنشاء سوق للقيم المنقولة سميت بورصة الجزائر.

✓ تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي وفي دورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات مالية ومصرفية جديدة ومتنوعة، والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية ومواجهة المنافسة الناتجة عن انفتاح السوق النقدي أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي وأجنبي وإنشاء سوق للقيم المنقولة<sup>(1)</sup>.

أما فيما يخص هيكل النظام البنكي والمالي الجزائري في ظل التحرير المالي، فلقد مهد قانون النقد والقرض لأول خطوات تحرير القطاع البنكي، وقد تجسد هذا التحرير مع بداية التسعينات من خلال انفتاح النظام البنكي الجزائري على البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية، والتي أصبح بإمكانها أن تفتح فروعها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري ورغم وجود بنوك خاصة إلا 8 أن القطاع العام البنكي لا يزال يهيمن على النشاط المالي والمصرفي في الجزائر من خلال الستة بنوك عمومية التي تتميز بوجود شبكة من الوكالات تتجاوز 1050 وكالة تغطي جميع التراب الوطني، كما أن هذه البنوك العمومية تجمع حوالي 90 % من الموارد المالية المتاحة وتوزع أكثر من 93 % من القروض لكل من القطاع الاقتصادي العام والخاص، وهذا مقارنة بالقطاع البنكي الخاص الذي يضم عدد قليل من الفروع والوكالات تصل إلى حوالي 37 وكالة يقتصر تواجدها على المدن الكبرى، وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على دور القطاع البنكي الخاص سواء في تعبئة الادخار أو في منح القروض، لذكر منها: <sup>(2)</sup>

- يعتبر القطاع البنكي الخاص في الجزائر حديث النشأة، حيث أن معظم البنوك الخاصة ظهرت بعد 1998.

- اعتماد البنوك الخاصة على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة.

بالإضافة إلى ما سبق فقد اتخذت الجزائر قرار اللجوء إلى المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للحصول منهما على مساعدات و قروض ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية، و كان أول تعهد للحكومة الجزائرية على التزامها بالانخراط في اقتصاد السوق من خلال خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 الذي أكد فيه على الانطلاق في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تدريجيا.

<sup>(1)</sup> بلغنامي نبيلة و سحنون جمال الدين، التحرير المالي و انعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2017/17، جامعة الشلف، الجزائر، ص 321.

<sup>(2)</sup> مرجع سابق، ص 322.

لقد تعهدت الحكومة الجزائرية على تنفيذ برنامج التكيف و الاستقرار الهيكلي، في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، والتي كانت لأول مرة في ماي 1989، ومع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة. لقد تمحورت هذه الاتفاقيات والتي تلتها حول تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها. كما بدأت، كذلك إجراءات منح الاستقلالية القانونية للبنوك التجارية القائمة، بالإضافة إلى تقليص دور الخزينة في تمويل عجز المؤسسات الاقتصادية التي منحت الاستقلالية الكاملة في اتخاذ مختلف القرارات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور، تغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية. وبهذا انطلقت الجزائر فعليا في التطبيق التدريجي لمختلف إجراءات التحرير الاقتصادي والمالي، و مازلت هذه العملية مستمرة إلى وقتنا الحالي.<sup>(1)</sup>

### ثالثا- الإصلاحات المالية في الجزائر:

#### 1- قانون النقد والقرض سنة 1990 وبداية تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر:

لم تسمح الإصلاحات المالية التي عرفها الجهاز المصرفي والمالي الجزائري سابقا بتفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة عليها، الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية إلى تدعيم هذه الإصلاحات بإجراءات جديدة تمثلت بالأساس في قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي أعتبر بمثابة بداية حقيقية، لسياسة التحرير المالي في الجزائر فقد اشتمل على كل الأفكار التي جاءت في قانون 1986 و 1988. بإضافة إلى أفكار جديدة متعلقة بأداء البنوك كتحرير البنوك من القيود المفروضة عليها، حصر السلطة النقدية في جهة واحدة المتمثلة في البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، السماح بإنشاء البنوك الخاصة وبدخول البنوك الأجنبية. سمح قانون النقد والقرض بإعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري والارتقاء بالقانون المصرفي إلى مصاف التشريعات المصرفية الخاصة بالدول المتقدمة، فقد سعت السلطات النقدية من وراء إصدار قانون النقد والقرض (90-10) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن إبرازها فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- وضع حد لتدخل الحكومة في القطاع المالي والمصرفي.
- التخلص نهائيا من مصادر المديونية والتضخم ومختلف أشكال التسريبات.
- إعادة تقييم العملة الوطنية بما يخدم الاقتصاد.
- تشجيع الاستثمارات والسماح بخلق بنوك خاصة وأجنبية.
- تدعيم دور البنوك في تحديد أسعار الفائدة.
- إنشاء السوق النقدية الجزائرية.

(1) فهيمة بديسي ومريم سرارمة، مرجع سابق، ص 07.

(2) بن بوزيان محمد و بوغرة بومدين و غربي ناصر صلاح الدين، سياسة التحرير المالي في الدول النامية (دراسة قياسية لحالة الجزائر)،

مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2010/5، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 14.

وفي سنة 2013 واصل بنك الجزائر إتباع السياسة النشطة لسعر الصرف (التعويم الموجه) بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من منتصف سنة 2013، والتي حملت في طياتها ضغوط قوية على عملات البلدان الناشئة، ويهدف بنك الجزائر من التدخل بسوق الصرف في مثل هذه الظروف الحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي.

## 2-برنامج التعديل الهيكلي 95-98: السياسة النقدية والقطاع المالي:

تتركز السياسة النقدية خاصة على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة، إضافة إلى تنظيم القطاع المالي، وقد تم تحديد إجراءات عديدة تتعلق بهاتين النقطتين. غير أن أهم الإجراءات التي جاء بها برنامج التعديل هي المتعلقة بإعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب مع متطلبات السوق، وبعد سنوات طويلة من التعامل بشكل القروض الإيجابية المفروضة على البنوك اتجاه المؤسسات العمومية، في ظل قوانين غير ملائمة ومستوى خدمات رديء، فإنه تم تسريع وتيرة الإصلاح الهيكلي لها، وكانت البنوك التجارية قد تحصلت على 217 مليار دج كدعم لها بين سنوات 1991-1996 كما بذلت مجهودات أخرى لإعادة تمويل البنوك، كمثال فإن بنك الجزائر الخارجي والقروض الشعبي الجزائري من تحويلات الخزينة تقدر ب 10 مليار دج. وقدمت 24.9 مليار دج لتمويل خمسة بنوك تجارية سنة 1996 ذات حصص تمتد على فترة 20 سنة وتقديم 8 مليار دج في أبريل 1997 لإعادة رسملة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وهذا لتحويله إلى بنك متخصص في تمويل السكن كما تم وضع البنوك أمام المنافسة لتحسين خدمات القطاع المصرفي، وفي إطار قانون القرض و النقد تم السماح للشركاء الأجانب بالمساهمة في رأسمال البنوك التجارية المحلية، واعتماد عدة بنوك خاصة<sup>(1)</sup>.

### أ- تحرير أسعار الفائدة:

اتبعت السلطات النقدية نموذج تحريري التدرج يلمكونون وشاو لتحرير أسعار الفائدة بهدف تعويض الادخار بغرض تعبئة وتوجيه تمويل الاستثمار، ومن جهة أخرى إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية. وفي ظل إبرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني 1991 - 1989 واتفاقيات برنامج التعديل الهيكلي (1994 1998) تم تحرير أسعار الفائدة على مراحل وبصورة متلائمة مع سرعة خطوات الإصلاح في القطاع الحقيقي ومع التقدم العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وبصورة أساسية فقد بدأ تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989، فارتفعت من 16.88 %، سنة 1990 إلى 20.13 % سنة 1994 لتصل سنة 1995 إلى 20.42 % مسجلة بذلك أقصى ارتفاع لها، أما تحرير أسعار الاقتراض، فقد تم بصورة تدرجية وكانت خاضعة لحد أدنى نسبته 20 % سنويا، وتم إزالته سنة 1994، ووافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الإيداع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية، وذلك بغية منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، وألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995، فارتفعت بين سنة 1990 وسنة 1995 من 11.17 % إلى 11.25 %.

في الفترة 1990 -1996 تم تسجيل أسعار فائدة سالبة سواء بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض أو أسعار الفائدة على الودائع رغم ارتفاعها، وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم والتي وصلت إلى 20.70 % سنة 1995 وبداية من سنة 1997 تم

(1) مهباني سعاد، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم

الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص 32.



تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، وهذا راجع كذلك لانخفاض معدلات التضخم، إلا أنها بدأت في الانخفاض ابتداء من سنة 1998، وهذا بسبب انخفاض أسعار الفائدة الاسمية بسبب توفر السيولة لدى البنوك، حيث تم تحقيق أسعار فائدة حقيقية سالبة على الودائع خلال الفترة (2004-2010).<sup>(1)</sup>

#### ب- تحرير رؤوس الأموال:

تميزت النصوص التنظيمية التي سبقت قانون النقد والقرض 1990 بالصرامة فيما يتعلق بالاستثمارات، حيث منعت رؤوس الأموال الأجنبية من الاستثمار المباشر إلا بمشاركة مع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعلى أساس نسبة 49% - 51%. ما استوجب إعادة النظر في هذه النصوص لتساير التغيرات الاقتصادية الدولية، فجاء قانون النقد والقرض 90-10، الذي نص على السماح بإنشاء البنوك الخاصة برأس مال جزائري وأجنبي في الجزائر، كما ضمن قانون النقد والقرض للمستثمر الأجنبي حرية تحويل رؤوس أموال وإلى الخارج ضمن قواعد معينة، حيث جاء في المادة 129 ما يلي "يرخص للمقيمين في الجزائر تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج لضمان تدويل نشاطات في الخارج مكملتها لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر، ويحدد مجلس النقد والقرض شروط تطبيق هذه المادة ويمنح الرخص وفقا لهذه الشروط، وفي هذا الإطار صدرت مجموعة من القوانين والتعليمات التي من شأنها ترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ولقاضية بالسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل كافة رؤوس أموال الاستثمارات الأجنبية وعائداتها من أرباح وفوائد وربوع وما شابهها والسماح لهم بالاستثمار في المحافظ المالية وذلك بشراء الأسهم والسندات المتداولة في بورصة الجزائر دون إعادة تحويلها إلى الخارج. وعلى الرغم بكل ما جاء بهذا القانون من رفع للعراقيل أمام تدفقات رؤوس الأموال إلا أن السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أبدت رغبتها في عدم التوسع في مسار التحرير المالي، حيث تم إلغاء قروض الاستهلاك وتم إلزام البنوك بتدويل التجارة الخارجية بالقرض المستندي الغير القابل للإلغاء والمؤكد فقط، كما لم يسمح الأمر رقم 10 04 المحدد لنسبة المشاركة الوطنية بـ 51%، 49%، من تطوير حجم البنوك الجزائرية.<sup>(2)</sup>

#### رابعا- مؤشرات السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال مسار التحرير المالي في الجزائر:

ابتداء من سنة 1989 وفي إطار الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اتبعت الجزائر عملية التحول من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق وذلك من خلال جملة من الإصلاحات مست مختلف المؤشرات النقدية والمالية، بداية بإعادة الاعتبار لأسعار الفائدة وذلك بتحريرها بشكل تدريجي، وقد كان الهدف الرئيسي من هذا التحرير هو الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، لتحفيز الادخار وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات، وكذلك إرغام المؤسسات المالية والمصرفية من عقلنه سلوكها بإعطاء الإقراض تكلفة حقيقية.

(1) زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال

الفترة 1980 - 2015. أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر

2019/2018، ص 125.

(2) مرجع سابق، ص 126.

## الفصل الثالث: الإطار الاستراتيجي لسياسات التحرير النظام المصرفي في الجزائر

ويمكن عرض هذه التطورات التي مست معدلات الفائدة في الجزائر من خلال الجدول الموالي:<sup>(1)</sup>

### جدول رقم (3-1) : تطورات معدلات الفائدة الدائنة والمدينة خلال الفترة (1990-2015)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
(1)الإقراض	11.17	12.67	14	14	16	18.41	19	15.70	11.50	10.75	10	9.5	8.58
(م) التضخم	16.65	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64	0.33	4.22	1.41
(1) الحقيقي	-5.48	-13.21	-17.66	-6.54	-13.04	-11.36	0.33	9.67	6.55	8.11	9.67	5.28	7.17
(1) للودائع	8	8	8	8	12	16.58	14.5	12.60	9.125	8.25	8.25	7.5	6.25
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
(1) للإقراض	8.125	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8	8
(م) التضخم	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78
(1) الحقيقي	3.865	4.04	6.62	5.69	4.33	3.14	2.27	4.09	3.48	-0.89	4.75	5.09	3.22
(1) للودائع	5.33	5.25	3.64	1.93	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75	1.75

المصدر: بن عروس رضوان، انعكاسات الانفتاح المالي على السياسات المالية والنقدية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03 العدد 01/2019 جامعة المسيلة الجزائرية، ص 220.

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار الفائدة الاسمية الدائنة (للإقراض) عرفت ثلاثة مراحل من التطور، المرحلة الأولى تمتد من الفترة 1990 - 1996 تميزت بالارتفاع المستمر في معدلات الفائدة، فبعدما كانت سنة 1990 حوالي 11.17 % أصبحت سنة 1996 حوالي 19 %، أما المرحلة الثانية فقد انخفض فيها معدل الفائدة الاسمي بداية من سنة 1997 إلى 2003 من 15.70 % إلى غاية 8.125 % أما المرحلة الثالثة فقد عرفت ثبات معدلات الفائدة على النسبة 8 % سنة 2004 إلى غاية سنة 2015، كما قد سببت معدلات التضخم المرتفعة خلال الفترة 1995 - 1990 من تكوين معدلات فائدة حقيقية سالبة، بعدها سجلت معدلات موجبة، أما معدلات الفائدة على الودائع (المدينة) هي الأخرى قد عرفت ارتفاعا من 8 % سنة 1990 إلى غاية 16.58 % سنة 1995 بعد ذلك بدأت تنخفض تدريجيا إلى غاية 1.93 % سنة 2006، بعد ذلك هي الأخرى قد عرفت ثبات خلال الفترة 2007-2015 عند المعدل 1.78 %.<sup>(2)</sup>

(1) بن عروس رضوان، انعكاسات الانفتاح المالي على السياسات المالية والنقدية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مجلة

التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03 العدد 01/2019، جامعة المسيلة الجزائرية، ص 220.

(2) مرجع سابق، ص 220.

**المبحث الثاني : تحليل مؤشرات التحرير المالي في الجزائر في ضوء التوجهات الجديدة للاقتصاد:**

منذ بداية التسعينات وبعد أن أتبع الجزائر منهج التحرير المالي كسياسة لإصلاح وتفعيل نظامها المالي والمصرفي والذي تجلّى في صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 المعدل بالأمر الرئاسي رقم 03-11 عرفت الجزائر تطورات هامة في مؤشرات النمو الاقتصادي والتطور المالي.<sup>(1)</sup>

لذلك سوف نحاول إبراز أهم التطورات المالية التي عرفت الجزائر بعد تطبيق سياسة التحرير المالي خلال الفترة 2000 - 2020، كما يلي:

**أولا- تحليل تطور مؤشر المالية العامة في الجزائر خلال الفترة (2015-2016-2017) :**

للقوف حول تجربة الجزائر في التحرير المالي وتوضيح المنهج الذي اتبعته السلطات النقدية جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من اجل تحقيق التوازنات الخارجية سوف نقوم بتحليل بعض المؤشرات المالية الموضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم (3-2) : مؤشرات المالية العامة في الجزائر**

2017		2016				البيانات
في نهاية جوان	في نهاية مارس	في نهاية ديسمبر	في نهاية سبتمبر	في نهاية جوان	في نهاية مارس	
3622.0	1257.9	5042.2	3927.8	2316.6	1169.9	إيرادات الميزانية
1121.3	514.0	1781.1	1314.0	883.1	478.2	إيرادات المحروقات
2500.8	743.9	3261.1	2613.8	1433.4	691.4	إيرادات خارج المحروقات
1433.6	672.7	2422.9	1841.9	1335.8	615.8	إيرادات جبائية
1067.1	71.2	838.2	771.9	97.6	75.6	إيرادات غير جبائية
919.8	0.0	610.5	610.5	0.0	0.0	حصص أرباح بنك الجزائر
<b>3876.5</b>	<b>2362.9</b>	<b>7383.6</b>	<b>5494.5</b>	<b>4100.3</b>	<b>2406.3</b>	إجمالي نفقات الميزانية
2473.2	1533.7	4591.4	3478.6	2527.8	1505.3	النفقات الجارية
1403.3	829.3	2792.2	2015.9	1572.5	901.0	نفقات رأس المال
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	صندوق التطهير
- 254.5	- 1105.0	- 2341.5	- 1566.8	- 1783.7	- 1236.7	رصيد الميزانية
- 384.1	- 1110.9	- 2387.3	- 1658.7	- 1769.0	- 1226.6	الرصيد الإجمالي للخرينة
<b>384.1</b>	<b>1110.9</b>	<b>2387.3</b>	<b>1658.7</b>	<b>1769.0</b>	<b>1226.6</b>	العمومية
- 115.8	581.1	1520.0	1096.4	1077.0	1123.6	التمويل
501.3	530.7	765.2	564.5	694.0	103.7	المصرفي
- 1.5	- 0.9	102.1	- 2.3	- 1.9	- 0.7	غير المصرفي
						خارجي ( صافي)

المصدر: بنك الجزائر ، التوجهات النقدية والمالية خلال السداسي الأول من سنة 20 ، التقرير السنوي لعام 2017، ص 19.

عرف هيكل مؤشرات التطورات المالية في الجزائر اتجاها تصاعديا خلال السنوات 2015، 2016، 2017 ويعود هذا الارتفاع لارتكاز السياسة النقدية حول إقامة مشاريع استثمارية كبرى ويتجلى ذلك من خلال القروض الموجهة للعام والخاص في الفترة التي شهد فيها تطبيق حجم الإنفاق الكبير المرتبط ببرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وإقامة مشاريع دعم التنمية

<sup>(1)</sup> بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية: دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي.

الجزائري (1990-2011)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2/2014، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 291.

خارج قطاع المحروقات وذلك بهدف تبني سياسة التحرير المالي في الجزائر والنهوض بالاقتصاد الوطني بغية تغطية الخسائر الناجمة عن الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات في شهر جويلية 2015 الذي نجم عنه انخفاض في المدخرات المالية للجزيرة العمومية الجزائرية والناجم بدوره إيرادات المحروقات وتقلص ودائع قطاع المحروقات .

ثانيا- تحليل تطور مؤشر نمو الكتلة النقدية في الجزائر:

سيتم هنا تحليل معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر بهدف توضيح مسار الجزائر حول تجربتها في التحرير المالي كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-3) : معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

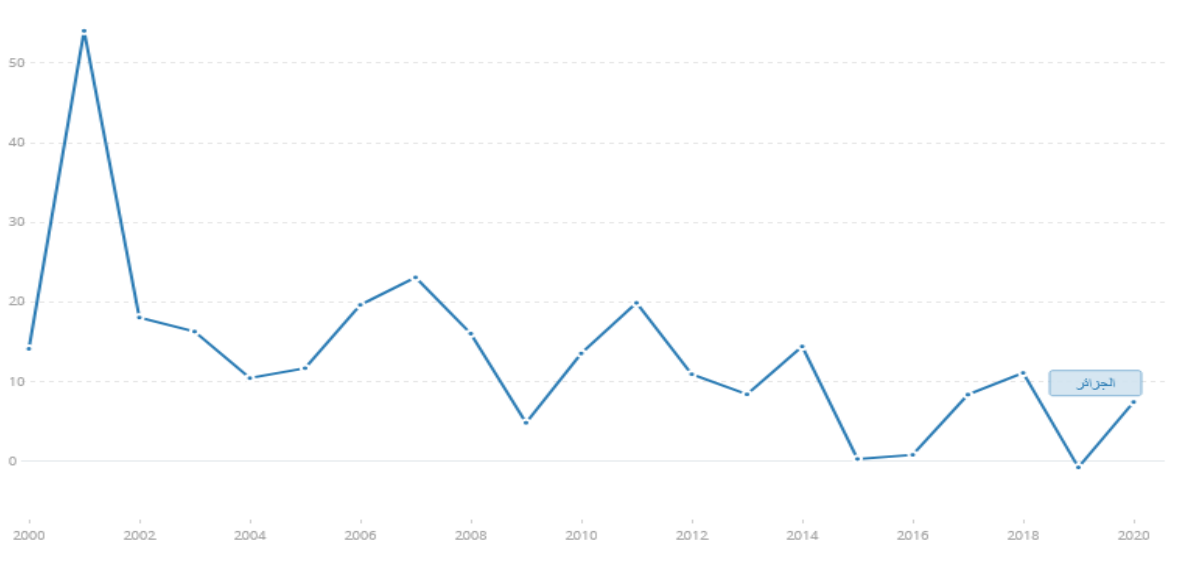
السنة	معدل نمو الكتلة النقدية ( % سنويا )
2000	14,13
2001	54,05
2002	18,05
2003	16,30
2004	10,45
2005	11,69
2006	19,64
2007	23,09
2008	16,03
2009	4,84
2010	13,54
2011	19,90
2012	10,93
2013	8,40
2014	14,42
2015	0,29
2016	0,81
2017	8,38
2018	11,10
2019	0,75
2020	7,44

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي: نمو العرض النقدي في الجزائر :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.ZG?end=2020&locations=DZ&start=2000&view=chart> . consulté le (2022/5/06).

يتضح من الجدول أعلاه الخاص بنمو الكتلة النقدية أن المجتمع النقدي  $M_2$  عرف تذبذبا و تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة، حيث قدر خلال سنة 2000 حوالي 14.13 % بينما في عام 2020 قدر بحوالي 7.44 %

شكل رقم (3-4) : معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: بيانات البنك الدولي: نمو العرض النقدي في الجزائر :

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.ZG?end=2020&locations=DZ&start=2000&view=chart>. consulté le (2022/5/06).

يوضح الشكل السابق أن معدل نمو الكتلة النقدية  $M_2$  فقد انخفض عام 2000 وهذا بسبب اتباع سياسة تقشفية صارمة والمتمثلة في تخفيض عجز الميزانية وتجميد الأجور. أما الارتفاع الذي حصل سنة 2001 بـ 21% فإنه يعود إلى الزيادة الصارمة في الأرصدة النقدية الصافية بالإضافة إلى حجم الإنفاق الكبير المرتب ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي لأقر في سنوات 2001-2004 حيث خصص له مبلغ 525 مليار دج ما يعادل 7 مليار دولار.<sup>(1)</sup>

### ثالثا - تحليل تطور مؤشر سيولة الاقتصاد في الجزائر (M2/PIB) :

بموجب قانون سنة 2018، وعلى أساس البيانات المصرح بها من طرف المصارف، يشير تحليل مؤشرات الصلابة المالية إلى أن وضعية القطاع المصرفي تبقى مريحة كما كانت عليه في السنة الفارطة، ما عدا السيولة المصرفية التي استمرت في الانخفاض خلال السنوات الأخيرة. عرفت بعض المؤشرات تطورا على غرار مؤشر مردودية الأصول ومؤشر مردودية رأس المال، بينما عرفت مؤشرات أخرى، خاصة مؤشر القروض غير الناجعة نسبة تراجعها يفوق عتبة 13% في نهاية عام 2018، مثلت المصارف العمومية 78.9% من إجمالي الناتج الصافي المصرفي. كما واصلت المصارف العمومية تخصيص جزء من نتاجها في شكل احتياطات، مما سمح لها بالامتثال لمتطلبات القواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية (مخاطر القرض، المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق)، وهذا رغم التراجع الطفيف الذي سجل على مستوى معدل الملاءة الإجمالية للقطاع المصرفي في سنة 2018 مقارنة بالسنة المنصرمة. إلى إجمالي القروض. وبصورة أكثر توضيحا سوف نقوم بقراءة الجدول التالي:<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> خديجة تافاست. مرجع سبق ذكره، ص 215.

<sup>(1)</sup> التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر تقرير بنك الجزائر 2019، ص 84.

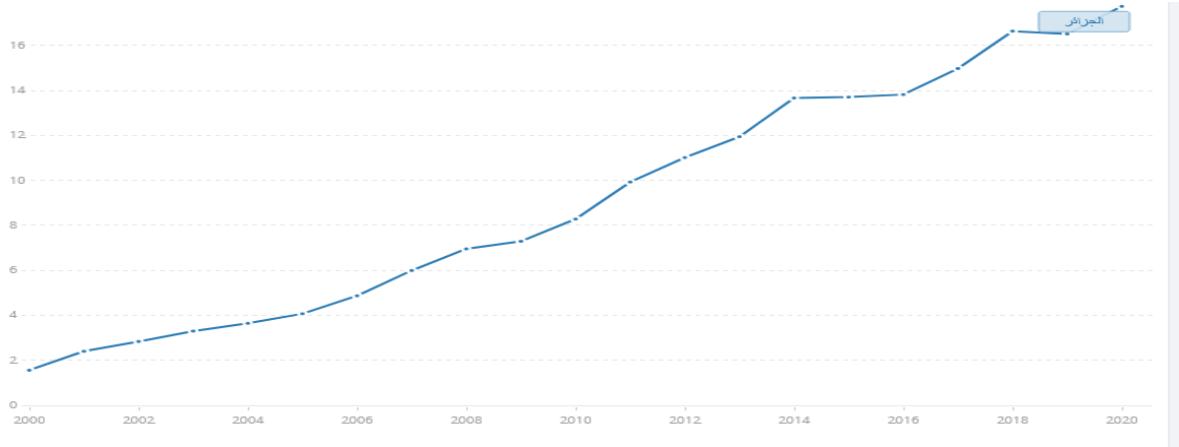
جدول رقم (3-4) : تطور سيولة الاقتصاد (M2/PIB) في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	M2/PIB
2000	1.55
2001	2.40
2002	2.83
2003	3.29
2004	3.64
2005	4.07
2006	4.87
2007	5.99
2008	6.95
2009	7.29
2010	8.28
2011	9.92
2012	1.10
2013	1.19
2014	1.36
2015	1.37
2016	1.38
2017	1.49
2018	1.66
2019	1.65
2020	1.77

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي: العرض النقدي بمعناه الواسع

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.CN>, consulté le (2022/5/07).

شكل رقم(3-4): تطور سيولة الاقتصاد ( M2/PIB ) في الجزائر خلال الفترة ( 2000-2020).



المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي: العرض النقدي بمعناه الواسع

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.CN> \_ consulté le (2022/05/07).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه الذي يوضح تطور مؤشر سيولة الاقتصاد خلال فترة الدراسة حيث أنّ هذا المؤشر عرف نوع من التذبذب خلال هذه الفترة، حيث سجل أدنى مستوياته خلال منذ بداية عام 2000 ، حيث تزامنت هذه الفترة مع السياسة النقدية المتبعة آنذاك والتي كانت تهدف إلى الحدّ من توسع الكتلة النقدية والعمل على امتصاص السيولة، وذلك في إطار برامج التعديل الهيكلي والاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، أمّا في الفترة الموالية ( 2010-2017 ) فقد تباينت نسبة هذا المؤشر بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2015 بمعدّل 82.1 % وهذا ناتج عن تبني الجزائر لسياسة توسعية في إطار برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي المتتالية الذي نتج عنها ضخ سيولة هائلة في الاقتصاد، ومنه يمكن القول أنّ ارتفاع هذه النسبة في القطاع المصرفي الجزائري كان محصلة للسياسات والبرامج الاقتصادية المتبعة ولا يعبر عن أثر إجراءات التحرير المالي<sup>(1)</sup>.

#### رابعا- تحليل تطور مؤشر الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية التي تقدمها المؤسسات المالية للقطاع العائلي والشركات في شكل قروض ومشتريات الأوراق المالية غير السهمية، و الاعتمادات التجارية، والحسابات المدينة الأخرى وبالإضافة إلى ذلك، قد يشمل الائتمان للقطاع الخاص أحياناً، في بعض البلدان الائتمان للشركات المملوكة للدولة أو المملوكة جزئياً للدولة ويظهر لنا الجدول الموالي تطور معدل الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة كما يلي:<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> حسيب سهيلة وكروش صلاح الدين ، سياسة التحرير المالي كآلية لتفعيل دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية للفترة ( 1994-20417 ) ، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2020/1، جامعة بشار ، الجزائر ص222.

<sup>(2)</sup> مدونات البنك الدولي :

<https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/data-show-rise-domestic-credit-developing-countries> consulté le (2022/05/08).

جدول رقم (3-5) : تطور معدل الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

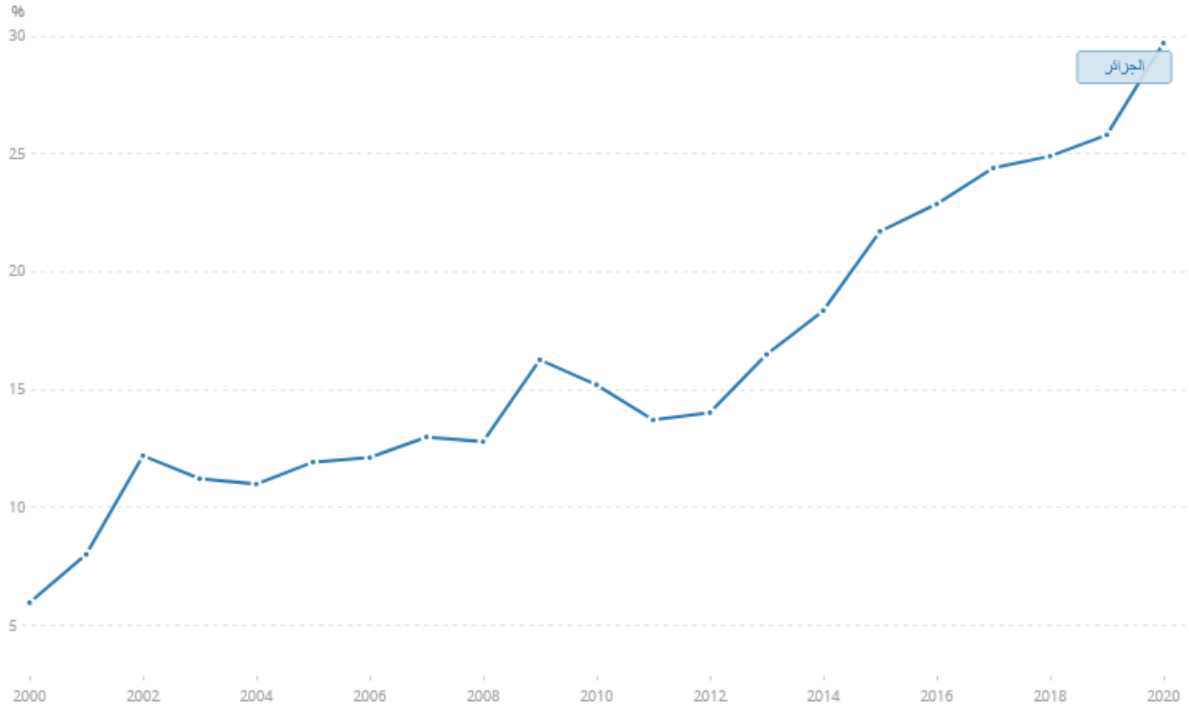
السنوات	معدل الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	5.96
2001	8.01
2002	12.19
2003	11.22
2004	10.99
2005	11.92
2006	12.11
2007	12.99
2008	12.79
2009	16.26
2010	15.20
2011	13.71
2012	14.02
2013	16.49
2014	18.35
2015	21.71
2016	22.87
2017	24.40
2018	24.90
2019	25.80
2020	25.69

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي: الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?end=2020&locations=DZ&start=2000&view=chart>. consulté le (2022/05/08).



شكل رقم (3-6): تطور معدل الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي: الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?end=2020&locations=DZ&start=2000&view=chart>, consulté le (2022/05/09).

من خلال الشكل أعلاه و الجدول السابق نلاحظ أن هذا المؤشر في الجزائر يسجل مستويات تترفع كل سنة ما عدا عام 2004 الذي انخفض لمستوى 10.99% تم عاود الارتفاع عام 2005 ليبلغ معدل 11.92% نظراً لهيمنة مؤسسات القطاع العام على جميع أوجه النشاط الاقتصادي بما في ذلك مؤسسات القطاع المالي لاسيما المصارف، تم واصل الارتفاع من سنة لأخرى حتى عام 2020، بشكل يعكس الأثر الواضح لسياسة التحرير المالي على ارتفاع الائتمان الموجه للقطاع الخاص.

**خامسا - تحليل تطور معدلات الفائدة (معدل الفائدة الحقيقي، معدل الفائدة على الودائع، معدل الفائدة على الودائع):**

من اجل دراسة تطور معدلات الفائدة الحقيقية ومعدلات الفائدة على الودائع بعد انتقال الجزائر إلى سياسة التحرير المالي سوف نقوم بقراءة الجدول التالي:

جدول رقم (3-7): تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2020):

السنوات	معدل الفائدة الحقيقي	معدل الفائدة على الودائع	معدل الفائدة على القروض
2000	-10.33	7.5	2.5
2001	10.02	6.25	3.25
2002	7.16	5.33	3.25
2003	-0.18	5.25	2.87
2004	-3.78	3.64	4.35
2005	-6.99	1.93	6.06
2006	-2.30	1.75	6.25
2007	1.50	1.75	6.25
2008	-6.33	1.75	6.25
2009	21.56	1.75	6.25
2010	-6.99	1.75	6.25
2011	-8.65	1.75	6.25
2012	0.50	1.75	6.25
2013	8.10	1.75	6.25
2014	8.32	1.75	6.25
2015	15.45	1.75	6.25
2016	6.35	1.75	6.25
2017	1.51	1.75	6.25
2018	1.06	1.75	6.25
2019	8.50	1.75	6.25
2020	14.28	1.75	6.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المفتوحة للبنك الدولي: معدل الفائدة على الودائع، معدل الفائدة على القروض،

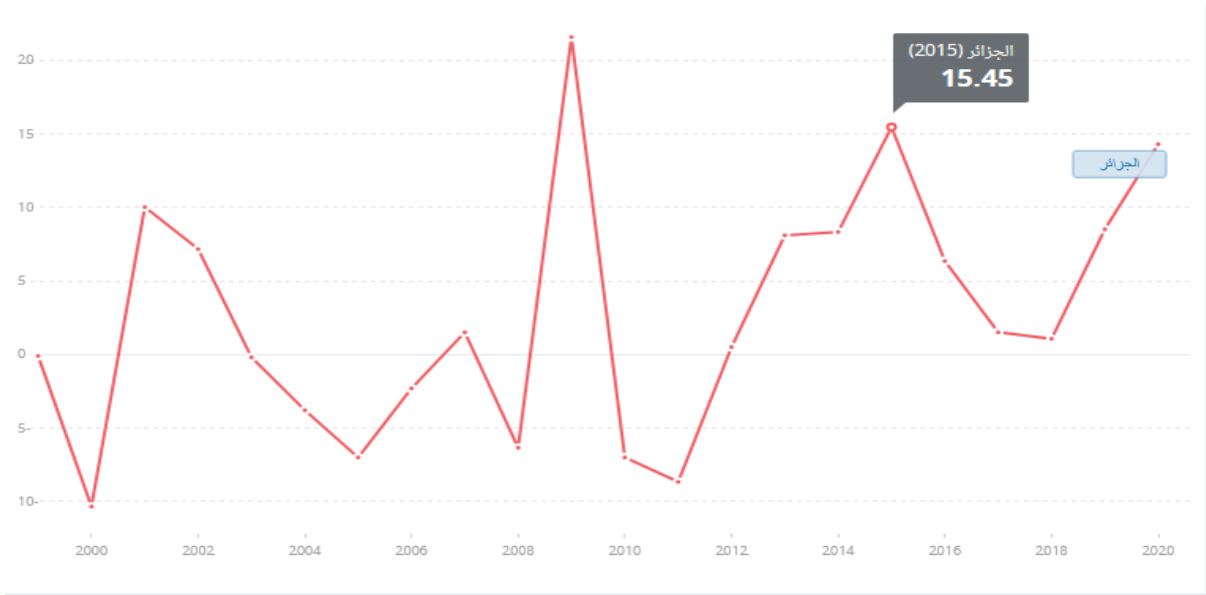
#### معدل الفائدة الحقيقي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?end=2020&locations=DZ&start=1999&view=chart>. consulté le (2022/05/10).

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LNDP?locations=DZ&view=chart>. consulté le (2022/05/10).

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ&view=chart>. consulté le (2022/05/10).

معدل الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2020):



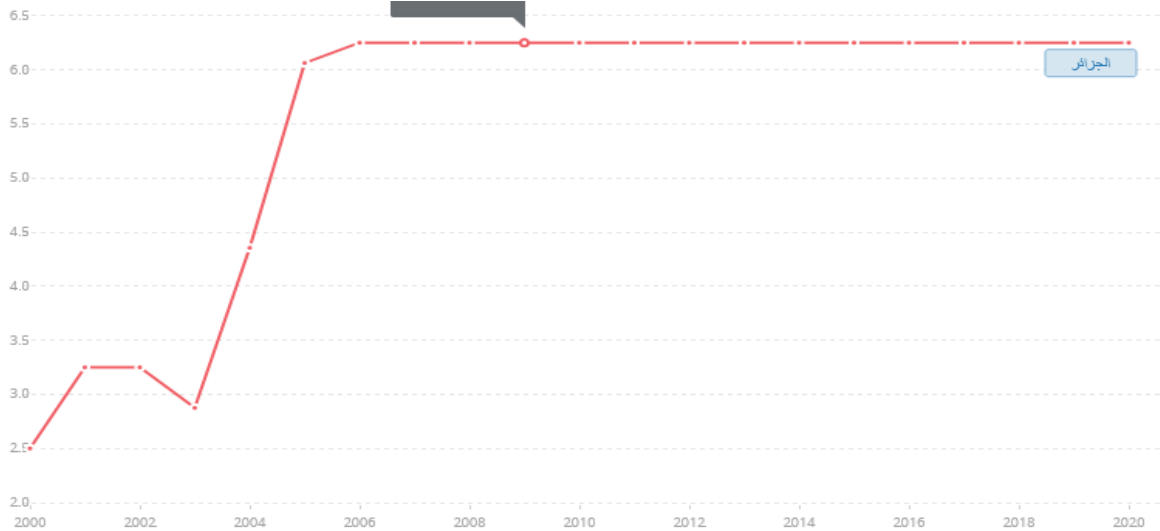
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المفتوحة للبنك الدولي : معدل الفائدة على الودائع، معدل الفائدة الحقيقي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?end=2020&locations=DZ&start=1999&view=chart>. consulté le (2022/05/11).

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LNDP?locations=DZ&view=chart>. consulté le (2022/05/11).

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ&view=chart>. consulté le (2022/05/11).

تطور معدل الفائدة على القروض في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2020):



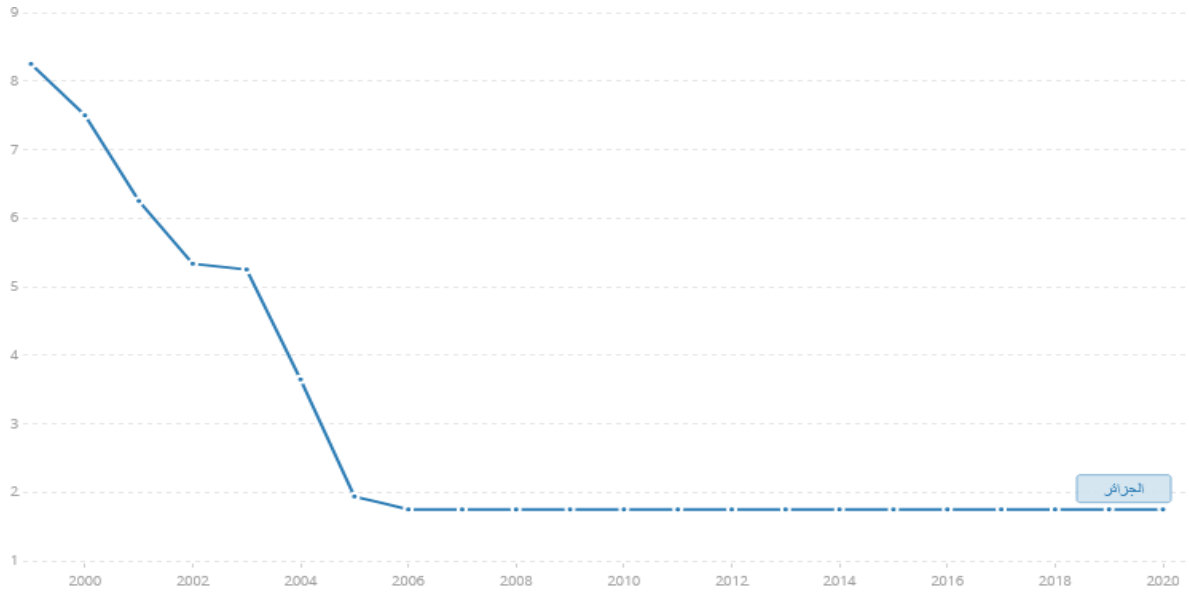
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المفتوحة للبنك الدولي : معدل الفائدة على الودائع، معدل الفائدة الحقيقي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?end=2020&locations=DZ&start=1999&view=chart>. consulté le (2022/05/12).

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LNDP?locations=DZ&view=chart>. consulté le (2022/05/12).

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ&view=chart>. consulté le (2022/05/12).

تطور معدل الفائدة على الودائع في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (2000-2020):



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المفتوحة للبنك الدولي : معدل الفائدة على الودائع، معدل الفائدة الحقيقي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?end=2020&locations=DZ&start=1999&view=chart>. consulté le (2022/05/12).

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LNDP?locations=DZ&view=chart>. consulté le (2022/05/12).

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ&view=chart>. consulté le (2022/05/12).

نلاحظ من الجدول أن معدلات الفائدة على القروض، عرفت ارتفاعا بعد انتهاء سياسة التحرير المالي لتصل إلى 19% سنة 1996، وذلك راجع إلى سياسة التقشف التي كانت تنتهجها الجزائر آنذاك ومحاولتها جلب الادخارات والتي كان معدل الفائدة عليها في تلك الفترة يصل إلى 16.58% كما أن تخفيض قيمة الدينار نسبة 40% نتيجة أزمة الديون، أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة السالبة ثم بدأ معدل الفائدة على القروض تدريجيا ليستقر عند حدود 8% في العشرية الأخيرة، وهو نفس الشيء بالنسبة لمعدل الفائدة على الودائع الذي نسبته 1.75% وهذا راجع إلى وجود أموال متراكمة لدى البنوك في حاجة إلى التوظيف، أيضا غياب سوق مالي فعال أدى إلى هذه الوضعية، عكس ما توقعه الباحثون حول تفاعل معدل الفائدة عند التحرير المالي، نلاحظ من الرسم البياني أن معدل الفائدة الحقيقي في غالب السنوات هو سالب، ما عدا عند بداية التحرير المالي سنة 1991، سنة 1998 و 2001 وأقصى حد كان سنة 2009 بنسبة 21.57% وهو ما تدعو إليه الأدبيات حول التحرير المالي، كما شهد نسبتين موجبتين في الخمس سنوات الأخيرة وهذا شيء إيجابي لتحقيق تحرير مالي فعال إن تواصلت النسب الإيجابية لمعدل الفائدة الحقيقي على هذا المنوال.<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> صحراوي عموري، بوشيني محمد رضا، صدوقي غريسي، أثر اعتماد سياسة التحرير المالي على القطاع البنكي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السادس العدد 01/2020، جامعة الجلفة الجزائر، ص 199.

## المبحث الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري وموقفه من التحرير المالي

تتمثل أهم مبادئ التحرير المالي في إعطاء البنوك الاستقلالية التامة في إدارة أنشطتها، وخلق مؤسسات مالية ومصرفية ذات قدرة تنافسية عالية وكما سبق التطرق إليه إلى أن التحرير المالي تبنتها المؤسسات الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبناء عليه دعت الدول النامية ومنها الجزائر. لذلك حاولنا في هذا المبحث وضع إطار تأسيسي لنظام مصرفي عصري و فعال من أجل التكيف والتلاؤم مع الظروف الاقتصادية الراهنة وعلى كل مستويات التحرير المالي في الجزائر.

## أولاً- الآثار الايجابية والسلبية لسياسة التحرير المالي والمصرفي في الجزائر:

1- الآثار الايجابية: كثيرة هي الآراء التي تدعم الانفتاح المالي والتحرير المصرفي أما فيما يتعلق بالمنافع المحتملة فهي تدور حول النقاط التالية:

## أ- تزايد كفاءة القطاع المصرفي والاستقرار المالي:

يمكن أن يزيد التحرير المالي والمصرفي عمق وعرض الأسواق المالية المحلية، ويساهم في زيادة درجة كفاءة الوساطة المالية، وذلك بتخفيض التكاليف والأرباح المرتبطة بالأسواق الاحتكارية وأسواق الكارتلات، ومن ثم تخفيض تكلفة الاستثمار وتحسين تخصيص الموارد، أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، فيمكن تحديد المنافع المحتملة من عملية التحرير المالي والصرفي فيما يلي:

- تعزيز التنافسية في الأسواق الدولية، وتحسين كفاءة إدارة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية والذي ينعكس على تحسن نوعية الخدمات المالية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، فضلاً عن توفر خيارات أفضل للعملاء. ناهيك عن تعزيز الفرص الاستثمارية من خلال التوزيع القطاعي الفعال للموارد، إمكانية تطبيق الوسائل المصرفية الأكثر تعقيداً مثل (أنظمة إدارة الخطر) والذي من شأنه العمل على استيعاب الصدمات.
- تحفيز التطوير والإشراف على المؤسسات المالية المحلية.
- المساهمة في استقرار النظام المالي المحلي وتخفيض التذبذبات في تدفقات رأس المال، إذ قد يلجأ المودعون إلى تحويل أموالهم إلى المؤسسات الأجنبية وتحديد البنوك التي عدت أكثر أمناً بدلاً من تحويلها وتهريبها إلى الخارج.
- الإسهام في إصلاح القطاع المصرفي، وذلك نتيجة لإمكانية قيام البنوك الأجنبية بعملية إصلاح على المستوى الجزئي من خلال حيازة البنوك الشاملة أو المختلفة، وغالباً ما تبدأ عملية التحول بان يقوم البنك الأجنبي (الحائز) بإعادة رسملة الحيازة، وتضم كل من غلق الفروع غير المربحة، وإدخال أنظمة وعمليات ومنتجات مصرفية جديدة، تساهم في تعزيز ثقافة الائتمان وتعزز من الربحية<sup>(1)</sup>.

(1) كريمة حبيب و عادل زقيرير و رضا زهواني، القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بين منافع وتكاليف تحرير النشاط المالي والمصرفي-

مدخل نظري-، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 2016/01، المركز الجامعي إيليزي، الجزائر، ص 109.

## ب - الوصول إلى الأسواق المالية العالمية :

يساعد التحرير المالي والمصرفي والانفتاح الاقتصادي على الوصول إلى أسواق المال العالمية، وذلك بالسماح للدولة المعنية بالاقتراض في الأوقات السيئة كأوقات الكساد أو الانحراف الحاد في البنوك التجارية والاقتراض في الأوقات الجيدة كما هو الحال في حالة النمو الاقتصادي أو بعد التحسن في البنوك التجارية، وفي مقابل ذلك، فإن الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية من شأنه أن يسمح بمشاركة الخطر، والتي تكون مريرة كليا وتكون عندها الهزات مؤقتة بطبيعتها، وهذا ما قد ينعكس بصورة ايجابية على تدويل القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة، نتيجة توفر الموارد المالية وتنوع آجالها وانخفاض تكاليفها.

## ج - ضبط السياسات الاقتصادية الكلية وتحفيز الاستثمار والنمو:

فضل زيادة المكافآت للسياسات الجيدة والجزاءات على السياسات الرديئة، فإن تدفقات رأس المال عبر الحدود قد تشجع الدول على إتباع سياسات اقتصادية كلية أكثر انضباطا، ومن ثم تخفيض تكرار أخطاء السياسة الاقتصادية، كما تتحفز الحكومات لتحسين إدارات السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات الرقابة على القطاع المالي وإنهاء جميع أنواع التدخلات التي تؤدي إلى تشوهات في الأسواق، من خلال وضع تشريعات مرنة، وإتباع سياسات اقتصادية من شأنها جذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مع إعادة أرصدة المستثمرين المحليين الموجودة في الخارج، وما يعقبها من تعزيز إمكانية حصول المستثمر المحلي على القروض وخدمتها بأقل تكاليف ممكنة، ناهيك عن تحسين نوعية الخدمات المالية، مما قد يؤدي إلى ردم فجوة الادخارات التي تعاني منها أغلب الدول النامية.<sup>(1)</sup>

## د - التحول نحو تقديم الخدمات المالية الشاملة ونقل التكنولوجيا المصرفية والمالية:

يوفر الانفتاح على العالم الخارجي، وتحديدًا على أسواق المال العالمية، للمؤسسات المالية العربية الفرص لامتلاك قدرة أكبر على مواكبة ظاهرة الأعمال المالية الشاملة خاصة نشاطات الصيرفيّة والوساطة المالية والاستثمارية . وهذا يتيح للدول العربية مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، والتي تخضع كل يوم إلى مزيد من التقدم الفني والتكنولوجي في تسهيل تقديم الخدمات المالية والمصرفية ونجد هذا واضحا في نصوص الاتفاقية حيث تعني بالدول النامية ومنها الدول العربية بنص خاص وهو زيادة مشاركة البلاد النامية في التجارة الدولية للخدمات ومساعدة الدول المتقدمة لها، مع إمكانية حصولها على التكنولوجيا على أسس تجارية وزيادة فرص وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات .

كما تؤدي سياسة التحرير المالي تؤدي إلى زيادة فرص نفاذ الخدمات المالية والمصرفية العربية إلى أسواق البلدان المتقدمة وتأسيس فروع لها بالخارج نتيجة إلغاء القيود والعراقيل في وجه تحركات المؤسسات المالية والتدفقات الرأسمالية وهو من شأنه أن يعزز التواجد المالي العربي في الخارج.<sup>(2)</sup>

(1) كريمة حبيب، مرجع سابق، ص 110.

(2) العقريب كمال، إستر اتبحية القطاع المالي العربي في مواجهة تحديات التحرير المالي، مجلة الاقتصاد الجديد/العدد 2018/06، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ص 208.

- 2- الآثار السلبية: و يتوقع أصحاب النظرة التشاؤمية الآثار التالية على المنظومة المصرفية الجزائرية:
- إن تحرير التعامل في الخدمات المصرفية سوف يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية في الوقت الذي لا تزال فيه البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهةها نظرا لتواضع خدماتها و انخفاض رؤوس أموالها و محدودية أحجامها بالمقارنة بالمصارف الأجنبية التي تسيطر على الأسواق المالية العالمية و هذا ما قد يؤدي إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفية المحلية.
  - إن تواجد البنوك الأجنبية في البلدان النامية ومنها الجزائر سوف يمكنها من تحريك الأموال وفقا لمصلحتها و هذا ما يجعلها توجه الند الأجنبي المتاح لدى البلدان النامية إلى بلدانها الأم و تعيد تصديره إلى أي مكان أو تستخدمه في غير تمويل الاستثمار في أنشطة المضاربة على سبيل المثال.
  - إن تحرير تجارة الدولية في الخدمات المصرفية بما يعنيه ذلك من إتاحة الفرصة أمام البنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية قد يؤدي إلى حدوث خسائر تنشأ من سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الكلية للدولة، و بالتالي على سياسات التنمية وذلك عند وجود أشكال من المنافسة الضارة وهناك مجالات رئيسية في السياسة الاقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التحرير مثل الرقابة على النقد والسياسة النقدية وتخصيص الائتمان كذلك يمكن لهذا التحرير ان يقلل بدرجة حادة أو يلغي الصناعات الناشئة من المؤسسات الوطنية ويضر ذلك بعملية الاستخدام المصرفي لتحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية.
  - يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر كفاءات مصرفية ماهرة ومؤهلة وقادرة على كسب العميل وانجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة في اقل وقت ممكن وهو ما لا يتوافر في البنوك المحلية وخاصة انه في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية تزداد احتمالات اقتراب مقدم الخدمة واتساع الفروع على مستوي العالم واتساع المنافسة بين كل من البنوك المحلية و الأجنبية.
  - احتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة و ضعف القدرة التنافسية للبنوك المحلية في هذا المجال علاوة على ضعف قدرة البنوك الجزائرية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الاقتصادية القومية.
  - ضعف قدرة البنوك الجزائرية على فتح بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير تجارة الخدمات المصرفية وقد يأتي التكامل المصرفي العربي كأحد الحلول المطروحة بهدف خلق سوق مصرفية عربية مشتركة تسمح بتجنب الإضرار بإستراتيجية استخدام الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.<sup>(1)</sup>

(1) [http://kanz-redha.blogspot.com/2011/10/blog-post\\_7591.html#.Yd8yVnjLIU](http://kanz-redha.blogspot.com/2011/10/blog-post_7591.html#.Yd8yVnjLIU)

## ثانيا- إستراتيجية تحرير القطاع المالي وتطوير الخدمات المصرفية في الجزائر:

يعتبر القطاع المصرفي المحرك الأساسي للقطاع المالي المحرك الرئيسي لتعزيز المتوازن وتمهئة للانضمام للمنظمات الاقتصادية الدولية وخاصة وان الجزائر في طريقها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما أن نجاح الإصلاحات الهيكلية في أي اقتصاد كما أن التصدي للصدمة الخارجية غير المتوقعة مرتبطة بدرجة كبيرة بتطور القطاع المالي والمصرفي ، لهذا سوف نقوم باستعراض إستراتيجية مقترحة لتحرير القطاع المالي وتطوير الخدمات المصرفية في الجزائر كما يلي :

## 1- خصوصية البنوك العمومية الجزائرية :

على السلطات الجزائرية أن تعتمد بصفة جدية برنامج زمني محدد من أجل التدرج في تطبيق عملية خصوصية مؤسسات القطاع المصرفي والإعلان عليه والتعريف به وتحديد الآثار الإيجابية التي يمكن أن تقدمها العملية في حال نجاحها، مع مراعاة تجارب الدول الناجحة في ذلك والاستفادة منها، خاصة أن هناك ضرورة حتمية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ما سينعكس عليها سلبا في حال بقاء السيطرة للبنوك العمومية.

إن ظهور البنوك الخاصة في الجزائر كان بفضل التحرير المالي، فبعد صدور قانون النقد والقرض استطاعت البنوك الخاصة فرض نفسها في فترة وجيزة إلى جانب البنوك العمومية. خاصة الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري حيث تمكنا من تحقيق نتائج إيجابية غير أنها لم تدم طويلا بسبب المشاكل التي واجهت البنوك الخاصة ما دفع ببنك الجزائر لسحب الاعتماد منهما وإعلان إفلاسهما. ويعود سبب إفلاس هذين البنكين إلى العديد من العوامل الداخلية تتمثل في عوامل اجتماعية وثقافية ومؤسسية وأخرى تتعلق بسوق التسيير والغش ولكن أيضا حتى السلطات النقدية تتحمل جزء من المسؤولية لأن تحركها لم يكن في الوقت المناسب كما أنها لم تفرض على البنوك احترام إجراءات السلامة كتغطية المخاطر خاصة نسبة الملاءة ونسبة السيولة.<sup>(1)</sup>

## 2- عصرنة المصارف الجزائرية وتفعيل دورها:

نتيجة للتغيرات التي طرأت على الجهاز المصرفي الجزائري فهو مطالب أن يتكيف ويتلاءم مع الظروف الجديدة. ومن أجل تمكين الجهاز المصرفي من مواكبة متطلبات العولمة والإصلاحات يتعين عليه إدخال مجموعة من التغيرات في مجال التنظيم والتسيير من أجل الوصول إلى تغيير معياري للاقتصاد والاندماج في الاقتصاد العالمي. وذلك على المستويات التالية:

## أ- المستوى التنظيمي :

عن طريق إصلاح الجهاز القانوني والتنظيمي قصد تكييفه مع واقع اقتصاد السوق وذلك باتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ الحرص على التقليل من آثار عدم استقرار رؤوس الأموال في إطار إدماج النظام الوطني مع النظام الدولي.
- ✓ وضع آليات لتقدير الخطر كفيلا بتوجيه المصارف الخاصة في مجال تخصيص القروض.
- ✓ ضمان الإنصاف في معاملة المصارف العمومية والمصارف الخاصة لاسيما فيما يخص الرقابة والإشراف.
- ✓ تشجيع ظهور مصارف ومؤسسات متخصصة قصد توفير شروط المنافسة.
- ✓ تكييف التمويل مع الحاجات مع الأخذ بعين الاعتبار وعاء حاجات التمويل فكل وعاء سلع، أدوات، بناءات، صادرات

(1) خديجة تافاست وعمار زيتوني، تحرير القطاع المالي كآلية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد



( يحدد نسبة الخطر ومدة النجاعة.)

#### ب- المستوى العملي:

- وذلك عن طريق إجراءات تهدف إلى إرجاع المصارف إلى وظيفتها الأصلية والعمل على أن تصبح مؤسسات قادرة على التنافس يتمثل هدفها الرئيسي في:
- ✓ إقامة جهاز إعلامي دقيق وحديث؛
  - ✓ إقامة جهاز للتسيير المحاسبي قادرة على ضمان مصداقية النتائج المصرفية؛
  - ✓ تحسين تحصيل الديون من المؤسسات العمومية؛
  - ✓ ضمان تسيير أحسن للتدفق المالي؛
  - ✓ العمل على أن تسترجع المصارف القرار الخاص بالقرض عن طريق اعتماد نظام قرض غير مسير إداريا؛
  - ✓ استكمال معالجة الاحتياطات.

#### ت- فيما يتعلق بتسيير المعلومات:

- ✓ ضرورة توفر القطاع المصرفي على جهاز معلوماتي ناجح؛
- ✓ التأكيد على أهمية تنظيم مثل هذا الجهاز، خدمة لجميع المتعاملين الاقتصاديين والماليين؛
- ✓ ضرورة وضع التنظيم الحالي على أسس أكثر عقلانية واستشارة أكبر عدد ممكن من الإطارات المعنيين؛
- ✓ ترقية وتحسين الوسائل الكفيلة بتوفير معلومات موحدة ودقيقة ومنتظمة وتتلاءم مع كل مستوى من مستويات تسيير المصارف؛

- ✓ إعداد مجموعة من المناهج والأساليب واضحة المعالم على أساس مهام المؤسسات المصرفية وتنظيمها؛
- ✓ احترام المقاييس التي يقوم عليها رأس مال المعلومات (الأجل، الفترة، الدقة)؛
- ✓ تحسين إطارات القطاع بكيفية تنظيم جهاز اتخاذ القرارات.<sup>(1)</sup>

#### ثالثا- تحديات تحرير الخدمات المصرفية والانفتاح المالي في الجزائر.

يمكن حصر أهم التحديات التي تواجه المنظومة المصرفية في الجزائر من أجل تحرير الخدمات المصرفية والانفتاح المالي في الجزائر في نوعين أساسيين هما التحديات الداخلية والتحديات الخارجية:

#### 1 - التحديات الداخلية : ومن أهمها ما يلي:

##### أ- صغر حجم المصارف الجزائرية :

لتزال البنوك الجزائرية تعاني من صغر حجم أصولها ورؤوس أموالها مقارنة مع البنوك العالمية إلا أنها تسجل تحسنا في ترتيبها على المستوى الإفريقي من سنة لأخرى.

<sup>(1)</sup> تمجدين نور الدين وعراية الحاج، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر - الاستراتيجية والسياسة المصرفية ، الملتقى الدولي حول : اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" ، مارس 2008 ، جامعة ورقلة الجزائر، ص ص 17-18.

ب- التركيز في نصيب البنوك :

يمثل ارتفاع درجة التركيز في استحواذ نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تمتلك البنوك التجارية العمومية أكثر من 95% من إجمالي الأصول، الأمر الذي يحد من المنافسة لأنه في مثل هذه الحالات يكون لممارسة بعض البنوك انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى وتطوير الصناعة المصرفية مما يؤثر بدرجة جوهرية في أداء السوق.

ت- تجزئة النشاط البنكي :

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة على تخصيص الموارد بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.<sup>(1)</sup>

2- التحديات الخارجية : ومن أهمها ما يلي:

أ- اتجاه البنوك الجزائرية إلى الشمولية :

منح قانون النقد والقروض 90-10 للبنوك الجزائرية صفة البنوك الشاملة Banque univeslle وهذا من خلال المادة 110 و 116 ، اللتان تفتحان للبنوك التجارية مزاولة العديد من ، "الأعمال المصرفية التي تدخل في إطار ممارسات البنك الشامل، إلا أنه من الملاحظ على عمل هذه البنوك اقتصرها على ممارسة الصيرفة التقليدية المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع ومنح القروض، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف التعامل بالأدوات المالية والاستثمارية الطويلة الأجل، والذي يعود إلى ضعف سوق الأوراق المالية، ومن ناحية تنوع مصادر التمويل فنلاحظ عودة البنوك الجزائرية إلى التخصص، كعودة صندوق التوفير والاحتياط إلى التخصص في مجال السكن.<sup>(2)</sup>

ب- كيفية تحول البنوك الجزائرية إلى البنوك الشاملة :

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسيين هما:<sup>(3)</sup>

❖ المنهج الأول: وهو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، على أن يكون هذا البنك (المراد تحويله إلى بنك شامل)، بنك كبير الحجم وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية، ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس أهمها:

(1) جنان أحمد وتوبين علي ، واقع وتحديات تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر ، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 18 العدد 01/2018 ، مركز البصيرة ، الجزائر ، ص 104.

(2) محلول زكية ، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر، 2009، ص 94.

(3) دريدي بشرير ، دراسة تحليلية وقياسية لكفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري في ظل تحديات التحرير المصرفي دراسة ميدانية لعينة من البنوك للفترة ( 2009 - 2016 ) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2021/2020 ، ص 65.

- التدرج أي التحول على مراحل لضمان الاستيعاب بالتقنيات هذه الخدمات وتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية؛
- التطوير وهذا بتطوير اللوائح والنظم الداخلية بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل المطلوب؛
- توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء المصرف الشامل؛
- إعداد عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التغيير المطلوب.
- ❖ **المنهج الثاني:** إنشاء بنك شامل جديد حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة وتدريبها، وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للاستفادة من خبراتها، وتوفير المكان المناسب، وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا لإنجاح فكرة البنك الشامل.
- والمنهجين السابقين ليسا بديلين أو متعارضين، بل إنه يمكن الأخذ بهما معا، حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت نفسه دراسة مدى تقبل السوق، واستيعابه لمعاملات وخدمات المصرف الشامل، ومعالجة القيود والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير.

### ج-الاتجاه نحو الاندماج المصرفي :

أصبحت عملية الاندماج المصرفي ظاهرة عالمية تأثرت بها معظم البنوك في العالم ، وباعتبارها أحد النواتج الأساسية للعوالم، زادت نتيجة لمتغيرين أساسيين، أحدهما اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والآخر المتعلق بكفاية رأس المال، والذي جعل من الاندماج المصرفي ضرورة حتمية للبنوك الصغيرة لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار في السوق المصرفية، فالاندماج من الناحية القانونية هو عبارة عن عقد يقوم على الإدارة بين شركتين أو أكثر بمقتضاه، يتم اتفاقهما على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة فالاندماج من الناحية القانونية هو عبارة عن عقد يقوم على الإدارة بين شركتين أو أكثر بمقتضاه، يتم اتفاقهما على وضع أعضائها وأموالها في شركة واحدة أما من الناحية الاقتصادية، فيمكن تعريفه بأنه تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر، لأحداث شكل من أشكال التوحد، جاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفعالية، وبالتالي فإن الاندماج عملية انتقال بالبنك من وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل بحيث تتلخص أهم دوافع الاندماج المصرفي في ما يلي: (2)

- ✓ تحقيق وفورات الحجم وفتح أسواق جديدة جراء الاندماج؛
- ✓ تزايد الاتجاه نحو اعتماد إستراتيجية الصيرفة الشاملة كان من أهم دوافع وأسباب الاندماج المصرفي؛
- ✓ النمو والتوسع من حيث رأس المال والنشاط؛
- ✓ زيادة الربحية نتيجة توسع النشاط وزيادة رأس المال ؛
- ✓ تعزيز القدرة على المنافسة الدولية، نتيجة تحرير الخدمات المصرفية؛
- ✓ القدرة على مواجهة المخاطر المالية المتأتية من الأسواق الدولية.

### د- تنوع الخدمات البنكية الجزائية :

في ظل المنافسة المحتدمة التي أصبحت تواجهها البنوك ليس فقط من قبل البنوك المنافسة و لكن من المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى، و لا سيما بعد موجة التحرر من القيود التي سادت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، و

(2) محلوس زكية ، مرجع سابق، ص 94.

إزاء هذا التحدي يعد لزاما على البنوك الجزائرية إذا أرادت الاستمرار على الساحة و الحفاظ على حصتها السوقية أن تقدم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع ما بين التقليدي والمستحدث، وما بين الخدمات التي تنتجها صيرفة الجملة و خدمات التجزئة، وذلك حتى تستطيع الاحتفاظ بعملائها، بما فيه خدمات الصيرفة الإسلامية التي بدأت تفرض نفسها بقوة خصوصا عقب الأزمة المالية العالمية والتي من المنتظر أن تستقطب شريحة واسعة من العملاء.

وفي هذا الإطار يجب على البنوك تلبية كافة احتياجات العملاء وتنوع خدماتها للوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة، مع التركيز على صيرفة التجزئة كتقديم القروض الاستهلاكية وإصدار بطاقات الائتمان التي أصبحت تستحوذ على اهتمام متزايد من قبل البنوك خلال السنوات القليلة الماضية، و من أهم هذه الخدمات:<sup>(1)</sup>

✓ الاهتمام بالقروض الشخصية والتي تستخدم لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية مثل شراء وحدات سكنية و سيارات وأجهزة منزلية.

✓ الاهتمام بتقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

✓ تشجيع تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، للوقوف عند رغبة شريحة كبيرة من العملاء. وبالإضافة إلى أهمية التركيز على صيرفة التجزئة خلال هذه المرحلة فإن هناك حاجة إلى تقديم بعض الخدمات الحديثة أو التوسع في القائم منها مثل:

- التأجير التمويلي Financial Leasing؛
- خصم الفواتير التجارية Factoring؛
- القروض المشتركة Syndicated Loans؛
- شراء التزامات التصدير Forfaiting؛
- تقديم خدمات التحوط والتغطية من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة والصراف مثل عقود الخيارات والمستقبليات، بالإضافة إلى العقود الآجلة واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة.

<sup>(1)</sup> بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2012، ص 160.

## خلاصة الفصل:

إن الحديث عن كفاءة الأداء المصرفي للبنوك الجزائرية في ظل سياسات التحرير المالي يؤدي بنا إلى الحكم على مدى الاستغلال الأمثل لمختلف موارد هذا البنك لقد كانت الإصلاحات النقدية والمصرفية لعام 1986 ثم إصلاحات 1988 بمثابة إصلاحات تمهيدية لصدور قانون النقد والقرض 90-10، الذي جاء لتغيير بنية القطاع المصرفي الجزائري الذي يعتبر نقطة جوهرية ونقطة نوعية في مجال النشاط المصرفي في الجزائر وكذا تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي وكنتيجة لذلك أصبح الإصلاح المصرفي في الجزائر مرتبطا بتطوير الخدمات المصرفية من خلال تبني عدد من الاستراتيجيات لمواجهة تلك المتغيرات.

# الخلاصة الثالثة

لقد تأكدت للعديد من دول العالم أن تطبيق سياسة الكبح المالي لم تعد مجدية بعد انعكاسها بالسلب على الهيكل الاقتصادي والمالي وذلك بسبب التخصيص الغير فعال في مواردها وبالتالي عدم القدرة على الرقابة على الائتمان والتعبئة الادخار والتضخم والعجز عن توفير مختلف أشكال التمويل الخاصة بمشاريع التنمية الاقتصادية المبرمجة من قبل البنك و صندوق النقد الدوليين، وهذا أدى إلى ضرورة التخلي على مختلف أشكال سياسة الكبح المالي واللجوء أو انتهاج سياسة التحرير المالي التي تمثل المنفذ الأمثل للانفراج الاقتصادي لديها، واستخدام أو استغلال مزايا التحرير المالي من أجل تحقيق التكامل الملائم للأنظمة المالية بين الدول النامية لتفادي الصعوبات و الصدمات التي قد يتعرض لها على المستوى المحلي و الدولي أو العالمي أيضا، والتي تمثلها مجموعة من الشروط منها: استقرار الاقتصاد العام، توفير المعلومات و التنسيق بينها، التدرج في عملية التحرير كما يستلزم توفير و وجود قطاع مالي متحرر يسمح لنا بتعبئة المدخرات وتوفير المناخ الملائم للاستثمار والتي يكون مسار انتقالها من خلال التحرير المالي إلى الاقتصاد مرورا بقنوات مباشرة وغير مباشرة والذي يؤدي إلى انعكاسها بصورة عامة على القطاع الحقيقي للدول وتحقق النمو الاقتصادي الأمثل .

يعود مصطلح التحرير المالي والمصرفي إلى ما عرفوا بها حديثا العولمة المالية في الفترة المحصورة بين الثورة الصناعية وعصر نظام بروتن وودز والذي تقوم على تحقيق إلغاء القيود المالية والضوابط التي تحد من تحركات رؤوس الأموال و أعضاء السوق المالية الحرة المالية طبقا لقانون العرض والطلب، كما تنتهج الدول النامية للتحرير المالي لاعتباره أسهل و أنجع طريقة لتحقيق النمو الاقتصادية من خلال خصخصة البنية المالية وتقليص دور القطاع العام وتحديث التشريعات أسواق المال والجهاز المصرفي تخلص من الاحتكارات وتحقيق حالة التنافس وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإلغاء كافة القيود على تدفق رؤوس الأموال من الخارج وهذه النظرية حظيت بقبول كبير من قبل المنظمات العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

كما أحتكر القطاع المصرفي العديدي من الوظائف ذات الأهمية البالغة بالنسبة للاقتصاد المتمثلة في إصدار النقود و الرقابة على الأنشطة المؤسسات المصرفية ولكن ابتداء من عشرينات القرن الماضي وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929 سارعت معظم الدول العالم إلى إحكام السيطرة على أنظمتها المصرفية والمالية بوضع قوانين وقواعد تنظم نشاط هذا القطاع الحيوي لتفادي وقوع مثل المشاكل المالية والاقتصادية ومعالجة نقاط الضعف التي تعاني منها الخدمات المالية والمصرفية وعملت على إلغاء القيود على النشاط المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة لزيادة المنافسة في القطاع البنكي بالإضافة إلى تحسين الهيكل الإشرافي والتنظيمي من اجل تحسين كفاءة النظام المصرفي. لقد أولت الجزائر اهتمام كبير بإصلاح وتحرير القطاع المالي والمصرفي لتفعيل دور البنوك والتقليل من القيود المفروضة على النظام المصرفي، الذي يحدد الخدمات المالية التي يتم تقديمها عبر الحدود إلى غير المقيمين . بينما قامت دول الاتحاد الأوروبي بإزالة كافة القيود والاختلافات بين الأنشطة التي تقدمها جميع المؤسسات المالية . بالإضافة إلى الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انبثق منها قانون النقد والقرض 90-10 الذي هو بمثابة قفزة انتقالية في مجال النشاط المصرفي الجزائري الذي يعمل على تغيير بنية و استراتيجيات القطاع المصرفي وكذا تسهيل اندماج الاقتصاد العالمي وإيجاد حلول لصد التغيرات التي قد تصادف القطاع المصرفي .

وفي هذا السياق يمكن اختبار والحكم على الفرضيات الدراسة:

### اختبار الفرضيات:

على ضوء ماسبق يمكن اختبار صحة الفرضيات التي وضعت في مقدمة البحث كما يلي :

✓ **الفرضية الأولى:** أدت الإفرازات السلبية لسياسات الكبح المالي إلى إختلالات هيكلية والتي كانت تشوب النظام المالي التقليدي لذلك فإن إعادة تنظيم الجهاز المصرفي على استقرار وسلامة القطاع المالي والمصرفي. هذه الإجراءات المتخذة كانت لها انعكاسات سلبية على الوضعية الاقتصادية كان الهدف منه هو تطوير عمل السوق المالي من خلال إعطائها المفهوم الحقيقي ليستجيب للتطورات المالية العالمية والاتجاه التحول نحو التحرير المالي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ **الفرضية الثانية:** إن افتقار القطاع المالي العربي إلى التنوع حيث تميز بسيادة القطاع المصرفي وتراجع الأهمية النسبية الأسواق رأس المال. لذلك بدأت العديد من الدول العربية بتحرير أنظمتها المالية بعد تخوفها من الآثار السلبية التي قد تنتج عن سياسة التحرير المالي ورغم ذلك تعرضت للآزمات المالية في أواخر السبعينات مما يبين خطورة التحرير المالي وضرورة توافر الشروط التي تعتبر ضرورية لضمان نجاح عملية التحرير المالي بما يؤدي إلى زيادة المدخرات وتحسين حجم ونوعية الاستثمار ومن ثم دفع معدلات النمو الاقتصادي ومن هنا تظهر وجود علاقة ايجابية بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ **الفرضية الثالثة:** توصلت العديد من الدراسات التطبيقية أن الاتجاه نحو التحرير المالي يعمل على رفع مستوى الأداء البنكي المتطور والارتقاء بالخدمات المالية الدولية، كما أثبتت العديد من التجارب الدولية والتي قامت بتبني سياسة الانفتاح المالي كإحدى الاستراتيجيات المتبعة في تطوير خدماتها البنكية على نحو يساعد على الوصول إلى أسواق المال العالمية وهذا ما قد ينعكس بصورة ايجابية على تدويل القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة، نتيجة توفر الموارد المالية وتنوع آجالها وانخفاض تكاليفها. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

### ❖ نتائج البحث :

- ✓ انجر عن تطبيق سياسات الكبح المالي في الدول النامية العديد من الآثار السلبية على الأنظمة المالية منها انخفاض حجم الموارد المعبئة من طرف النظام المالي والتعرض لمختلف الأزمات التي عصفت باقتصاديات تلك الدول.
- ✓ إن نجاح سياسة التحرير المالي وتحقيق الأهداف المسطرة من تطبيق هذه السياسة يتطلب توفير جملة من الشروط و التي تشمل الاستقرار الاقتصادي الكلي وبيئة مؤسسية مستقرة والمرحلية في التطبيق لتجنب الأزمات التي تلحقها .



- ✓ يؤثر التحرير المالي على القطاع الحقيقي من خلال العديد من القنوات مباشرة وغير مباشرة وتعتبر قناة التطور المالي القناة الأهم من خلال تحرير أسعار الفائدة وتخفيض نسب الاحتياطي الإجباري وإلغاء الحواجز انتقال رؤوس الأموال بين الدول .
- ✓ إن تطبيق سياسة التحرير المالي في الجزائر لم تؤدي التي تحسّن تعبئة الموارد و تحقيق النمو الاقتصادي المنشود منها وإن تحسّن المؤشرات المالية راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية واتجاه الحكومة إلى زيادة الإنفاق الحكومي ومنه زيادة التنمية الاقتصادية.
- ✓ رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات الجزائرية إلا أن القطاع المالي في الجزائر بقي دون المستوى المطلوب منه مقارنة بما حققته نظيرتها من الدول العالم وبقية البنوك العمومية مسيطرة على القطاع المصرفي حيث تحتل أكبر نسبة مقارنة بمشاركة ضعيفة من البنوك الأجنبية وما انعكس على بالسلب على النظام المصرفي ككل.
- ✓ رغم كل الإصلاحات التي شهدتها المنظومة البنكية في الجزائر إلا أنها مازلت بعدة كل البعد عن المستوى المطلوب من ضعف أداء البنوك ومحدوديتها في جذب الودائع والمدخرات وضعف الكفاءة والفاعلية لتطوير المنظومة البنكية
- ❖ **التوصيات:** في ختام الدراسة التي نضع التوصيات التالية:
  - ✓ تشجيع البنوك على طرح العديد من المنتجات المالية ومساهمة في تعبئة الموارد القابلة للاستثمار من خلال منحها تحفيّزات منها تخفيض الرسوم الضريبية المفروضة .
  - ✓ وضع استراتيجيات و أساليب للتعامل مع مختلف العوائق التي تحد من فعالية استخدام الخدمات المصرفية المتطورة .
  - ✓ العمل على تبني تطوير الخدمات المصرفية في كل المؤسسات.
  - ✓ ينبغي على القطاع البنكي والمالي الجزائرية الإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية لتعزيز دور النظام المالي في تعبئة الموارد المالية لمختلف القطاعات وتبني المزيد من إجراءات التحرير خاصة بخصوصية البنوك العمومية وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية وتعزيز قدرة البنك المركزي في الإشراف والرقابة على القطاع المالي .
  - ✓ على البنوك الجزائرية التوجه نحو عوامة الأنشطة المالية وتبني نموذج البنوك الشاملة من خلال العمل على تطوير الخدمات المصرفية من تقليدية إلى حديثة بهدف جذب المدخرات المالية المحلية و التحويلات المالية الأجنبية .
  - ✓ على البنوك الجزائرية مسيرة التغييرات الحاصلة في الصناعة المالية والمصرفية والاعتماد على التكنولوجيات المتطورة و الابتكارات المالية من خلال وسائل الدفع الحديثة مكان القديمة بهدف جذب أكبر قدر من الزبائن وتحقيق الميزة التنافسية المحلية والعالمية .
  - ✓ العمل على تشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية كبطاقات الائتمان والسحب والتحفيزات للمتعاملين بها و الاهتمام بالتسويق المصرفي وتطبيقه في المصارف الجزائرية
  - ✓ الاستفادة من الاستراتيجيات الحديثة لتحديث الخدمات المصرفية وتحديث وعصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية و الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التدريب والتأهيل وذلك من أجل تحقيق تعميق الإصلاحات النظام المصرفي تماشياً مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية الدولية من خلال الاحتكاك بالبنوك الأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – المراجع باللغة العربية :

❖ الكتب :

- 1 - أحمد محمود أحمد ، تسويق الخدمات المالية ، دار البركة للنشر ، عمان ، 2001.
- 2 - أشواق بن قدور ، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي ، دار الراهة للنشر والتوزيع ، ط 1. الأردن، 2013 .
- 3 - إياد عبد الفتاح النسور ، تسويق المنتجات المصرفية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2015.
- 4 - ثامر البكري و احمد الرحموني ، تسويق الخدمات المالية، إثراء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2008 عمان الأردن
- 5 - حمدي عبد العظيم ، اقتصاديات البورصة في ضوء الأزمات والجزائم ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2012 .
- 6 - حمزة حسن كريم ، العملة المالية والنمو الاقتصادي، ط 1، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،الأردن ، 2011.
- 7 - خنفوسي عبد العزيز ، العملة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي ، الجزء الأول ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2016.
- 8 - رورونالد ماكينون ، النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، إحكام السيطرة المالية عند التحول إلى اقتصاديات السوق ، ترجمة صليب بطرس و سعاد الأسطنبولي، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الثانية، 1996.
- 9 - سليمان شكيب الجبوسي و محمود جاسم الصميدعي ، تسويق الخدمات المالية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009.
- 10 - شذا جمال خطيب و صعفر الركبي ، العملة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن، 2008.
- 11 - صباح قاسم الامامي ، عباس كاظم الفياض ، الخصخصة و تأثيرها على الاقتصاد الوطني ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، الأردن، 2014 .
- 12 - طارق عبد العال حماد ، التطورات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، 1999.
- 13 - عاطف وليم اندراوس ، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005 .
- 14 - عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2015.
- 15 - عبد الغفار حنفي ، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر، 2002 .
- 16 - علي عبودي نعمه الجبوري ، التسويق المصرفي الحديث إدارة- استراتيجيات - خطط ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان، 2019.
- 17 - غالم عبد الله ، العملة المالية والأنظمة المصرفية العربية ، ط 1 ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2014.
- 18 - محمد احمد السريتي ، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية ، الإسكندرية ، مصر ، ط 1 ، 2010.

- 19 - محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، دار إثناء للنشر والتوزيع ط 1، عمان، الأردن ، 2009 .
- 20 - ناجي معلا و رائف توفيق ، أصول التسويق المصرفي، عمان، دار وائل للنشر و التوزيع، 2005.
- ❖ أطروحات الدكتوراه
- 1 - بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية ، مذكرة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 .
- 2 - بن أحمد لخضر ، متطلبات و تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011/2012.
- 3 - بن علال بلقاسم ، سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية : العلاقة القائمة بينهما و شروط نجاحها، أطروحة دكتوراه في منشورة جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر ، 2013/2014.
- 4 - بن علال بلقاسم ، سياسة التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية : العلاقة القائمة بينهما و شروط نجاحها - دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة من الدول النامية (1980-2010) ، مذكرة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2013/2014.
- 5 - حسيب سهيلة ، دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، 2020/2021 .
- 6 - خديجة تافاست ، تحرير القطاع المالي و أثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016/2017 .
- 7 - دريدي بشير، دراسة تحليلية وقياسية لكفاءة إنتاجية القطاع المصرفي الجزائري في ظل تحديات التحرير المصرفي دراسة ميدانية لعينة من البنوك للفترة ( 2016 - 2009 ) ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2020/2021 .
- 8 - زاوي فضيلة ، التحرير المالي و انعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوقرة بومرداس ، 2015/2016 .
- 9 - زاوي فضيلة ، التحرير المالي و انعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوقرة بومرداس . 2015/2016 .

- 10-زيان نورة ، اثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980- 2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة، الجزائر 2018 / 2019.
- 11-زيان نورة، أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980 – 2015، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر 2018/2019 .
- 12 - طرش محمد ، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي – دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012/2013 .
- 13 -عبد الرزاق حساني، النظرية السياسية النقدية والتوازن الاقتصادي، واقع السياسة النقدية وأفاقها في سورية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق، 2002.
- 14 -عبد الصمد بن عبد الرحمن، التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلايلي ليابس ، سيدي بلعباس،-2021  
2020
- 15 -عبد الكريم بوغزالة أحمد ، أثر الانفتاح والتحرير المالي على القطاع المالي الجزائري دراسة لما بعد إصلاحات 1990، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2015-2016.
- 16 -عبد الكريم بوغزالة أحمد ، أثر الانفتاح والتحرير المالي على القطاع المالي الجزائري دراسة لما بعد إصلاحات 1990، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم ، جامعة الجزائر 3 ، 2015-  
2016.
- 17 -فاطمة الزهراء طلحاوي ، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري دراسة قياسية ( 2000-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار ، 2018.
- 18 -لعوج بن عمر ، أثر التحرير المالي على الوساطة المالية-دراسة قياسية لعينة 22 دولة نامية خلال الفترة (1995-2017) باستعمال تحليل بيانات بانل ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2019-2020.
- 19 -لموازدة رياض ، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي :دراسة حالة الجزائر ، مذكرة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2017/2018.

❖ مذكرات الماجستير:

- 1 - بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية و المصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2011.
- 2 - بلعجين خالدية، قياس وتحليل مدى إدراك موظفو البنوك لأثر التحرير المالي والمصرفي على الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران، 2021/2009.
- 3 - زمام خليل، الخدمات المصرفية ودورها في تنفيذ العقود الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، لثية الحقوق بن عكنون، الجزائر 2011، 2012/1.
- 4 - زيان حورية، أثر إصلاحات قطاع الخدمات المصرفية على الاقتصاد الجزائري: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة مستغانم-، مذكرة ماجستير أكديمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016.
- 5 - ساعد ابتسام، تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008/2009.
- 6 - شكوري سيدي محمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006/2005.
- 7 - فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.
- 8 - محلوس زكية، أثر تحرير الخدمات المصرفية على البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر، 2009.
- 9 - مهماني سعاد، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، الجزائر، 2009/2008.

❖ المجلات والدوريات :

- 1 - أبو بكر بوسالم و رياض المزادة ، اثر التحرير المالي على استقرار النظام المالي ومستوى التنمية المالية – الإشارة لحالة الجزائر - ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية ، العدد 6 ، ديسمبر 2016.
- 2 - أحمد مير ، تطور النظام المالي كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة النمو الاقتصادي ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية ، المجلد 57 ، العدد 02 / 2020 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر .
- 3 - آسيا بن دايدة و أسماء سفاري ، الاستقرار المالي بين وقع الأزمة المالية العالمية و ضغط معايير بال الدولية – أي دور للبنوك المركزية BCE و FED نموذجا ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد 7 العدد 2 ، جوان 2020 ، جامعة ام بواقي .
- 4 - براح وبلال ، انعكاسات التحرير المالي على بعض مؤشرات التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال 1991-2015 ، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، المجلد 21 العدد 2 / 2018 ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر .
- 5 - بلغنامي نبيلة و سحنون جمال الدين ، التحرير المالي و انعكاسه على تقنيات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 17/2017 ، جامعة الشلف ، الجزائر .
- 6 - بلقاسم بن علال ، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية – دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري ( 1990-2011 ) ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد 02 / 2014 .
- 7 - بن بريكة زهراء و تلي فريدة ، التحرير المالي و عدوى الأزمات ( أزمة الرهن العقاري ) ، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي ، العدد 4/2017 ، جامعة المسيلة .
- 8 - بن بوزيان محمد و بوغرارة بومدين و غربي ناصر صلاح الدين ، سياسة التحرير المالي في الدول النامية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 5 ، افريل 2010 .
- 9 - بن بوزيان محمد و بوغرارة بومدين و غربي ناصر صلاح الدين ، سياسة التحرير المالي في الدول النامية (دراسة قياسية لحالة الجزائر) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 5 / 2010 ، جامعة تلمسان ، -سيدي بلعباس- سعيدة ، الجزائر .
- 10 - بن بوزيان محمد و بوغرارة بومدين و غربي ناصر صلاح الدين ، سياسة التحرير المالي في الدول النامية (دراسة قياسية لحالة الجزائر) ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد 5 / 2010 ، جامعة سيدي بلعباس ، الجزائر .

- 11- بن دحمان امينة و بن بوزيان محمد و بارودي نفسية، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2013)، مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية NARAF ، العدد 1 / 2018، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- 12- بن عروس رضوان، انعكاسات الانفتاح المالي على السياسات المالية والنقدية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03 العدد 01/ 2019 جامعة المسيلة الجزائر.
- 13- بن نعمون حمادو و بوعشة مبارك ، إشكالية التحرير المالي في القطاع البنكي: من بنوك تقليدية إلى بنوك الظل، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11/2016، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 .
- 14- بن يحي محفوظ مراد ، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (1990-2016) ، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5 ، العدد 3 ، ديسمبر 2019 ، جامعة بشار .
- 15- تافست خديجة و خروبي مراد ، القنوات الرئسية لانتقال اثر التحرير المالي إلى النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 48 / 2017 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 16- جنان أحمد وتوبين علي ، واقع وتحديات تحرير الخدمات المصرفية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 18 العدد 01/2018 ، مركز البصيرة، الجزائر .
- 17- حريري عبد الغاني ، سياسات التحرير المالي في الدول العربية و انعكاساتها على القطاع المالي ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 15.
- 18- حسيب سهيلة و كروش صلاح الدين ، سياسة التحرير المالي كألية لتفعيل دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري دراسة تحليلية للفترة (1994-2017) ، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1/2020، جامعة بشار ، الجزائر
- 19- خديجة تافست وعمار زيتوني، تحرير القطاع المالي كألية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 14/2018، جامعة باتنة ، الجزائر .
- 20- زواوي فضيلة، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على سياسات التحرير المالي و المصرفي ، مجلة المعارف ، العدد 20، جوان 2016.
- 21- زياد طارق يوسف الحياي و رافعة إبراهيم الحمداني ، قياس الهشاشة المالية باستخدام نموذج (Z-score) لعينة من الشركات الصناعية الأردنية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، المجلد 18 العدد 55 ، جامعة تكريت .
- 22- سيد احمد بلعباس نابي، دور النظام المالي الإسلامي في تفاذي الأزمات المالية العالمية (البنك الإسلامي الأردني كنموذج 2008-2011) ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، المجلد 10 العدد 3 ، جامعة البليدة 2 لونيبي علي



- 23 -صالحى عبد القادر ، سياسات التحرير المالى وأثرها على تطوير آليات العمل المصرى فى البنوك الجزائرية،مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد16، 2016، جامعة باجي مختار، عنابة.
- 24 -صحراوي عموري، بوشىخي محمد رضا، صدوقي غريسي، أثر اعتماد سياسة التحرير المالى على القطاع البنكي فى الجزائر ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السادس العدد 01/ 2020، جامعة الجلفة الجزائر.
- 25 -عبد اللطيف مصيطفى و محمد رزقون ، أثر التحرير المالى على القطاع المالى غير رسمى – دراسة حالة الدول النامية، مجلة أفاق علمية العدد 9 / 2014، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى .
- 26 -العقريب كمال ، إستراتيجية القطاع المالى العربى فى مواجهة تحديات التحرير المالى، مجلة الاقتصاد الجديد/العدد 06/2018، جامعة خميس مليانة، الجزائر.
- 27 -العقريب كمال و بلوكاري نادية، دو افع وتحديات تحرير حركة رؤوس الأموال فى القطاع المالى دراسة حالة البلدان النامية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 06 / الجامعة الجزائر، مركز الجامعي تيبازة
- 28 -العقريب كمال، إستراتيجية القطاع المالى العربى فى مواجهة تحديات التحرير المالى، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 06/2012، المركز الجامعي بخميس مليانة .
- 29 -فهيمه بديسي ومريم سرارمة، أثر التحرير المالى على النظام المالى و البنكي الجزائري - اشارة إلى حالة السوق المالى الجزائري-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08/2017، جامعة أم البواقي، الجزائر .
- 30 -كريمة حبيب و عادل زقيرير و رضا زهوانى، القطاع المصرى والنمو الاقتصادى بين منافع وتكاليف تحرير النشاط المالى والمصرى -مدخل نظري-، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 01/2016، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر.
- 31 -مايخ شبيب هدهود ، القطاع المالى والمصرى فى بين إشكاليات الواقع وأفاق الإصلاح دراسة فى أقطار عربية مختارة،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 2، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008، العراق.
- 32 -مديني محمد و طلحاوي فاطمة الزهراء ، التحرير المالى الداخلى وأثره على النمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الحقيقة، المجلد 15، العدد 03/ 2016.
- 33 -مريم عثمانية ، تطبيق الإدارة الالكترونية فى مجال الخدمات المصرفية بين ضرورة الانفتاح و مخاطر النجاح محور الثالث : مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية للمواقف العامة فى الجزائر، جامعة عباس لغرور خنشلة. 2019.
- 34 -مدياني محمد ، أثر سياسات التحرير المالى على النمو الاقتصادى لدى دول منظمة التعاون الإسلامى، جامعة أدرار، الجزائر. <https://dsr.alistiqlal.edu.ps/file/files/91.pdf>.
- 35- <https://dsr.alistiqlal.edu.ps/file/files/91.pdf>.

❖ البحوث والتقارير :

- 1 - بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي في تحرير المنظومة المصرفية ، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - الواقع والتحديات - ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2004 ، جامعة الشلف .
- 2 - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير بنك الجزائر 2019.
- 3 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 08 سبتمبر، 2008،
- 4 - تمجدين نور الدين وعرابة الحاج، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر - الإستراتيجية والسياسة المصرفية ، الملتقى الدولي حول : إصلاح النظام المصرفي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة ، مارس 2008 ، جامعة ورقلة ، الجزائر.
- 5 - نبيلة مرماط و نادية عليي ، تجارب ايجابية لسياسة التحرير المالي في الدول النامية ، الملتقى العلمي الدولي حول نظرية التحرير المالي، جامعة اكلي او حاج، البويرة، 2019.

❖ المراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Amel ben hassena, **L'impact de la libéralisation financière sur l'intermédiation bancaire**, mémoire en vue de l'obtention du diplôme de maitrise en hautes études commerciales, école supérieure de commerce de Sfax, université de Sfax, Tunisie , 2006
- 2- Belkacem Benallal, **les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970-2010)**, étude économétrique avec la méthode de cointegration, actes de la jeune recherche en économie, société et culture lauréats du concours FES Algérie 2012
- 3- Jean mare Béguin AmoudBernard, **l'essentiel des techniques bancaires édition d'organisation Eyrole, paris France 2eme tirage, 2010, p167.**
- 4- Nawal Bentahar, **les conditions prealables au succes de la liberalisation financière**, these pour l'obtention du titre de docteur en science economique, universite d'auvergne clermont 1 , france, 2005
- 5- Saoussen Ben Garma, **Libéralisation financière et crises bancaire le cas des pays émergents**, à partir du site d'internet : <http://www.ahram.org.eg/Archive/ouverts.fr/docs/18/15wp/bengarma.pdf>

- 1- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.ZG?end=2020&locations=DZ&start=2000&view=chart>
- 2- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.ZG?end=2020&locations=DZ&start=2000&view=chart>
- 3- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.CN>
- 4- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FM.LBL.BMNY.CN>
- 5- <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/data-show-rise-domestic-credit-developing-countries>
- 6- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?end=2020&locations=DZ&start=2000&view=chart>
- 7- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?end=2020&locations=DZ&start=2000&view=chart>
- 8- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.RINR?end=2020&locations=DZ&start=1999&view=chart>
- 9- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LNDP?locations=DZ&view=chart>
- 10- <https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?locations=DZ&view=chart>
- 11- [http://kanz-redha.blogspot.com/2011/10/blog\\_post\\_7591.html#.Yd8ydVnjLIU](http://kanz-redha.blogspot.com/2011/10/blog_post_7591.html#.Yd8ydVnjLIU)